
العولمة وتأثيراتها
على الفقر والتنمية
محمد صلاح غازى


مكتبة
طريق العلم

غازى، محمد صلاح.
العولمة وتأثيرها على الفقر والتنمية/ محمد صلاح غازى. ـ القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠١٤.
٢٠٠ص؛ ٢٤ سم.
تدمك ١ ٠٠٣٧ ٩١ ٩٧٧ ٩٧٨
١ ـ مصر ـ الأحوال الاجتماعية.
٢ ـ الفقر.
٣ ـ العولمة.
أ ـ العنوان.
رقم الإيداع بدار الكتب ٢٢٢٤٢/ ٢٠١٤
I. S. B. N 978 - 977 - 91 - 0037 - 1
ديوى ٣٠٩,١٦٢

العولمة وتأثيراتها على الفقر والتنمية

محمد صلاح غازى



الهيئة المصرية العامة للكتاب
٢٠١٥

وزارة الثقافة
الهيئة المصرية العامة للكتاب
رئيس مجلس الإدارة
د. أحمد مجاهد

اسم الكتاب : العولمة وتأثيراتها على الفقر والتنمية
تأليف : محمد صلاح غازى

الإخراج الفنى : إيناس عبد الله
مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب
ص. ب : ٢٣٥ الرقم البريدى : ١١٧٩٤ رمسيس
www. maktabetelosra. org.eg
E - mail : info@egyptianbook.org.eg

إهداء

إلى كل المناضلين ..

من أجل العيش الكريم ..

و الحرية .. و العدالة الاجتماعية

.. و الكرامة الإنسانية ..

إلى أبناء مصر الكادحين ، ضحايا الفقر و التنمية الفاشلة ..

و المهاجرين فى زمن العواصف ..

محمد صلاح غازى

مقدمة

كان لتصاعد موجة العولمة فى تسعينيات القرن العشرين، والعقد الأول من القرن الحادى والعشرين أثره الضخم على الفقراء. فملايين الناس أسوأ حالاً الآن مما كانوا عليه فى الثمانينيات. والعولمة تساعد التجار والشركات عابرة القومية، وليس اقتصاديات البلاد النامية. وهى توسع من الفجوة بين الأغنياء والفقراء، وتزيد من انقسام العالم.

فتقرير التجارة والتنمية الذى أصدرته منظمة أونكتاد يشير إلى وجود أدلة متزايدة على أن " التفاوت أصبح ملمحًا ثابتًا للاقتصاد العالمى. وبدلا من المساعدة على دمج الشعوب، تزيد أنشطة العولمة والشركات عابرة لقومية الهوة بينها.

إن الكيفية التى يتم بها تعريف وتفهم وتفسير الموضوعات السياسية والهياكل والأبنية والعمليات الاجتماعية، كانت دائمًا على جانب عظيم من الأهمية. وتزداد تلك الأهمية الآن فى مجتمع عالمى "متكوكب"، والذى تقوم فيه الأبنية والمفاهيم الكوكبية بتشكيل وتحديد طبيعة الاستجابة والمردود فى الأمور الاقتصادية والاجتماعية والسياسية على جميع مستويات المجتمع الإنسانى.

ولا أدل على ذلك من الاحتكار شبة التام للتعريف الحالى للكوكبية وتقييمها من قبل مجموعة صغيرة من الفاعلين المؤثرين والمتمتعين بعالمية الانتشار والقوة والطموح. فمفهوم الإطار والنموذج الذى يتعلق بالكوكبية قد نشأ من رؤية

ومصالح وأجندة أولئك الفاعلين، مستلهمًا مقدمات أيديولوجية الليبرالية الجديدة. وقد قدم هذا الإطار، ليصل إلى أهدافة العملية، على غير حقيقته إلى مجتمع دولى تعوزه المعرفة إلى جانب شدة قابليته لأستقبال الفكرة.

وقد تم ذلك جزئيًا بفضل الآليات والتكنولوجيا التى جعلت من الكوكبية أمرًا ممكنًا. ويتمثل ذلك فى الانتشار المتزايد لإتاحة الاتصالات الحديثة ونظم تكنولوجيا معالجة البيانات، والتحول العالمى الذى شهدتة الوسائل الحديثة المتعارف عليها فى مجالات مثل: الحملات السياسية القومية، والتسويق، والدعاية - وبشكل متزايد - حرب المعلومات.

وقد أصبحت ممكنة بسبب تزايد مسامية الاقتصاديات والمجتمعات، وتحرير الأسواق والاستثمارات، وما يتعلق بها من مواصفات قياسية للمنتجات، ووسائل الترفية، والثقافة والتعليم، والأهم أن ما حدث كان أمرًا منطقيًا ونتيجة متوقعة فى سياق سلسلة الأحداث التى أدت إلى وجود القطب الأوحد فى فترة ما بعد الحرب الباردة، الذى لم يعترضه معارض يعتد به أو نموذج بديل.

وتعد قضية الفقر من القضايا الرئيسية التى كانت ولا يزال يعانى منها المجتمع المصرى، على مدار القرن العشرين وستظل كذلك خلال القرن الحادى والعشرين. وهى إحدى القضايا المركزية التى انطلقت من أجلها ثورة ٢٥ يناير المجيدة. فقد كان الفقر ولا يزال يجرد نصف سكان العالم من إنسانيتهم، ويحولهم إلى جوقة تتسم باللا مبالاة المطلقة. إنها - بلا شك - من أكثر المسائل الأخلاقية حدة فى القرن الحادى والعشرين.

الفصل الأول من الكتاب يناقش، أن نفهم كيف أن مثل هذه الانتهاكات الضخمة المنهجية، التى تحدث يومًا بعد يوم، لا تقلق أصحاب الضمائر الحية فى العالم، وبينما يتم الإعلان عن المساواة فى الحقوق، وإقامة دولة القانون، فإن عدم المساواة المتزايد فى توزيع الغذاء مستمر، بالإضافة إلى تعميق السياسات الاقتصادية والاجتماعية غير العادلة على مستوى المجتمع المصرى والعالمى أيضًا.

إن التعامل مع الفقر باعتباره انتهاكًا لحقوق الإنسان يعنى تجاوز فكرة العدالة الدولية، التى تهتم بالعلاقات بين الدول والأمم – و الاتجاه نحو خلق العدالة العالمية، التى تطبق علاقات بين الآدميين الذين يعيشون فى مجتمع عالمى، ويتمتعون بحقوق مطلقة غير قابلة للتنازل عنها – مثل الحق فى الحياة – التى يضمنها المجتمع الدولى. مثل هذه الحقوق لا تمت بصلة إلى مواطنى الدول، بل إنها عالميًا تمت للآدميين باعتبارهم كذلك، والتى هى بالنسبة لهم الشروط الضرورية للحياة فى المجتمع الدولى.

إن الالتزام بإدانة الانتهاكات، وضمان احترام وحماية الحقوق، والتمتع الفعال بها، وهو واجب علينا جميعًا بدون تفرقة فى الجنس، أو البلد، أو المعتقدات. وهكذا، فإن مبدأ العدالة الكونية يرسخ الظروف من أجل توزيع أكثر عدلاً لموارد الكوكب بين سكانه، على ضوء حقوق معينة. وعلينا أن نتذكر من الناحية الأخلاقية، أن حق الملكية ليس مطلقًا، ويترتب على ذلك السيادة على الأرض، التى تقتضى ملكية الموارد الطبيعية، لا نستطيع أن نقيدها مطلقًا مثل الحق فى الحياة فى مكان آخر.

إن الخيار الحقيقى هو بين القضاء على الفقر، والطريق الآخر الوحيد لكى يحصل الفقراء على حقوقهم، هو أن يأخذوها بالقوة. ولقد حذر علماء الاجتماع من اللجوء إلى الحل الأخير؛ لأنه يتسبب عادة فى بؤس الجميع وينتج عنه صراعات وانشقاقات اجتماعية لا يحمد عقابها، وجريمة متفشية، والهجرة الجماعية غير المتحكم فيها، والتهريب وتجارة المخدرات، هى فقط الأشياء التى ستزدهر.

إن الخيار الكئيب سيصبح محتملاً بدرجة متزايدة إذا لم يتم عمل شىء من قبل أى حكومة تتجاهل التعامل مع قضية الفقر والفقراء فى المجتمع المصرى، أن التعامل مع الواقع الاجتماعى المصرى يدعونا للتعاطى معه بصورة براجماتية أيا كان الاستحقاق. إن الدعاوى الكاذبة التى كان يروج لها نظام الحكم المستبد بقيادة الدكتاتور المخلوع مبارك، بأن مجتمعنا المصرى يعانى من ندرة الموارد الطبيعية، تفضحها الحقائق السوسيولوجية، التى تؤكد على أن المشكلة ليست فى

نقص الموارد الطبيعية، فكثير من المجتمعات التى تعيش ظروفًا غير مواتية تفتقد الموارد.

والمجتمعات المنظمة جدًا يمكن أن تحيا وتعيش بالقليل جدًا. والحق أن الأمراض والآثام الاجتماعية الكبيرة فى الدول الفقيرة، من الأرجح أن تكون بسبب الحكم القمعى، والصفوة الفاسدة.

و عندئذ يمكن أن يعتبر وجود أناس فقراء فى مجتمع ما إنما هو نتيجة للتوزيع غير العادل للدخل وللتفاوتات الاجتماعية غير المبررة، وعلى أساس مثل هذا التوزيع غير العادل يمكن القول إن هناك انتهاكًا لحق اللافقر. وهنا ينبغى أن أشير إلى مسألة الحكم الرشيد والإدارة الجيدة، والديمقراطية والشفافية، ذلك لأن الكثير من الإحصائيات تظهر - أيضًا - أن الفساد وبطء الإجراءات الإدارية، والتفعيل السيئ للعدالة، من بين الأسباب الرئيسة لجمود، بل وتفسخ أوضاع الفقراء. وهذا هو المصدر الحقيقى للشعور الذى ينتاب عموم المصريين بأنه ليس هناك تغيير يذكر فى حياتهم بعد سقوط الطاغية مبارك.

و أنه لظلم عظيم ألا يشار إلى مثل هذه الإساءات على أنها انتهاء للحقوق فى كثير من الدول الفقيرة، بالإضافة إلى حقيقة أن المؤسسات العامة تكون غير قادرة على مواجهة احتياجات سكانها، تكون هذه المؤسسات أيضًا هياكل تثير الفزع والرعب، فهى تفشل فى واجبها الاجتماعى بأن تعتنى بمواطنيها. فى حين أنها تنشط عندما يكون هناك شىء تسلبه من المواطنيين عن طريق الفساد. وهو ما يحدث داخل مؤسسات الدولة وفى مقدمتها الوحدات المحلية فى المدن والقرى فى جميع محافظات مصر.

و عليه فإن المؤسسات التى تصاب وظائفها بالخلل، لا تفشل فى تقديم الخدمات فحسب، بل أنها أيضًا تضعف - بل وتسكت - الفقراء باستخدام أساليب من الإخضاع والمهانة، والاستبعاد والفساد. وهذا ما كان تفعله أجهزة القمع فى العهد البائد. وهنا يمكن أن نصل إلى نتيجة بأن عملية التوزيع

والعدالة، والتفاوتات طرائق مهمة ذات صلة يمكن أن يظهر على أساسها الفقر بأنه انتهاك لحقوق الإنسان.

يقول الأديب البرتغالى جوسية ساراماجو الحائز على جائزة نوبل فى الآداب عن العدالة الكونية، لو حدث ووجدت مثل هذه العدالة، فلن يوجد بعد إنسان واحد يموت من الجوع، أو من أمراض يمكن أن يشفى منها البعض دون الآخرين. ولو جدت مثل هذه العدالة، فلن تصبح الحياة بالنسبة لنصف الإنسانية، تلك العقوبة الفظيعة التى كانت حتى الآن.

الفصل الثانى من الكتاب يستكمل مسيرة الطرح السوسيولوجى حول قضية الفقر فى العالم، فخلال العقد الحالى من القرن الحادى والعشرين، كان ولا بد أن نسأل، عندما ظهر الدليل واضحًا فى التسعينيات من القرن العشرين حول التفاوت الفاضح بين الفقراء والأغنياء فى العالم، لماذا تقاعس كل من صندوق النقد الدولى والبنك الدولى – التى أوكل إليها أمر محاربة الفقر – فى التصدى لهذا الداء الذى يضر بالفقراء ؟!.

الإجابة عن هذا السؤال نناقشها بشىء من التفصيل فى الفصل الثانى، وما يعرف " بإجماع واشنطن " الذى وضعت أطره وتفاصيله قلاع العولمة فى الولايات المتحدة الأمريكية وعلى وجة التحديد فى العاصمة واشنطن فى صندوق النقد الدولى والبنك الدولى.

فمن النتائج المباشرة لتنفيذ خطط وبرامج " إجماع واشنطن " أن تراجع النمو الاقتصادى فى البلاد النامية من ٣٪ بين عامى ١٩٦٠ – ١٩٨٠ ليصل خلال الفترة من ١٩٨٠ – ٢٠٠٠، الى أقل من ١,٥٪. وتشهد الاقتصاديات الأفريقية انكماش يصل الى أقل من ٠,٨ ٪ سنويًا، فى حين ضرب الركود أمريكا اللاتينيه فالشكل السائد للعولمة يعتمد على تفسير مفرد للنظام العالمى المعاصر، وعملية التنمية.

فيما يسمى " بإجماع واشنطن " – أشهر مرجعيات العولمة – هو نفسه أحد منتجات القاطرة الفكرية الأسياسية لتلك المعايير، والتوحيد والتناغم المفترض كوكبيًا، ولا أدل على ذلك من كلمة "إجماع" كثيرًا ما تستخدم لوصف منتج، أى

بناء أو نموذج، تم التوصل إليه دون وجود فرصة لمناقشته بجدية، أو الاشتراك فى إنشائه، وعادة ما يفرض دون السماح بالأسئلة أو طرحها، على الرغم من أنه يتعلق بالقواعد والآليات والهياكل والعمليات التى نشأ منها. غير أن تلك البنى والنماذج تؤثر، وتحدد النتائج الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، بما فيها توزيع ثمار التقدم الاجتماعى والاقتصادى، وكرامة الأفراد والشعوب على امتداد سطح المعمورة.

إن آليات "الهيمنة الفكرية الكوكبية "، ومنطقها الداخلى تكاد لا ترى، وعادة ما لا ينتبه لها، لذلك تقبل محتويات الرسائل التى تبثها بدون نقد، فى وجود تعطش وحماسة من المؤمنين الجدد بها، أو انتهازية الرفاق اليساريين الذين لا يثيرون الأسئلة ويتحركون كالقطيع فى اتجاه الريح، وعندما ترى" الهيمنة الفكرية الكوكبية " على حقيقتها، وتفهم، رد الفعل المعتاد هو أن ينظر إلى استعراضها للقوة هذا على أنة حقيقة من حقائق الحياة التى لا يمكن مقاومتها أو تحديها بفاعلية، والثمن المتوقع سياسيًا واقتصاديًا واجتماعيًا، وحتى على المستوى الشخصى لمحاولة القيام بذلك.

إن " الهيمنة الفكرية الكوكبية " يجب أن تحظى باهتمام خاص من الدول النامية أفراد وجماعات، وكذلك باهتمام ما يسمى بالاقتصاديات التى تمر بمرحلة التحول، حيث إنها كلها تحاول أن تواجه وتتعامل مع تحديات وعمليات العولمة. فتبعيتهم الفكرية تعنى ميلهم للاعتماد الكلى على حفنة من المصادر " المتماثلة فكرًا" فى الشمال فى البيانات، والتحليل، والتفسير، والسياسة، ووصف العلاج، بما فى ذلك ما يتعلق منها بالتنمية فى بلدانها نفسها، وهو ما يعتبر عاملاً أساسيًا فى الإسهام فى تآكل سيادتها، وفى إضعاف قدرتها على الإستجابة النقدية، وبشكل يتسم بالدراية الكافية لتحديات العولمة – على المستويين المحلى والدولى – أو الدفاع عن أو تنمية مصالحهم الخاصة، وفى صيرورتهم – على الرغم من المقاومة والتردد فى أحيان كثيرة – مجرد تابعين.

وكان من تأثير " الهيمنة الفكرية الكوكبية " تهميش، بل، وإلغاء شرعية قطاعات كاملة من أجندة التنمية السابقة - وهى بحق - جوانب أساسية فيها، فأسهمت فى تهميش وتحييد اهتمامات الدول النامية الأساسية على الصعيد العالمى، وتم ذلك فى جانب منه بحرمانها من الحجج والمقدمات الأساسية التى كانت تدعم أجندتها فى التنمية، والاحتياجات القومية والدولية، فهى أشياء لا تتوافق الآن مع عقيدة " الفرص المتكافئة فى الاستثمار " السائدة، والتى لم تلق تحديًا على الإطلاق حتى الآن.

فبإضعاف الدفاعات الفكرية، وبالتالى السياسية للجنوب، وبتحويل الانتباه عن الهياكل الكوكبية، بالتركيز بشكل شبة كامل على المشكلات الداخلية للجنوب، وصراعاته، ومواطن الضعف الحقيقى أو المتوهمة (مثل الفساد واللاشفافية)، تجعل الهيمنة الفكرية الكوكبية الدول النامية وحكوماتها ألين قيادة، وأقل قدرة على المقاومة أو اتخاذ مبادرات مستقلة فى الشئون القومية، وأقل بالطبع على المستوى الدولى.

يتناول الفصل الثالث تأثير الحصاد المتراكم للفقر والتنمية، على قضية الهجرة الدولية، أن أشد أسباب الهجرة جلاء هو التفاوت فى مستويات الدخل والعمل والرعاية الاجتماعية بين المناطق المختلفة. كما أن الفروق فى الأنماط الديموجرافية فيما يتعلق بالخصوبة، والوفيات والتركيبة العمرية، ونمو القوة العاملة تعد أيضًا عوامل لها أهميتها وطبقًا للنظرية الاقتصادية الكلاسيكية الجديدة، فإن السبب الرئيسى للهجرة هو جهود ومساعى الأفراد لتوسيع نطاق دخلهم، وذلك بالانتقال من الاقتصاديات ذات الدخل المنخفض إلى اقتصاديات الدخول المرتفعة ومع ذلك، فإن أسباب الهجرة الدولية معقدة كل التعقيد.

فتحركات الهجرة قد تبدأ وتنظمها مؤسسات قوية، بينما رقابة الدولة للحدود تخلق الحواجز والعوائق أمام قوى السوق، وهناك نهج اقتصادى بديل يقدمه " الاقتصاد الجديد للهجرة العمالية "، والذى يرى أن الهجرة لا يمكن

تفسيرها بمجرد الفروق فى الدخل بين دولتين، وإنما تفسر أيضًا بعوامل أخرى، مثل فرص العمل الآمنة، وإمكانية الحصول على رأس المال للنشاط الاستثمارى، والحاجة لأى إدارة المخاطرة على فترات طويلة.

فقرارات الهجرة لا يتخذها الأفراد وحدهم، وإنما هى كثيرًا ما تمثل الاستراتيجيات الأسرية لزيادة الدخل وفرص البقاء، ولا يمكن فهم استخدام التحويلات للاستهلاك والأستثمار فهمًا تامًا إلا من خلال نهج يعتمد على اقتصاد عائلى كامل".

ومن ثم فإنه لا توجد علاقة مطلقة بين الفقر والهجرة النازحة، فحركات الرحيل من أكثر المناطق فقرًا، ربما تكون نادرة، لأن الناس يعوزهم رأس المال الاقتصادي اللازم للسفر، ورأس المال الثقافى المطلوب، لكى يصبحوا على دراية بالفرص فى أماكن أخرى، ورأس المال الاجتماعى أو الشبكات الضرورية للتوفيق فى الحصول على عمل والتكيف مع بيئة جديدة، ومع ذلك، وفى حالة وقوع كارثة مثل: (الحروب أو التدهور البيئى)، والتى تدمر الحد الأدنى لمستويات المعيشة والرزق، فإن أشد الناس فقرًا، قد يجدون أنفسهم مجبرين على الهجرة، فى ظل ظروف بالغة السوء. وهكذا فإن الهجرة معلول للتنمية، وعلة لها. فالتنمية تؤدى إلى الهجرة لأن عمليات النهوض الاقتصادى والتعليمى تجعل الناس قادرين على البحث عن فرص أفضل فى أماكن أخرى.

ومع زيادة التفاوتات الاقتصادية سواء بين بلاد الشمال وبين بلاد الجنوب، اشتدت الدواعى للهجرة ، وأدى هذا إلى تواصل الهجرة اللا شرعية، وزيادة قنوات دخول جديدة، وبخاصة عن طريق طلبات اللجوء التى تظهر التفرقة بين المهاجرين لدوافع اقتصادية وبين اللاجئين. والإسراع فى عملية العولمة، فى الوقت نفسه اتسم بالانفتاح الأكبر أمام التجارة والزيادة الكبيرة فى تدفق رءوس الأموال، وتدويل عملية الإنتاج، وملكية رأس المال. فهل زادت حركات الهجرة الدولية؟، وهل تشكل الهجرة جزءًا من العولمة الاقتصادية؟.

و كان للجمع بين العولمة وحقوق الإنسان تأثير على الهجرة الدولية التى يجب على علماء الاجتماع المتخصصين فى هذا الحقل، وكذلك صناع السياسة، أن

يوجهوا إليها جل اهتمامهم. وإلى حد كبير، تميل النظريات التى تدور حول أسباب الهجرة الدولية المؤقتة إلى تعريف الروابط الموجودة بين الهجرة وبين بعض أو كل مظاهر العولمة. وبالمثل يفترض جزء مهم من توصيات السياسة الخاصة بالمنظمات أن هبوط الهجرة الدولية قد يعزى إلى تبنى وتنفيذ سياسات تهدف إلى التخلص أو - على الأقل - تخفيض عدم التوازن بين البلدان.

إذ قد تكون العولمة هى المتسببة فى عدم التوازن هذا. وعلى أية حال، فإن مدى احترام حقوق الإنسان بلا شك من الناحيتين النظرية والسياسية، سواء فى بلد المنشأ أو فى البلد المستقبلة للهجرة، يؤثر على دوافع المهاجرين وقرارهم بالهجرة. وتطالب البلدان المستقبلة للمهاجرين احترام حقوق المهاجرين تجنبًا للعقوبات الأخلاقية، وحتى السياسية، والإجراءات القانونية الدولية.

و لتلخيص هذه النقطة، فمن الضرورى أن تأخذ التحليلات السياسية الخاصة باتجاهات الهجرة الدولية الحالية والمستقبلية فى حسبانها كل من العولمة التى قد غيرت ميدان التنافس الاقتصادى والاجتماعى والسياسى والثقافى، ووجود التنظيمات العرقية والقانونية التى تحمى الأفراد والجماعات، بصرف النظر عن الجنسية، والنوع، والجماعات العرقية، والدين، والمعتقدات السياسية.

إن الهجرة الدولية ستستمر سواء رضينا أم أبينا، وفى الوقت الذى ما زالت فيه حرية التحرك للشعوب حقًا مكفولا لهم، وهو ما لم نستعد له حتى الآن، وربما لن نستعد له أبدًا، فإن تفهم العمليات المتضمنة، وضمان التعايش السلمى بين الشعوب من مختلف المناطق والثقافات، يعتبر أمرًا ضروريًا فى المجتمع الكوكبى الجديد، والذى ما زال يبزغ، كما يشكل هذا - أيضًا - تحديًا كبيرًا للعلوم الاجتماعية. ومثلما هو الحال مع المشكلات التى تخلق هذا التحدى، فلا يمكن لبلد بمفرده، أو فرع بمفردح - الأخذ به فالتعاون الدولى والنظام المتداخل يعتبر أمرًا ضروريًا.

الفصل الأول

الفقر والكفاح من أجل حقوق الإنسان

﴿وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمْهُ اللَّهُ﴾

(البقرة ١٩٧)

{الفقراء معكم فى كل حين ومن له ثوبان فليعط من ليس له}

(الإنجيل)

{من يرحم الفقير يقرض الرب وعن معروفة يجازيه}

(التوراة)(١)

(البر يعنى محبة الغير)

الحكيم الصينى كونفوشيوس

(أيها القاضى إذا جلست أمام الميزان فالتزم بالحق المطلق بين الناس جميعًا، لا فرق بين غنى وفقير أو مالك ومملوك. لا تمالئ الأغنياء على حساب الفقراء.. ولا تمالئ الأقوياء على حساب الضعفاء، فالناس إذا ما اختصموا سواسية)

(برديات طيبة ١٧٥٠ ق.م)

عرف البنك الدولي الدول منخفضة الدخل؛ أي الفقيرة بأنها تلك الدول التي ينخفض فيها دخل الفرد عن ٦٠٠ دولار"، وعددها ٤٥ دولة معظمها في إفريقيا، منها ١٥ دولة يقل فيها متوسط دخل الفرد عن ٣٠٠ دولار سنويا. برنامج الإنماء للأمم المتحدة يضيف معايير أخرى تعبر مباشرة عن مستوي رفاهية الإنسان ونوعية الحياة " "Livelihood هذا الدليل وسع دائرة الفقر بمفهوم نوعية الحياة

لتضم داخلها ٧٠ دولة من دول العالم، أي هناك حوالي ٤٥٪ من الفقراء يعيشون في مجتمعات غير منخفضة الدخل، أي هناك فقراء في بلاد الأغنياء، ويكتفي هنا بذكر أن ٣٠ مليون فرد يعيشون تحت خط الفقر في الولايات المتحدة الأمريكية" الولايات المتحدة الأمريكية (١٥٪ من السكان).

وخلال النصف الثاني من القرن العشرين" القرن العشرين كثر الحديث عن الفقر والفقراء في أدبيات الأمم المتحدة" الأمم المتحدة بالتوسّع من الظاهرة الاجتماعية في المجتمع الواحد إلى الظاهرة العالمية بتصنيف البلدان إلى غنية وفقيرة وبتحديد مقاييس ومؤشرات للفقر في مستوى البلدان وكذلك الأفراد مع مراعاة النسبيّة، فالفقير في اليمن لا يُقاس بالمقاييس نفسها التي يقاس بها الفقير في أمريكا الشمالية.

وتم تحديد يوم ١٧- ١٩ أكتوبر من عام ٢٠٠٨م، اليوم العالمي" كيوم عالمي للفقر من قبل هيئة الأمم المتحدة" هيئة الأمم المتحدة. غير أن عدد الفقراء انخفض في الأعوام ٢٠٠٥ - ٢٠٠٨م، في الهند والصين، وذلك بفضل معدلات النمو العالية التي حققها هذان البلدان خلال السنوات الماضية.

١ - الفقر: تعريفه ومقاييسه

تعد قضية الفقر، من أهم القضايا التى شغلت أذهان المفكرين الاجتماعيين ودارسى العلم الاجتماعى، لذلك لم يكن من المستغرب أن تكون هناك أساليب مختلفة لدراسة وفهم الفقر داخل وعبر المجتمعات الإنسانية، وكذلك عبر مراحل زمنية متباينة. فنجد بعض العلماء الاجتماعيين، وخاصة دارسى علم الاقتصاد، قد ركزوا بشكل شبة تام على الدخل والاستهلاك، وإلى حد ما على مستوى رفاهية الإنسان بوصفها مؤشرات لفهم وقياس حالة الفرد، من حيث الغنى والفقر.

و لقد نشأ مفهوم الرخاء الاقتصادى - فى هذا السياق - من قضية مدى كفاية دخل الفرد لحصولة على المستوى الأساسى من الاستهلاك أو الرخاء. وعلى جانب آخر نجد كوكبة من دارسى العلوم الاجتماعية قد رأوا أن الفقر

يرتبط بنقص الكفاءات الفردية، مثل - التعليم والصحة، إلى الحد الذى لا يمكن الفرد من الحصول على المستوى الأساسى من الاستهلاك أو الرخاء.

على صعيد آخر نجد كوكبة أخرى من السوسيولوجيين والأنثروبولوجيين، قد ركزوا على الأسس الاجتماعية والسلوكية والسياسية لرخاء الإنسان. وبينما نجد فى تلك الحالة أن السلوك المغاير أو الانعزال ينظر إليهما على أنهما سبب الفقر، نجد اختلافًا فيمن يكون مسئولاً، الأفراد أنفسهم أم المؤسسات بالنسبة لانحراف الفقير أو انعزالة عن بقية المجتمع. وعلى الرغم من أن دراسات الفقر قد تبنت تلك الطرائق الثلاث فى التعريف والقياس، والمقبول على نطاق واسع. الرخاء الاقتصادى، والكفاءة والانعزال الاجتماعى. فإنه ما زالت هناك حاجة لبذل جهود جادة لدمجها معًا.

إن تعقيد مسألة تعريف الفقر تدل على أن هذا الأسلوب الاختزالى لتعريف الفقر بالتركيز الشديد على أحد المظاهر، لن يمضى بنا بعيدًا فى فهم العوامل الراسخة فى صلب مشكلة الفقر. لقد كان الفقر أحد أكبر المشكلات الاجتماعية فى القرن العشرين، وسوف يبقى كذلك فى القرن الواحد والعشرين.

إن وجوب عدم التهاون مع مآسى البشر وسط مجتمعات الوفرة، وخاصة عندما يكون من الممكن حلها عن طريق الجهود الجماعية، أمر لن يستنكرة إلا قلة قليلة، وسوف أناقش فيما يلى الأبعاد الثلاثة الكبرى فى تفسير وقياس الفقر، لإثبات أن البحوث السوسيولوجية فى دراسة الفقر، ينبغى عليها أن تتبنى توجهات أكثر شمولية، بدلاً من التوجهات الاختزالية الحالية.[٢]

٢- الرخاء الاقتصادى

أكثر الأبعاد انتشارًا فى تعريف وقياس الفقر هو الرخاء الاقتصادى، وقد حاولت بحوث الفقر التى يتزعمها الاقتصاديون أن تعرف الفقر، من تلك الزاوية، بعدد من الأساليب الكمية. وتوجد ثلاثة أنواع من مقاييس الرخاء الاقتصادى المستخدمة فى الكتابات: الدخل، الاستهلاك، والرخاء. بالإضافة لذلك فتلك المعايير الثلاثة يتم تعريفها باستخدام مفاهيم مجردة، ونسبية، وذاتية. ويأتى

الفقر المطلق فى أعلى مستوى أساسى للرخاء الاقتصادى، وهو يعنى الافتقار إلى الوسائل الأساسية للبقاء على قيد الحياة. وهنا يرتبط وضع اللا فقر للفرد بقدرتة على تحاشى الحرمان المطلق. غير أن تحديد ما هى الأساليب الأساسية للبقاء على قيد الحياة ينطوى على معايير تحكمية، حيث إن مسألة البقاء على قيد الحياة مرتبطة ارتباطًا مباشرًا بنوعية هذا البقاء.

و هناك أختلافات جمة فيما يتعلق بالمكونات الأساسية للبقاء على قيد الحياة، فقد يحتاج الفرد - على سبيل المثال - لوسائل اقتصادية واجتماعية وسيكولوجية وسياسية للبقاء على قيد الحياة، بيد أن العديد من تلك الوسائل لا يمكن قياسها كميًا، ناهيك عن قياسها حاليًا.

غير أن الفقر قد جرى تعريفة - أيضًا - احتكامًا لبعض معايير البقاء على قيد الحياة، حيث أعتمد - عادة - على كمية الدخل اللازم للحصول على الحد الأدنى من السعرات الحرارية من الغذاء، والحد الأدنى لسلة السلع الاستهلاكية، أو مستوى الرخاء، أو القدرة الفردية اللازمة للعيش فى أدنى مستويات الحياة الأساسية . وعلى ذلك فمفاهيم الدخل، والاستهلاك، والرخاء على الرغم من أنها تبدو مختلفة، فإن هناك علاقات بينية بينها، كما أنها تركز فى اتجاه السلع والخدمات .

فنحن لا نستطيع - على سبيل المثال - أن نضع حدًا أدنى للدخل يعتبر من يحصل علية غير فقير، دون أن نأخذ فى الاعتبار احتياجات الاستهلاك والرفاهية. وهنا لا يتعلق الأمر بكون الاستهلاك والرخاء يمثلان نفس العناصر التى يمكن قياسها كميًا من حيث الاقتصاد أو الدخل، ولكنه يتعلق بأن مفهوم الرخاء يتخطى ما يحتاج الفرد لاستهلاكه حتى يبقى فردًا غير فقير.

وبالرغم من ذلك، فإن التحقيق من رخاء الفرد أو المنفعة اللازمة لتوفير الأحتياجات الأساسية هو أمر معقد، حيث إنة لا توجد حدود لأخذ السلع الأستهلاكية - مثل النزهات والترفية والمشاركة الاجتماعية وحالة رأس المال

البشرى - فى الاعتبار، وعلى الرغم من أن الاقتصاديين يعون تمامًا حقيقة وجود العديد من العوامل الأخرى التى تؤثر على دخل الفرد واستهلاكه ورفاهيته، إلا أنهم يميلون للاعتقاد بأن كل تلك المتغيرات المتعلقة بالفقر يمكن قياسها عن طريق الرخاء الاقتصادى، أو بتعبير أدق عن طريق الدخل.(٢)

٣ - المقدرة

البعد الثانى لتعريف الفقر وقياس الفقر هو فقر المقدرة، والذى يركز على عوامل أخرى غير الدخل والاستهلاك والرخاء وقد ذهب تعريف الفقر على أساس " المقدرة " أبعد من تفسيرات الرخاء الاقتصادى للفقر، حيث مال إلى النظر للعوامل التى تجعل المرء غير قادر على الحصول على ما يكفية من رخاء إنسانى. وقد تتخذ كفاءة الفرد العديد من الأبعاد، مثل: التعليم والصحة وغيرهما كما أن لها تأثيرًا قويًا على رخائه بما فى ذلك تأثيرها على تكوين الدخل اللازم لزيادة استهلاك السلع والخدمات.

واعتمادًا على تعريف "المقدرة" بأنها المقدرة على "لعب دور"، أو تحقيق إنجاز، أن المهم فى تقييم مستوى معيشة الفرد هو قدرتة على اتخاذ قرار مبنى على معلومات - على سبيل المثال - والعيش حياة طويلة سليم الجسد. ووجود دخل أو ثراء لا يعنى بالضرورة تحسن ظروف الحياة، كما أن الافتقار إليهما لا يؤدى بالضرورة أيضًا إلى سوء تلك الظروف. غير أن هناك حقيقة لا يمكن إغفالها، وهى أن الناس تحتاج إلى الدخل للحصول على الحاجات الأساسية. ومفهوم المقدرة يعترف - ضمنيًا - كما هو الحال أيضًا مع كل أساليب تعريف وقياس الفقر على أساس الدخل.

بأن الفرد صاحب الدخل الأعلى لدية قدرة أكبر من الآخرين على القيام بوظائف أعلى فى مستواها. غير أن علاقة المنفعة المتبادلة بين الدخل والمقدرة تتوقف على العديد من العوامل، مثل: السن، والنوع والدور الاجتماعى، ومحل السكن، والحالة الصحية. وبالتالى فأى مستوى من الانخفاض النسبى فى الدخل قد يدل على مستوى ما من الحرمان المطلق من الكفاءة. ولكن على الرغم من

حصول فقير "الدخل " على دخل أعلى بكثير فى المجتمع الصناعى - على سبيل المثال - فإنه سوف يقع فى تصنيف ضعيف المقدرة فى مجتمع نامٍ.

بيد أن مفهوم المقدرة يتخطى الدخل والحرمان المادى. وبمعنى أعمق، فهى - أى المقدرة - تتخلل حياة الفرد بمفهوم الحرية ومفهوم المقدرة، كما يذهب أمارتيا سن فى كتابة التنمية - حرية، أكثر شمولاً وأكثر دلالة من مفاهيم الفقر الأخرى المبنية على الدخل. فآثار الدخل المنخفض - على سبيل المثال - ليست واسعة مثل آثار البطالة.

فالبطالة إلى جانب تسببها فى انخفاض الدخل، إلا أنها قد تتسبب أيضًا فى الضغط النفسى، ونقص الدافعية والمهارة، والثقة بالنفس، وزيادة نسبة الأمراض، وانفصام عرى الروابط الأسرية والحياة الاجتماعية، وتكريس الاستبعاد والتمييز الاجتماعيين. وعلاج نقص الدخل قد يكون، على ذلك، أبسط بكثير من علاج المشكلات الناجمة عن البطالة. ويمكن عقد مقارنة مماثلة بين الدخل والصحة والحالة الغذائية، فآثار انخفاض مستوى الصحة والتغذية سوف أنها أوسع انتشارًا من آثار انخفاض الدخل. فالحالة الصحية والغذائية لا تؤثر بشكل مباشر فقط على الرخاء، ولكنها تؤثر عليه أيضًا بشكل مباشر، وهنا يكون تأثيرها أعمق، حيث إنها تؤثر بشكل أو بآخر فى مقدرة الفرد فى الحصول على دخل.(٤)

فى هذا الإطار فمعدلات انتشار الأمراض ومتوسط الأعمار المتوقع، والتى تعكس مستوى الرخاء أو الحرمان، يمكن مقارنتها عبر المجتمعات. بيد أن الصعوبة تكمن فى كون مستوى الوظيفة أو الإنجاز هي التى تعكس المستوى الحقيقى للحرمان، أما قياس القدرات بحسب نسبة انتشار الأمراض ومتوسط الأعمار المتوقع فهو قياس غير حقيقى. وعلى الرغم من أن أسلوب ضعف المقدرة أحسن فى دمجة للعوامل الفردية مع تعريف وقياس الفقر، فإنه هناك من يأخذ على هذا الاتجاه أنه يعول كثيرًا على العوامل الفردية، مما يقلل من شأن دور النظم والعلاقات الاجتماعية.

و مفهوم القوى الاجتماعية الخارجية وغير المرئية الذى اقترحه تاونسيد ١٩٧٠، يرى أن مقدرة الفرد لا تحدد وحدها فى معزل عن أى عوامل أخرى مستوى رفاهيتة. فوجود مستوى ما من المقدرة - من التعليم والصحة على سبيل المثال - لا يمكن الفرد بالضرورة من الحصول على الدخل المناسب لحصولة على مستوى ما من الرفاهية. لذلك فالآليات الهادفة هى أكثر - إن لم تكن مساوية - فى الأهمية، حيث إنها تضع العراقيل أو توفر الفرص لتحويل المقدرة إلى رفاهية.

٤ - الاستبعاد الاجتماعى

البعد الأخير فى تعريف وقياس الفقر هو الاستبعاد الاجتماعى، فقد يكون أفقر الناس على الرغم، - مثلاً - من حصولهم على دخل مناسب، أو وسائل مناسبة للحياة، أى استهلاك مناسب، بما فى ذلك الغذاء والمسكن والملبس. وبالمثل فقد يكون الفرد فقيرًا على الرغم من أنه يحصل على دخل مناسب، ويتمتع بكفاءة مناسبة، لأنة مستبعد من التيار العام للأنشطة الاقتصادية والسياسية والمدينة والثقافية، وهى جزء لا يتجزأ من مفهوم الرفاهية الإنسانية. وعلى ذلك فمفهوم الاستبعاد الاجتماعى يتخطى تفسيرات الرفاهية المعتمدة على الاقتصاد والمقدرة.

وقد شاع مفهوم الاستبعاد الاجتماعى فى البداية فى أوروبا، وخاصة فرنسا، ولكنه أصبح الآن مستخدمًا على نطاق واسع فى العديد من البلدان الأخرى فى أشكاله العصرية والضمنية. وعلى الرغم من أن هذا المفهوم ما زال فى طفولتة، فإن مفهوم "الاستبعاد الاجتماعى" قد اتسع بمرور الزمن، ففى سبعينيات القرن العشرين - على سبيل المثال - كان يقصد باستخدام مفهوم الاستبعاد الاجتماعى الإشارة إلى العملية التى أرغمت العديد من الناس على الاستبعاد من الاستفادة من السوق، كما يحدث فى حالات البطالة الحادة.

وقد اتسع هذا المفهوم فى تسعينيات القرن العشرين، حتى أصبح المستبعد الآن هو " الجماعات البشرية التى تقع جزئيًا أو كليًا خارج النطاق الفعلى لحقوق الإنسان". وعلى الرغم من أن الاستبعاد الاجتماعى قد جرى تعريفة بعدد من الطرق، فإنه يعنى " العملية التى يتم بموجبها استبعاد الأفراد أو الجماعات جزئيًا من المشاركة فى المجتمع الذى يعيشون فية ". ويميل البعض إلى درجة أعلى من الشمولية فى تعريف الاستبعاد الاجتماعى، وضم الحرمان من " الحصول على الخدمات التى تمكنهم من المشاركة الكاملة فى الاقتصاد والمجتمع".

ويذهب عالم الاجتماع الشهير ماكس فيبر، الذى عرف الاستبعاد بوصفه أحد أشكال الانغلاق الاجتماعى. فقد كان يرى الانغلاق الاستبعادى بمنزلة المحاولة التى تقوم بها جماعة لتؤمن لنفسها مركزًا متميزًا على حساب جماعة أخرى من خلال عملية إخضاعها. إن الفكرة القائلة بأن الاستبعاد الاجتماعى سمة حتمية ومتأصلة فى الطبيعة الجائرة لرأسمالية ما بعد الصناعة، التى تقوم على سوق العمل المرن. والمستبعدون اجتماعيًا فى نظرة لا يوصفون بأنهم طبقة دنيا دائمة، بل هم بالأحرى جيش احتياطى للعمل، حيث يتبادل أفرادة المواقع باستمرار مع أولئك الذين يعانون من العمالة ذات الوضع المتدنى، ويساعد على الإبقاء الطبقة العاملة قيد الضبط والرقابة. ويؤدى تحليل من هذا النوع إلى اتخاذ حلول لا تشبع ولا تغنى من جوع.(٥)

و إذا كانت، الأدبيات السوسيولوجية، تعرف الاستبعاد الاجتماعى بأنة صورة أشمل من الفقر، وأن المستبعدين - اجتماعيًا - هى تلك الجماعات البشرية التى تقع جزئيًا أو كليًا خارج النطاق الفعلى لحقوق الإنسان.. فإن السئوال الذى نحاول الإجابة عليه هو هل الفقر، يعد انتهاكًا لحقوق الإنسان ؟ وما العلاقة بين الفقر وانتهاء حقوق الإنسان؟

٥ - الفقر.. الجبهة التالية فى الكفاح من أجل حقوق الإنسان.

يطرح بير سانية[٦] الاقتراح التالى هو أن الفقر سينتهى فقط عند الاعتراف به كانتهاك لحقوق الإنسان وإلغائه بهذه الصفة. إذ يجب على المرء أن يدرك أن السمة اللافتة للنظر إلى الحضارة الإنسانية فى القرن الحادى والعشرين تسير فى مسار العولمة، وما حملة من ازدهار غير مسبوق، نجد أن العالم لا يزال يعانى من مشكلة الفقر واستمراريتها.

والحقيقة الساحقة هى أن الفقر يؤثر على نصف سكان العالم. إنه ينتشر، حيث ستتعرض له الأغلبية العظمى من اثنين إلى ثلاثة آلاف مليون آدمى الذى سيضافون إلى سكان العالم قبل نهاية القرن الحالى، وهو يمارس ضغطًا مقلقًا على التوزان البيئى والعالم. إن الأرقام رهيبة: ذلك أن ٨ ملايين طفل يموتون كل عام بسبب الفقر، ويعانى ١٥٠ مليون طفل تحت سن ٥ سنوات من سوء التغذية الشديدة، ويعيش١٠٠ مليون طفل فى الشوارع. وكل ثلاث ثوان يقتل الفقر طفلا فى مكان ما فى العالم.

و يتساءل بيير سانية، ما هو - إذن - أساس المعيار الأخلاقى المزدوج، الذى يؤدى بنا إلى قبول الفقر الذى يصنعة مجتمعنا، حتى رغم أنه يقتل بإصرار ومنهجية أكثر من المناجل والمليشيات ؟ هل هناك مبرر واحد معنوى أو أخلاقى لهذا التناقض المحورى بين المساواة المعلن عنها فى منح الحقوق، وبين عدم المساواة المتزايد فى إمكانية الحصول على الموارد المانحة للحياة؟ أن تناول هذه المسألة أمر أساسى للحفاظ على إنسانيتنا.

و لكن يبدو أن "مقاييس اللياقة" الشهيرة تتغير. وهكذا، فقد حدد المجتمع الدولى كأولوية للألفية "أهداف تنمية الألفية"، وأولها استئصال الفقر المدقع، والجوع. والهدف الكمى الذى سيقاس به النجاح فى استئصال الفقر هو تخفيض عدد الناس الذين يعيشون فى فقر مدقع إلى النصف فى فترة ١٥ عامًا.

وهذا النهج، رغم أن جدير بالثناء فى حد ذاته، فإنه يعالج القضية كاملاً. فأحد الأمور هى أن الهدف المقصود لن يتم التوصل إليه بسهولة ولكن حتى ولم تم تحقيقه بنجاح، فإن المسألة الأساسية تظل كما هى لم تمس، وهى: هل الفقر الملح بإصرار يمكن تحملة على الإطلاق ؟.

لقد تم تناول هذه المشكلة من زاوية أخرى. فطالما اعتبرنا الفقر عجزًا كميًا وطبيعيًا، يجب تعويضه، فإن الأرادة السياسية للتقليل منه لن تنشط. وسيتوقف الفقر عند الأعتراف به كانتهاك لحقوق الإنسان وإلغائه بهذه الصفة وهذا هو السبب، وهذه الكيفية.(٧)

و إذا عرفنا الفقر بعبارات نسبية، فهو يصبح على الفور لا نهائيًا، وغير قابل للعلاج، ونحن مجبرون فى الوقت نفسه، على الموافقة علية بلا حدود، وأن نستنزف، بلا جدوى موارد طائلة فى محاولة لتقليلة. يتم اتخاذه كأفق مصطنع. ولكن مثل هذا الأفق المزيف يظل غير محتمل: ماذا يعنى دولار أو دولارين فى اليوم، وفق كل شىء، أى حق لنا فى جعل هذا الرقم كافيًا؟ إن الفقر ليس قدرًا يجب التخفيف منة بفعل الخير أو المعونة الدولية. كما أن الفقر لا يعكس انعدام الاعتماد على الذات لدى الفقراء، أو عدم قدرتهم على التنافس فى جو حر للجميع. من المفترض أن تتساوى فية الفرص. أن الفقر لا يستمر فقط بسبب الحكومات عديمة الكفاءة والفاسدة التى لا تشعر أو تهتم بقدر شعوبها. إنه فى الوقت نفسه سبب ونتيجة الحرمان الكامل أو الجزئى من الحقوق الإنسانية.

فمن بين الفئات الخمس لحقوق الإنسان، المدنية والسياسية والثقافية والاقتصادية والاجتماعية - التى نادى بها الإعلان العالمى لحقوق الإنسان باعتبارها لصيقة بشخص الإنسان، ينتهك الفقر دائمًا الحق الخامس وبشكل عام الرابع وكثيرًا الثالث وأحيانًا الثانى بل وحتى الأول. وبالتبادل، فإن الانتهاك المنتظم لأى من هذه الحقوق يؤدى بسرعة إلى التردى فى الفقر. وكما تم الاعتراف به فى المؤتمر الدولى حول حقوق الإنسان المنعقد فى فيينا عام ١٩٩٣، هناك علاقة عضوية بين الفقر وانتهاك حقوق الإنسان. ومع ذلك فإن حقوق

الإنسان غير قابلة للإلغاء أو التجزئة. وانتهاكها هو خرق جوهرى للكرامة الإنسانية ككل، وليس شيئًا مزعجًا يدعو للأسف يجب على الجيران البعيدين تحمله. أنه يجب لذلك أن يتوقف، والضرورة تتخذ شكلاً بسيطًا، وهو وجوب إلغاء الفقر. أن هذا الطلب يبدو ساذجًا، بل إنه يدعو للابتسام.

إذا أمكن الإعلان عن إلغاء الفقر، كما ينبغى أن يكون الأمر، نظرًا لوضعه كانتهاك ضخم ومنهجى، ومستمر لحقوق الإنسان، فإن استمراره لن يعود بعد ملمحًا مؤسفًا لطبيعة الأشياء. إنه سيصبح إنكارًا للعدل. وسيتغير عبء إثبات الدليل. وبمجرد الاعتراف بأن الفقراء هم الطرف الذى وقع علية الضرر، فإنهم سيكتسبون حق التعويض، والذى سيلتزم به تضامن الحكومات والمجتمع الدولى، وفى النهاية كل مواطن. وبذلك سيكون اهتمام قوى، كمسألة عاجلة بإزالة أساس الالتزام، والذى يكون من المتوقع أن يطلق قوى أقوى كثيرًا مما يمكن أن يحشده العطف وحب الخير أو حتى القلق على الأمان الذاتى، من أجل فائدة الآخرين.(٨)

ومع منح هذه الحقوق للفقراء، فمن الواضح أن إلغاء الفقر لن يجعله يختفى على الفور. ولكنه سيخلق الظروف التى ستجعل الفقر يكرس كأهم الأولويات، والاهتمام المشترك للجميع – و ليس مجرد اهتمام ثانوى لدى المستنيرين أو محبى الخير فقط. وكما أن إلغاء العبودية لم يجعل هذه الجريمة تختفى، وكما أن القضاء على العنف المنزلى أو القتل الجماعى لم يمنع مثل هذه الانتهاكات للضمير الإنسانى، فإن الإلغاء القانونى للفقر لن يجعل الفقر عندئذ يختفى. ولكنة سيضع الفقر فى ضمير الإنسانية على نفس مستوى هذه المظالم الماضية، والتى يتحدانا بقاؤها فى الوقت الحالى.

إن مبدأ العدالة عندما ينفذ بهذه الطريقة، وتحشد قوة القانون فى خدمته، سيكون لة قوة هائلة. وهذه هى الطريقة التى انتهت بها العبودية، والاستعمار وسياسة التمييز العنصرى. وفى حين كان الكفاح ضد العبودية والتمييز العنصرى نشيطًا، فقد كان الفقر يجرد نصف سكان الكوكب من إنسانيتهم، ويحولهم إلى جوقة تتسم باللا مبالاة المطلقة. إنها – بلا شك – من أكثر المشكلات حدة فى

القرن الواحد والعشرين، أن نفهم كيف أن مثل هذه الانتهاكات الضخمة المنهجية، التى تحدث يومًا بعد يوم، لا تقلق ضمير الناس الطيبين الذين ينظرون إليهم من أعلى، بينما يتم الإعلان عن المساواة فى الحقوق، فإن عدم المساواة المتزايد فى توزيع الغذاء تستمر وتعمق السياسيات الاقتصادية والاجتماعية غير العادلة على المستويين الوطنى والعالمى.

إن التعامل مع الفقر باعتباره انتهاكًا لحقوق الإنسان يعنى تجاوز فكرة العدالة الدولية - التى تهتم بالعلاقات بين الدول والأمم - و الاتجاه نحو خلق العدالة العالمية، التى تنطبق على العلاقات بين الآدميين الذين يعيشون فى مجتمع عالمى، ويتمتعون بحقوق مطلقة غير قابلة للتنازل عنها - مثل الحق فى الحياة - التى يضمنها المجتمع الدولى. مثل هذه الحقوق لا تمت بصلة إلى مواطنى الدول، بل أنها عالميًا تمت للآدميين باعتبارهم كذلك، والتى هى بالنسبة لهم الشروط الضرورية للحياة على الكوكب. إن الالتزام بإدانة الانتهاكات، وضمان احترام وحماية الحقوق، والتمتع الفعال بها، هو واجب علينا جميعًا بدون تفرقة فى الجنس، أو البلد أو المعتقدات.

إن مبدأ العدالة الكونية يرسخ الظروف من أجل توزيع أكثر عدلاً لموارد الكوكب بين سكانه، على ضوء حقوق مطلقة معينة. ودعونا نتذكر من الناحية الأخلاقية، أن حق الملكية ليس مطلقًا، ويترتب على ذلك أن السيادة على الأرض، التى تقتضى ملكية الموارد الطبيعية، لا تستطيع أن تقيد حقًا مطلقًا مثل الحق فى الحياة فى مكان آخر.

إن الخيار الحقيقى هو بين القضاء على الفقر، والطريق الآخر الوحيد لكى يحصل الفقراء على حقوقهم، وهو بالنسبة لهم أن يأخذوها بالقوة. وغنى عن القول، إن الحل الأخير يتسبب عادة فى بؤس الجميع: شقاق اجتماعى وجريمة متفشية والهجرة غير المتحكم فيها، وتهريب وتجارة المخدرات، هى فقط الأشياء التى ستزدهر. ولكن أى أساس أخلاقى نمتلكه لنطالب بسلوك أخلاقى

من أناس نحرمهم من أية فرصة ليعيشوا حياة كريمة. وأى حق لدينا لنطلب منهم أن يحترموا حقوقنا ؟!.

إن الخيار الكئيب سيصبح محتملاً بدرجة متزايدة إذا لم يتم عمل شىء. أو كان أقل من اللازم، كما يميل الوضع أن يكون مع البراجماتية أيا كانت الحقوق. وهكذا، فإن الخيارات تختزل إلى خيار واحد، وهو الخيار الوحيد المتوافق مع الضرورة القاطعة لاحترام حقوق الإنسان: وهو إلغاء الفقر حتى يمكن استئصاله، وأن المستفيد من هذا المبدأ كل النتائج التى تترتب على القبول الحر.

ليس هناك برنامج عظيم يضمن استئصال الفقر. إن إلغاءه المعلن يجب أولا أن يخلق حقوقًا والتزامات، وبذلك يحشد القوى الحقيقية التى تستطيع مواجهة حالة عالم مصاب بطاعون الفقر. وبمجرد تحديد أولوية فعالة وملزمة، فإن إلغاء الفقر يغير القوانين الأساسية، ويسهم فى خلق عالم جديد، هذا هو الثمن الذى يجب دفعة لإعطاء العولمة وجهًا إنسانيًا. وهذه هى أيضًا أعظم فرصة للتنمية الداعمة للعيش التى يمكن أن نأمل فى الإمساك بها.

لكن ما المعانى المتضمنة بالنسبة لنشاط المنظمات غير الحكومية ؟، أود أن أشير إلى أنه من الحتمى تكوين استراتيجيات تعطى معانى ملموسة لمبادئ عدم تجزئة الحقوق الإنسانية والاعتماد المتبادل فيما بينها، أن الفصل التاريخى المؤسف لحقوق الإنسان، وتقسيمها إلى حقوق مدنية وسياسية من ناحية، وحقوق اقتصادية واجتماعية وثقافية من ناحية أخرى. قد أدى إلى تعميق وجهة النظر بأن الفقر يخرج عن نطاق المنظمات غير الحكومية لحقوق الإنسان، والإلقاء بتبعته إلى قوى السوق، أو عمليات التنمية.

إن الحملات من أجل التصديق على المعاهدات الدولية يجب أن تعزز المعاهدات حول الحقوق الاجتماعية ، والاقتصادية، والثقافية، ويجب تعديل التشريعيات الوطنية تبعًا لذلك، وانتهاك مثل هذه الحقوق يجب أن يكون قابلاً لاتخاذ إجراءات ضده، فإنه فى المجال العملى، يجب نشر تقنيات البحوث لرصد

الانتهاكات التى يعانى منها الضحايا، والوفاء بالتزاماتهم من قبل الدول والفاعلين الدوليين، وتقديم تعويضات للأطراف المتضررة.

إن القضية هى حشد الرأى العام من أجل عدالة عالمية هى فى متناول أيدينا. إن ظهورها كان متأخرًا جدًا، فمنذ الإعلان العالمى لحقوق الإنسان، وحتى مؤتمر روما الذى أنشأ المحكمة الجنائية الدولية، دنست الأعمال الوحشية، التى انتهكت بشكل جسيم الكرامة الإنسانية، ظهور العدالة العالمية. ألا أنه فى الوقت الحالى أصبحت الأدوات القانونية موجودة، والتجارب والمبادرات ستعطى الأمل خطوة خطوة. ويظل من الضرورى تنشيط الإرادة السياسية بالتعبئة المستمرة، والتفكير الحقيقى، ومساهمات الخبراء، ومساندة الضحايا وأسرهم.(٩)

لكن ما الوعود التى تحملها مثل هذه العدالة الكونية ؟ دعونى اقتبس مقولة أديب نوبل جوسية ساراماجو " لو حدث ووجدت مثل هذه العدالة، فلن يوجد بعد إنسان واحد يموت من الجوع، أو من أمراض يمكن أن يشفى منها البعض دون الآخرين. ولو وجدت مثل هذه العدالة، فلن تصبح الحياة بالنسبة لنصف الإنسانية، تلك العقوبة الفظيعة التى كانت حتى الآن. " وبالنسبة لهذه العدالة، لدينا بالفعل قانون عملى تم وضعه منذ خمسين عامًا فى الأعلان العالمى لحقوق الإنسان، وهو إعلان يمكن أن يحل كمكسب، محل بيانات كل الأحزاب السياسية فى العالم من حيث صحة المبادئ ووضوح الأهداف.

٦ - نحو حق رفض الفقر

لكى نقر بأن الفقر هو بمثابة انتهاك لحقوق الإنسان فإنه من المهم أن نناقش أولاً " العقبات المعرفية " التى تعوق هذا الإجراء وتقديم الفقر من حيث مسألة فضيلة، فى الفلسفات القديمة، وفى بعض الأديان أيضًا، وتقديم الفقر من حيث هو مشكلة اجتماعية وسياسية يمكن النظر إليه فى هذا الصدد على أنه بمثابة "عقبات معرفية ". بل يمكن لمرء أن يضيف أن الفلسفة الليبرالية الجديدة، والتى يقال فيها إن الظروف الاجتماعية / الاقتصادية للناس ليست لها صلة بالعدالة وحقوق الإنسان.

و إيوثيدموس، الذى استجاب لقول سقراط فى الكتاب الذى أصدره زينوفون تحت عنوان " أشياء تذكارية مع سقراط " يقدم هذا التعريف للفقر: " أولئك الذين ليس لديهم قدر كافٍ من المال لتلبية احتياجاتهم، أعتبرهم من الفقراء ".

وسقراط فى رده هذا يصر على النظر إلى الفقر على أنه مسألة فضيلة. وبنفس هذه الطريقة، نجد أن أفلاطون وأرسطو يربطان ما بين الفقر والرغبة، وينظران إلى الفقر على أنه بمثابة مصدر محتمل للرذيلة.

و حقيقة الأمر أن الرجل الفقير يمكن أن يصبح بكل سهولة متباطئا ومقصرًا فى أداء الواجب، وقابلاً للرشوة والفساد، ومليئًا بالضغائن والأحقاد. فإن الفقر يولد " بالمثل الرغبة فى أشياء جديدة، والوضاعة، والرغبة فى السلوك على نحو ردىء ". جمهورية أفلاطون. وأقصى درجة لمثل هذه الوضاعة، والتى تنزع عنه إنسانيته، هى الفاقة والإملاق الشديد. بل ونجد أن أفلاطون يطالب باستبعاد أولئك الذين يحطون من قدر المدينة ونقلهم إلى خارجها.

و ينبغى مقارنة هذا مع المرسوم الحكومى الفرنسى الصادر فى عام ١٣٥٠م، والذى طلب فيه من الشحاذين والكسالى العاطلين أن يرحلوا عن باريس، وذلك لكى لا يتعرضوا لعقوبة السجن، أو عقوبة الربط فى عامود خشبى والتعذيب، أو عقوبة العرض للبيع فى الأسواق، أو عقوبة النفى خارج الوطن فى حالة ارتكاب إساءة تالية، وأرسطو لا يوصى بنفى الفقراء وإبعادهم إلى خارج البلاد، ولكنه مقتنع أيضًا بأن الفقر هو مصدر الرذيلة والعصيان والجريمة. (كتاب السياسة)

و هكذا نرى أن أفلاطون، وكذا أرسطو، يذهبان فى تقديرهما إلى أن الرجل الفقير يعتبر مذنبًا وأن الذنب الذى يرتكبه إن لم يكن الفقر، فإنه على الأقل هو التطرف والفساد، والجريمة، وذلك حتى يتمكن من إشباع رغبة الامتلاك التى تسيطر على كيانه فى إلحاح.

وبالتالى، فإن الذى ينبغى حمايته من الفقراء هو البنيان الأخلاقى للمدينة. فالفقر هو مشكلة، لكنها ليست مشكلة ماثلة على نحو مباشر أمام الرجل الفقير فى حد ذاته، ولكنها مشكلة بالنسبة للتكامل الأخلاقى للمجتمع الذى ينتمى إليه

هذا الرجل الفقير، ودور المدينة، من وجهة نظر أفلاطون وأرسطو، ليس هو ارتقاء بالرفاهية المادية لمواطنيها، وإنما هو تحسين الثراء الأخلاقى، أو الصالح العام. فالفقر هنا ليس مسألة عدالة، وليس مشكلة تتعلق بانتهاك حقوق الإنسان. فإذا تم انتهاك حق من الحقوق، فإنه حق يتعلق بالمدينة. والمنتهك لهذا الحق هو الرجل الفقير.(١٠)

بالنسبة لرأى سقراط وآراء المفكرين السقراطيين، يمكن للمرء أن يكون فقيرًا بدون المعاناة من الظلم، والهدف الذى ترغب المدينة فى تحقيقه ليس هو إشباع الحاجات - وإنما هو الأمانة، وما هو مطلوب من المدينة العمل على حماية تلك الأمانة، وليس مجرد ترسيخ عدالة وينظر إليها على أنها مساواة " .

فى الديانة المسيحية، لا ينظر إلى الرجل الفقير على أنه مقصر، وإنما ينظر إلية على أنه شخص يتمتع برعاية الله الميزة. والعهد الجديد يبرز ويبين "طوبى للفقراء ولعنة على الأغنياء " . ولكن المسألة التى تثار عادة هى ما إذا كان ذلك الفقر هو فقر مادى أم فقر روحانى. ويوجد الكثير من الدلائل التى تشير إلى أن نقصان الموارد هو أوضح العلامات التى تدل على وجود الفقر. وذلك على النحو الذى صورة لنا لا زاورس الفقير، والذى نقل إلى الملكوت عقب وفاته، بينما قرينه الغنى قد أرسل إلى الجحيم، ويقال إن الأغنياء شديدو التكبر، ومن الصعب لهم أن يستحقوا العيش فى مملكة الرب.

ألا أنه يوجد بعض التركيز على الفقر الروحانى، بمعنى الفقر من حيث هو أختيار، وليس بالضرورة من حيث هو حالة تعيسة. والفقر لا يضمن على نحو تلقائى تحقيق الخلاص للرجل الفقير الذى لا يكون ذليلاً والذى يكون ممتلئًا بالحقد على سبيل المثال. وعلى العكس من ذلك نجد أنه حتى ولو كان من الصعب للغاية على الأغنياء أن يذهبوا إلى الملكوت، فإنه من الممكن لهم أن يستحقوا عطف الرب، وذلك من خلال مشاركتهم فى السراء والضراء مع الفقراء.

و يمكن للمرء أن يدرك من خلال هذه الاعتبارات وجود فكرة حدسية فطرية عن الفقر من حيث هو مشكلة عدالة، وذلك مثلما هو الحال فى "الرسالة الرعوية لجريجورى الأكبر، حيث قال إن إهمال الواجب فى مساعدة الفقراء هو بمثابة قتل الغير". ووفقًا لما أشار إليه خوان لويس فيفس كاتب القرن السادس عشر، فإن الفقر ليس سوى نتيجة ناجمة عن خطايا الأغنياء. فهو يقول إن الأغنياء "يرتدون الملابس الحريرية، ويستمتعون بالذهب والأحجار الكريمة، ويحيطون أنفسهم بالخدم، ويتناولون طعامًا ممتازًا فى كل يوم". وتظهر هنا على نحو أكيد فكرة بعينها عن انتهاك " الحقوق " ومسئولية الأغنياء هو أمر مثير للشك، ومن هذه النقطة يمكن للمرء أن ينظر إلى الأغنياء على أنهم منتهكون لحق معين، فإذا وجد الفقراء، فإن السبب هو الأغنياء يحتكرون كافة الموارد، وذلك من خلال قيامهم بأخذ أكثر مما ينبغى عليهم أن يأخذوه، أو من خلال رفضهم الإذعان للواجب الذى يشير إلى ضرورة أن تكون هناك مشاركة فى الموارد.[11]

ولكن العرض الدينى للفقر يضع المسألة فى منظور غائى، ومنظور لاهوتى، فالفقر لا يكون بالضرورة مشكلة عدالة. وإنما هو على العكس من ذلك يكون فضيلة جوهرية. وإذا كانت توجد بعض المعاناة المرتبطة بحالة الفقر، فإنه ينبغى أن ينظر إلى تلك المعاناة على أنها جزء من مشروع العناية الإلهية للخلاص. وإذا كانت هذه المعاناة ترجع إلى الأغنياء الذين يظلمون الفقراء. فإن عدالة الرب سوف تنسب إلى كل شخص ما يستحقه. وفى هذا العالم يرعى الرب الفقراء بتلبية احتياجاتهم، ومطالبة الأغنياء بأن يقتسموا ما لديهم من ممتلكات مع الفقراء. ولكن يظل الفقر من حيث هو التساوى فى كل شىء مثلاً أعلى مسيحيًا كبيرًا، بل إنه ينظر إلى الفقر على أنه فضيلة لها نفس أهمية فضيلة حب الرب، وحب الجار.

إن النظرية التقليدية لا تضيف بأن الفقراء يجيز لهم القانون بأن تكون لهم حقوق. والأهمية العاجلة للواجب الذى يقضى بضرورة تقديم يد العون والمساعدة هى أهمية بالغة للغاية، حتى إن الشخص الذى لا يقدم العون يعتبر بمثابة قاتل، وأن الشخص الذى يمتلك قدرًا هائلاً من الثروات ولا يسمح لأحد أن يشاركه

يعتبر لصًا. والقوانين تكون مخيفة بالنسبة لأصحاب الممتلكات، ولكنها تترك الفقراء فى موقف غير مريح، فالفقراء يعتمدون تمامًا على الإرادة المتقلبة للأغنياء.

و التعليق الذى يجيء بعد ذلك يتسم بالمزيد من الإثارة: "والرجل الغنى ينبغى عليه أن يقدم يد العون والمساعدة. وينبغى أن تتم مساعدة الرجل الفقير فالشخصيتان الرئيسيتان فى دراما الفقر موجودتان هنالك معًا: لا توجد علاقة قانونية بينهما يمكن أن تؤسس حقًا للفقير، وينبغى مساعدة الفقير.. ولكن الفقير ليس لة حق حتى ولو كان فى أشد حالات العوز والفقر.

والحق الوحيد الذى يمكن أن يقال إن الفقير يمتلكة هو الحق فى الحصول على عطف الرب، والأغنياء، أو الحق فى الحصول على البر والإحسان. ولكن على الفقراء أن يرسخوا بالدرجة الأولى روحانية الصبر إن لم يكن روحانية الاستسلام، وأن يضعوا فى الاعتبار الأهمية الدينية لحالتهم. وهكذا نرى أنه من الصعب للغاية أن نستنتج من مفهوم ذهنى كهذا عن فكرة الفقر من حيث هو انتهاك للحقوق.

و إضفاء الطابع العلمانى على مشكلة الفقر فى القرن الخامس عشر والسادس عشر لم يؤد إلى الاعتراف بحقوق الفقراء. بل وكانت هناك خطوات إلى الوراء بالمقارنة مع الالتزامات الدينية من جانب الأغنياء لكى يساعدوا الفقراء، حتى ولو كانوا يستحقون فقط الخلاص. إذا كانت الفكرة السائدة هى أن الفقراء هم المسئولون عن الوضع الذى هم فيه. وإن المجتمع ينبغى عليه أن يحمى نفسه منهم.

لقد ولد مفهومًا للفقر على أنه من مسئولية الفقراء أنفسهم. ولكن تجريم الفقراء يظهر على نحو أكثر وضوحًا فى المجال السياسى. إذ أصبح ينظر إلى الفقر فى كثير من المجتمعات على أنه "مشكلة سياسية" أو بمزيد من الدقة مصدر لعدم الاستقرار والفوضى الاجتماعية. والحل الرئيسى الذى تم اتخاذه فى الكثير من الأماكن كان قريبًا للغاية من الحل الذى أوصى أفلاطون باتخاذه

فى مدينته الفاضلة: اطرد الفقراء أو احبسهم. وذلك حتى يمكن حماية المجتمع من الفساد، وفى أوروبا صدر العديد من المراسم الحكومية والتى تطالب من الفقراء مغادرة المدينة أو تطالب بحبسهم فى "مستشفيات عمومية ". وفى إنجلترا وفى عهد هنرى الثامن والملكة إليزابيث كانت تصدر أحكام تنص على جلد الفقراء. بل وتنص على قتلهم.

وفى تلك المجتمعات، وبينما كان من المعترف به أن الفقر لا يتلائم مع الكرامة الإنسانية، فإن الحل المقترح كان يسير على نحو متناقض، ليس إلى القضاء على الفقر، وإنما القضاء على الفقراء أنفسهم. إذا لم يكن ينظر إلى الفقراء على أنهم ضحايا نظام اجتماعى جائر، وإنما ينظر إليهم على أنهم أنفسهم فاسدون ومسئولون عن تفشى الفوضى الاجتماعية. وأن النظام الاجتماعى وكرامة الأغنياء هم ضحايا الفقر فى حقيقة الأمر. وهذا هو السبب فى أن المجتمع ينبغى عليه أن يهمل جانب الفقراء.

و فى نطاق الفلسفة الليبرالية والليبرالية الجديدة، ينظر إلى الفقر على أنه بمثابة مشكلة فردية، تظهر فى ظروف لا يمكن أن يكون المجتمع مسئولا عنها، وفردريك فون هايك الحائز على جائزة نوبل فى العلوم الاقتصادية، قدم تحليلاً دقيقًا للغاية لوجهة النظر هذه "القانون والتشريع والحرية" حيث يدعم النظرة القائلة بأن النظام الاجتماعى هو نظام عفوى وتلقائى، وليس ناجمًا عن التنظيم. ومن هذا النظام التلقائى يمكن أن ينشأ توافق اجتماعى معين يرتكز على القطبية الثنائية للفقراء والأغنياء. والفقر ليس مسألة عدالة، حيث لا يكون أحد مسئولا عن الفقر. والعدالة هى خاصية من خصائص السلوك الإنسانى. وليس خاصية من خصائص النظام التلقائى، ولايمكن للمرء أن يتحدث عن الفقر من زاوية الحقوق، وانتهاك الحقوق، لأن ذلك من شأنه أن يفترض وجود كيان قادر على ضمان تلك الحقوق. ولكن لا يوجد كيان كهذا. والحكومة غير قادرة على أن تنتج الحق والعدل.(١٣)

لأنها غير قادرة على فهم الآلية المعقدة للتفاعلات بالمجتمع، والسيطرة عليها. وأى تدخل فى تلك الآلية يؤدى إلى نتائج مناهضة للإنتاج فى ضوء انتهاكات الحرية والكارثة الاقتصادية " وكلما أعطيت المزيد للفقراء شكل ذلك شيئًا قليلا بالنسبة لهم ". وعلى النقيض من ذلك، فإن سياسة عدم التدخل فى الشئون التجارية وإطلاق الحريات فى الأنشطة يقال عنها إنها أكثر كفاءة من حيث الإنتاجية، لأنها تدعم المبادرة الخاصة، التى هى السبيل الوحيد لتدعيم الثروات من أجل صالح ومنفعة الجميع.

فإذا ظل الناس الفقراء موجودين رغم كل ذلك، فإن السبب فى هذا هو أن الدخول المتولدة تجعل حياتهم أمرًا ممكنًا. ومن هنا يمكن القول بأن الفقر ليس نتيجة منحرفة أو معاكسة للآلية الاجتماعية. وإنما هو عنصر من عناصر التوافق الخاص بتلك الآلية. فالتوافق يعنى - بكل بساطة - أنه لا يمكن أن يكون هناك أناس أغنياء بدون وجود أناس فقراء. وربما يعتقد المرء - لسبب ما من الأسباب - أن هذا المنظر أو التشكيل الاجتماعى مثير للصدمة أو الغضب ويأسف لذلك. ولكن لا يمكن للمرء أن يلقى باللوم على أى شخص أو أية مؤسسة.

٧ - الاعتراف بحقوق الفقراء وتقلبات المساعدة

كان هناك اتجاه نحو الاعتراف بحقوق الفقراء، وخاصة فى ضوء الحق فى الحصول على المساعدات، والحق فى الحصول على العمل. إذ لم يعد الفقراء يرغمون على التسول لكى يتمكنوا من البقاء على قيد الحياة، ولكن المجتمع ينظر إلى مساعدة الفقراء على أنه إلزام مفروض عليه. وعلاوة على ذلك. فقد يتسأل المرء أيضًا عما إذا كانت المساعدات هى بمثابة حل ملائم لمشكلة الحق فى عدم السقوط فى هاوية الفقر.

وفى أثناء القرنين السابع عشر والثامن عشر نجد أن الأساس الدينى لتقديم المساعدة للفقراء قد واجه تحديات، بالإضافة إلى الرغبة فى جعل المساعدات دينًا اجتماعيًا. إذ لم يعد ينظر إلى الفقر على أنه ناجم عن الكسل، وإنما ناجم

عن عوامل اجتماعية واقتصادية وسياسية مستقلة عن رغبة الفرد. بل ولقد اقترح فوبان - المخطط العسكرى الفرنسى، ومشيد الحصون - فرض ضريبة لكى يتمكن من القضاء على الفقر. وقال أيضًا: "سوف يختفى الفقر فى المملكة، ولن تعود الشوارع بالمدن الكبرى والطرق الرئيسية بعد مليئة بالشحاذين؛ لأن كل مقاطعة ستكون قادرة على إطعام فقرائها، وبل قادرة على تشغيل فقرائها، وتوفير فرص العمل لهم".

و هناك خطاب مرسل من فنيلون إلى لويس الرابع عشر يتهمة فيه على نحو مباشر بمسئوليته عن الفقر الموجود فى مملكته "شعبك الذى كان من المفترض أن تحبة مثل حبك لأطفالك والذى أظهر لك حتى الآن قدرًا هائلاً من العاطفة، يموت الآن من الجوع، فالزراعة تكاد تكون مهجورة، والبلدان والمدن الخيرة بصدد أن تصبح منخفضة فى عدد سكانها. وكافة الحرف التجارية والصناعية آخذة فى التدهور، بحيث لم يعد بمقدورها إطعام العمال، بل وكل أنواع العمل تتعرض للتدمير".

ومن خلال المعنى الوارد فى هذا الخطاب المرسل من فينيلون يمكن للمرء أن ينظر إلى فقر الفرنسيين فى عهد لويس الرابع عشر على أنه انتهاك لحقوق هؤلاء الفرنسيين، وهو ما يسمى بالحق فى عدم التردى إلى هاوية الفقر، أو الحق بالتمتع بعدم الفقر. والفكرة السائدة هى أن تلك المساعدة ينبغى ألا تكون مسألة بر دينى، وإنما يجب أن تصبح بمثابة التزام من جانب الدولة. وذلك هو السبب فى أنه قد تم إنشاء مراكز إعانة فى العديد من الدول الأوروبية، إلا أن العديد من الكتاب والمفكرين فى ذلك الوقت انتقدوا مثل هذه المراكز من حيث هى أماكن يتعلم فيها الناس كيف ينمو الكسل والتسول. وتزايد الشعور بأن أفضل وسيلة لمساعدة الفقراء هى تمكينهم من الحصول على العمل، وبحيث يصبح مفيدين للمجتمع.(١٤)

و فى القرن الثامن عشر كان ينظر إلى العمل على أنه بمثابة الحل لمشكلة الفقر ولذلك تم إنشاء الكثير من الورش، وتم توجيه الفقراء القادرين على العمل

للذهاب إليها والعمل بها. وكانت هذه السياسة تسترشد على ما يبدو بالمثل الصينى القائل بأنه من الأفضل تعليم شخص ما صيد السمك من أن تعطيه سمكة.

٨ - من حقوق الفقراء إلى حق عدم الفقر

إن الفقر ليس حالة طبيعية، ويبدو أن من الصعب إيجاد حل لمشكلة الفقر، ونحن نشاهد الصعوبات الهائلة التى تواجهها بعض الدول فى محاولات القضاء على الفقر نهائيًا، أو على الأقل تخفيف حدته ، فإن المرء يميل إلى القول بأن هذه عملية يتعذر إنجازها تمامًا، أو أنها عملية مستحيلة. فتطور حالة الرفاهية كانت تتقرر من خلال الرغبة فى ضمان حد أدنى من أجور المعيشة بالنسبة لجميع الناس، وخاصة أولئك الناس الذين يقعون خارج نطاق سوق العمالة بصفة مؤقتة. وحالة الرفاهية هذه كان يفترض لها أن تساعد فى الحيلولة دون المرض، والبطالة والحوادث،.. وغير ذلك.

و لكن مع مرور الوقت تضاعفت المطالب، وتم التوسع فى مجال تدخل الدولة، حتى أصبح من الصعب للغاية تلبية كافة المطالب التى تولدت. ومن ثم ظهرت "أزمة " حالة الرفاهية. وحتى فى أكثر المجتمعات غنى كانت رفاهية الدولة غير قادرة على القضاء على الفقر، وإن كان ينبغى الاعتراف بأنها تمكنت بالفعل من تخفيف حدته بدرجة كبيرة للغاية. والإتجاهات التكنولوجية فى الصناعة رفعت من مستويات المهارة المطلوبة.

وفى حين أنه يوجد عدد كبير من الشباب الذين يتدربون على استخدام تلك التكنولوجيات الجديدة، نجد أنه يوجد أناس كثيرون آخرون ممن يتم إبعادهم عن النظام الجديد، والأساليب الجديدة وحتى بالنسبة للشباب الذين حصلوا على تدريبات بالفعل، فإنه من الصعب عليهم الحصول على وظائف، بل ويمضى الكثيرون منهم سنوات طويلة بدون التمكن من الحصول على عمل. والمراهقون العاطلون غير الحاصلين على مؤهلات فى مجال التكنولوجيات الجديدة يواجهون تهديدًا متناميًا بالانحصار الطويل داخل حالتهم القلقة. والأزمة الاقتصادية

والمتطلبات الجديدة لنظام الإنتاج كلها أدت إلى خلق الموقف الذى لا يمكن التنبؤ به للبطالة فى المدى البعيد. وحالة الرفاهية قد وجدت نفسها غير قادرة على تلبية كافة المطالب من أجل المساعدة المرتبطة بذلك الوضع.

و فى إفريقيا ومنذ الحصول على الاستقلال كان الناس يكافحون ضد الفقر، وانخفاض التنمية، والتخلف. وكان من الصعب للغاية بالنسبة لهذه الدول الإفريقية أن تعثر على وسيلة فعالة لتدعيم وتنشيط التنمية والثروة من أجل مواطنيها. وكانت توجد فترات زمنية مليئة بالأمل مثلما كان عليه الحال فى السبعينيات والثمانينيات من القرن العشرين، والتى تمتعت ببيئة للنمو الاقتصادى الدولي الملائم. ألا أن تلك العقود الزمنية قد تلتها فترة ركود اقتصادى، مما أدت إلى انهيار فى أسعار البترول والمنتجات الزراعية. وكان الأمر يتطلب تقديم يد العون من أجل إعادة بناء الاقتصاديات الإفريقية.

وبذلك تم فرض برامج لتوفيق الأوضاع الهيكلية بمعرفة منظمات بريتون وودز المالية. والفلسفة الرئيسية لمثل هذه البرامج مستلهمة من الفكر الليبرالى الجديد السابق. وكافة الدول التى خضعت لتوفيق الأوضاع كان من المفترض أن تقوم بخصخصة الشركات العرجاء، ذلك أن الملاك من القطاع الخاص الجديد ممن كانوا يرغبون فى تحسين الربحية، طالبوا بطريقة منطقية بتخفيض عدد العاملين تخفيضًا جذريًا. وعلى نحو متناقض نجد أن قطاعات فى الصحة والتعليم لم تنج من فك الارتباط هذا مع الدولة، بل وتم إلغاء الإعانات المالية والتى بدونها لم يتمكن معظم الناس من الوصول إلى الخدمات الأساسية. ويمكن القول بأن برامج التوفيق الهيكلية قد رسخت عدم مقدرة الدولة على تلبية المطالب الاجتماعية للمواطنين.

و أزمة حالة الرفاهية فى أوروبا، وفشل هذه الحالة فى إفريقيا هى مواقف جعلت من الصعب أن يفرض على الدولة الالتزام بالقضاء على الفقر. ويوجد فى الفلسفة الكانطية قاعدة أخلاقية أو معيار بعيد الأمد يكون على الواجب بمقتضاه أن يتضمن القوة: إذ لا يمكن للمرء وفق أسس إنسانية أن يطلب شيئًا ما

من شخص غير قادر على أن يفعل ذلك الشيء. وذلك يعنى أنه حتى إذا كان من المعترف به فى هذه المجتمعات أنة ينبغى القضاء على الفقر تماما، فإن إجراءات التنفيذ تواجة فى بعض الأحيان عقبات لها طبيعة هيكلية. مثال ذلك أن نظرية مالتوس تشير إلى أنه يوجد عدم توازن هيكلى بين النمو السكانى (والذى هو نمو هندسى)، وبين النمو الاقتصادى (والذى هو نمو حسابى). ونتيجة لذلك، فإنه لا يمكن اقتلاع الفقر من جذوره. بل وعلى العكس من ذلك من المحكوم عليه أن يتزايد.

و لكن فى كثير من الأحيان يعتبر عمل ما أمرًا مستحيلاً، وذلك لسبب واحد، وهو أن كافة الوسائل لم تطبق عليه. وعلاة على ذلك، وفى مزيد من المكر يمكن أن يقال عن الوضع، إنه بمثابة مشكلة طبيعية وغير قابلة للحل، وذلك بدلاً من أن يتم تقديم المشكلة على أنها قد نجمت عن تنظيم معين، مثال ذلك أن نظرية الفقر لدى هايك ترتكز على مفهوم ذهنى متعلق بالقضاء والقدر لنظام اجتماعى مشكل وفق نظرية السربنطيقا. إلا أن ذلك النموذج غير متوائم مع قدرات الآدميين على أن يكونوا سادة التاريخ الخاص بهم، وسادة حياتهم الاجتماعية والسياسية، كما أن نظرية هايك يمكن أيضًا أن تتهم أنها بمثابة بيان أيديولوجى يدرك من أجل تبرير تفوق ورفعة شأن الاقتصاد الرأسمالى.

إن البيانات والتقارير الصادرة عن البنك الدولى وصندوق النقد الدولى بشأن الفقر هى فى حقيقة الأمر بمثابة القناع الأيديولوجى للمحاولات الرامية إلى نشر وتكثيف التراكم الرأسمالى فى جميع أرجاء العالم. علاوة على ذلك فإن تطور المجتمعات الغربية إنما يوضح لنا أنه يتم إجراء ترتيب عكسى لمعدل النمو السكانى فى مواجهة معدل نمو الدخل، والذى قال عنه أنصار مالتوس: إنه أمرلا يمكن وضعة فى ترتيب عكسى.

وكل واحد عضو فى المجتمع السياسى، مجموعة من الناس يعيشون فى التنظيم الاجتماعى والسياسى والاقتصادى الواحد، والذى تأسس ليعزز المنفعة المتبادلة، ويمكن الرجوع إلى نظرية العقد الاجتماعى التى حاول بها الفلاسفة

المحدثون أن يشرحوا أصل أو جذور الدولة، والسلطة فى داخل الدولة. وقد استخدم الفيلسوف الأمريكى "جون رولز" الأجراء نفسة ليبرر مبادئ العدل التى يجب أن تحدد حقوقًا أساسية، وواجبات أساسية فى المجتمع.

ومع العمل أو التفكير فى نطاق هذا الإطار يمكن لنا أن نقول: إن كل الناس – فى أى ارتباط أو اتحاد سياسى – يرتبطون بعقد اجتماعى يضمن لكل فرد مجموعة من الحقوق والحصانات. ومهمة المجتمع الذى ترسخ من خلال العقد الاجتماعى لا تكمن فحسب فى الحيلولة دون حرب الكل ضد الكل – كما يرى هوبز- بل فى مساندة وتفضيل التعاون الذى يجعل من الممكن لكل فرد أن يفيد من المجتمع أكثر مما يفيد لو كان بمفرده. فالتعاون، بالنسبة لكل فرد، أكثر فائدة ومزايا من أية حياة فردية بحتة. وكما يقول جون رولز: "فإن المواطنين يعتبرون متعاونين لإنتاج السلع الاجتماعية التى تقوم عليها حاجاتهم ومطالبهم".

ومثل هذا العرض للمجتمع على أنه إطار للتعاون ينطوى على مخاطرة تتمثل فى تحويل كل شخص إلى مجرد "جندى" فى التقسيم " الكلى " للعمل. وفى مثل هذه الحالة، فإن الحقوق يمكن أن تتحدد بمدى الإسهام فى عملية التعاون، ومن ثم، تكون هناك خطورة أن يجرى الاستبعاد لهؤلاء الذين لا يكون إسهامهم غير كاف. وهنا تبدو قوة رفض "رولز" فى أن يكون – عن جدارة – معيارًا لمن نعزو إليهم الحقوق وننسبها، حيث يقول: "ليس هناك أحد يستحق قدرته الطبيعية الأكبر، أو يستحق نقطة انطلاق أكثر أفضلية فى المجتمع". وهذا هو السبب فى أن لكل فرد الحق فى كل الحريات، والمزايا الاجتماعية والاقتصادية التى تنشأ من التعاون الاجتماعى.

فالعدالة – حسبما يقول "رولز – لا تفترض أن يكون توزيع الدخول مستقلاً عن الخط الطبيعى والاجتماعى فحسب، بل يكون بقصد تحسين وضع وموقف المحرومين غير المحظوظين. أما المبدأ الثانى فى نظرية رولز عن العدالة فيقول "إن التفاوتات الاجتماعية والاقتصادية تعمل على إرضاء اثنين من الظروف،

فالأول: أن ترتبط بالوظائف والمواقع التى تكون متاحة للكل فى ظل الظروف الواحدة، أو التكافؤ المنصف للفرص. والثانى أن تكون ذات فائدة قصوى لأفراد المجتمع الأقل تميزًا ".

و من الممكن أن يؤدى التعاون الاجتماعى إلى استقطاب ثنائى اجتماعى بين الغنى والفقير. وهنا يمكن أن نتسأل عما إذا كانت هذه التفاوتات مبررة أم لا. ويقول رولز: إن هؤلاء الذين تحابيهم الطبيعة، مهما يكونون، يمكن أن يربحوا من حظهم الطيب فقط بشرط أن يعملوا على تحسين وضع هؤلاء الذين لم يواتيهم الحظ والذين تميزوا بحكم الطبيعة لا يربحون فحسب لمجرد أنهم أكثر موهبة، ولكن أيضًا لتغطية تكاليف التدريب والتعليم، ومن أجل أستخدام ما حبتهم به الطبيعة بطرق ووسائل تساعد الأقل حظًا أيضًا.

و فى المجتمع الذى يقوم على التصنيف (للأفراد والجماعات)، يمكن أن يقال إن التفاوتات غير متحيزة وصحيحة، فقط إذا كان الترتيب المتكافئ المتساوى يمكن أن يسىء إلى وضع المحرومين غير المتميزين، والواضح أن حق الأكثر تأهيلاً وكفاءة فى أن يحصلوا على أكثر من الآخرين، يمكن تبريرة بالحاجة إلى تشجيع الإنتاج الذى سوف يفيد، فى النهاية، كل الناس وفى المجتمع المنظم تمامًا. وحتى فى بيئة من الندرة والقلة، يكون من الممكن تجنب الفقر وتحاشيه.

" وغالبًا ما لاتكون المشكلة فى نقص الموارد الطبيعية، فكثير من المجتمعات التى تعيش ظروفًا غير مواتية لا تفتقد الموارد. والمجتمعات المنظمة جدًا يمكن أن تحيا وتعيش بالقليل جدًا. والحق أن الأمراض والآثام الاجتماعية الكبيرة فى الدول الأفقر، من الأرجح أن تكون بسبب الحكم القمعى، والصفوة الفاسدة ". وعندئذ يمكن أن يعتبر وجود أناس فقراء فى المجتمع ما إنما هو نتيجة للتوزيع غير العادل للدخول أو للتفاوتات الاجتماعية غير اللمبررة حسب المبدأ الثانى للعدالة. وعلى أساس مثل هذا التوزيع غير العادل، يمكن أن نقول: إن هناك انتهاكًا لحق اللافقر.(١٥)

و الواقع أن تقرير البنك الدولى حول التنمية فى العالم لعام ٢٠٠٠ ، يركز الاهتمام على توزيع الدخول كعامل مهم فى تحديد مستوى الفقر. وعلى العموم فإن نمو الدخل يتجه إلى تحسين رفاهية السكان، وتخفيف حدة الفقر، ولكن من الممكن ألا يحدث مثل هذا التحسن بسبب التوزيع غير المنصف للدخل. وكما يذكر تقرير البنك الدولى:" وحتى يكون هناك معدل معين للنمو، فإن مدى تخفيض نسبة الفقر يعتمد على كيف يتغير توزيع الدخل مع النمو، وعلى التفاوتات الأولية فى الدخل فى الدخل والأرصدة، والفرص المتاحة التى تعمل على أن يشارك الناس الفقراء فى النمو "، وهذا يوضحة ويمثله الوضع فى أوغندا حيث أحدث التقليل من درجات التفاوتات الاجتماعية تحسينًا واقعيًا كبيرًا فى رفاهية الفقراء وصالحهم، فى حين أن التفاوتات فى بنجلادش، وفى الوقت نفسه، قد حرمت الفقراء من ثمار النمو.

و أهمية التوزيع تظهر المدى الذى عنده يمكن أن يقال إن المؤسسات العامة مسئولة عن الفقر، وهناك أشياء كثيرة يمكن أن تقوم بها المؤسسات حتى تستأصل الفقر، وكما ذكرت تقارير البنك الدولى، فإن أول شىء هو إعادة التوزيع للفقراء، وذلك على وجه الخصوص، بضمان الخدمات الاجتماعية مثل: التعليم والصحة ، والبنيات الأساسية الأخرى.

أما الأمر الثانى فيتمثل فى التشغيل الجيد للخدمات العامة، والثالث هو مشاركة الأسر والمجتمعات فى القرارات التى تتعلق بوضعهم الاقتصادى. وهنا نلتقى بمسألة الحكم الجيد أو الإدارة الجيدة والديمقراطية والشفافية، ذلك لأن الكثير من الإحصائيات تظهر، أيضًا، أن الفساد وبطء الإجراءات الإدارية، والتفعيل السيئ للعدالة، والحصانة، هى بالإضافة إلى التفاوتات الاجتماعية – من بين الأسباب الرئيسية لجمود، بل وتفسخ، أوضاع الفقراء، وإنه لظلم للفقير ألا يشار إلى مثل هذه الإساءات على أنها انتهاك للحقوق. وفى كثير من الدول الإفريقية – بالإضافة إلى حقيقة أن المؤسسات العامة تكون فى معظم الأوقات غير قادرة على مواجهة احتياجات سكانها – تكون هذه المؤسسات أيضًا هياكل

تثير الفزع والرعب. فهى تفشل فى أداء واجبها الاجتماعى بأن تعتنى بمواطنيها، فى حين تنشط عندما يكون هناك شىء تسلبة من المواطنين عن طريق الفساد.

"فالمؤسسات التى تصاب وظائفها بالخلل، لا تفشل فى تقديم الخدمات، فحسب، بل أنها تضعف أيضًا - بل وتسكت - الفقراء باستخدام أساليب من الإخضاع والمهانة، والاستبعاد والفساد " وهنا يمكن أن نصل إلى نتيجة بأن عملية التوزيع والعادلة، والتفاوتات من طرائق مهمة ذات صلة يمكن أن يظهر على أساسها الفقر بأنه انتهاك لحقوق الإنسان.

و يذهب إرنست مارى مبوندا، أن انتهاك حق اللا فقر، يحدث داخل مجتمع لا يتم فية تنفيذ مبادئ الإنصاف. ولكنى أقترح هنا أن الكائنات البشرية لا تنتمى إلى مجتمع محلى أليف فقط، بل إلى مجتمع دولى. لذلك، فإن الفقر لا يكون مسألة محلية (والتى يمكن أن تحل بالعدالة المحلية) فقط، بل أيضًا مسألة دولية (والتى تتعلق بشكل ما بالعدالة الكوكبية). وقد أفترضت - حتى الآن - على الرغم من الندرة النسبية التى نلاحظها فى بعض المجتمعات - إن الموارد الكافية متاحة دائمًا ويمكن أن - إذا جرى توزيعها على نحو جيد - أن تضمن لكل فرد مستوى من المعيشة يرتفع فوق حد الفقر. ولكنى هناك أضطر إلى أن أقدم افتراضًا معاكسًا، مع ملاحظة أن هناك مجتمعات تعيسة مكبوتة، لا يمكن أن يتحقق فيها - حتى مع التطبيق الكامل للعدالة الاجتماعية - تحاشى الفقر أو تجنبه. وحينئذ يكون السؤال هو ما إذا يمكن أن يلصق الفقر بالمجتمع الدولى بأكملة أم لا؟.

لقد كانت مسألة الفقر دائمًا تعتبر مشكلة محلية، يمكن أن تنخرط فيها، بين فترة وأخرى، مجتمعات أخرى باسم التضامن أو التعاون، ولكن ليس تحقيقًا لالتزام قانونى. أما المشكلة الآن فتتمثل فيما إذا كان يمكن أن يكون هناك التزام كوكبى من جانب المجتمع الدولى باستئصال الفقر فى كل المجتمعات فى العالم حتى ليعتبر وجود الفقر - حيثما يظهر فى أى مكان - تقصيرًا فى أداء الواجب، ومن ثم، انتهاك لحق اللا فقر فى العالم.

ويرى إرنست مارى مبوندا، أنه يمكن أن نضع المناقشة أو الجدل على مستويين. ففى المستوى الأول يمكن أن نقول: إنه مع الكوكبية يمكن أن يترابط الناس فى هذا العالم فيما بينهم فى شبكة سياسية وقانونية واقتصادية. فهناك الآن نظام كوكبى للتعاون يظهر تطبيق صيغة مكبرة من المبدأ الثانى للعدالة، والذى يقول بة "رولز". وهذا يعنى أنه إذا فشل المجتمع الدولى فى إنشاء نظام للتوزيع، على مستوى الكوكب، فإنه يمكن أن نعتبرة منتهكًا لحق اللا فقر - والإتجاهات الكوكبية ليست هى السبيل الوحيد لتسويغ مثل هذا الواجب.

فالحق أن الاتجاهات الكوكبية هى فى جوهرها مسألة تتعلق بالترابط المالى والاقتصادى على مستوى العالم لاتحادات الشركات العالمية، التى تسهم فى الأيديولوجية التحررية لاقتصاد السوق، أو هى بالأحرى فكرة التضامن التى يمكن أن تكون أساسًا وقاعدة لواجب الذى يتمثل فى جعل الفقر مشكلة تخص الكوكب بأسره. والقاموس الفرنسى يشرح التضامن بأنه "علاقات بين أناس يعون ويدركون أواصر القربى والقرب فيما بينهم، الأمر الذى يستلزم من كل فرد (عضو) فى الجماعة إلتزامًا أخلاقيًا بتحاشى معاداة الآخرين، وأيضًا التزامًا بمساعدتهم ".

إن كثير من الأحداث قد اتخذت الآن معنى ومغزى دوليًا. وهذا هو السبب فى أنه يصعب أن تفكر أو تتصرف كما لو أن الفقر المتزايد فى كثير من الدول الفقيرة، جنبًا إلى جنب مع الرخاء الاقتصادى فى دول أخرى، لا يشكل أية مشكلة أخلاقية، ويقول بعض الناس إن الدول الغنية يمكن أن تعتبر متناظرة مع الناس الأغنياء فى المجتمعات. ومن ثم يمكن أن يقال إن لديها التزامات تجاه الدول غير المحظوظة. ويتم طرح الحجج السياسية والاقتصادية والأخلاقية لتبرير مثل هذا الالتزام.

ولكن هذا لا يكفى بعد لإثبات أن الفقر فى الدول الفقيرة يمكن أن يعتبر انتهاكًا (هل من جانب الدول الغنية؟) لحقها فى اللا فقر. فهل الدول الغنية مسئولة عن الفقر فى الدول الفقيرة. وهل تقع مسئوليتها "ضد التيار" - بمعنى أن الدول الغنية قد عملت من البداية، على أن تعوق عملية التنمية فى الدول

الفقيرة. بمعنى إن الدول الغنية تذنب إذ تترك الدول الفقيرة تندب سوء حظها؟.

الحق أنه ليس هناك إجابة شاملة أو عامة، ولكن يمكن أن نقول - و لا يهمنا هناك كيف أصبحت الدول الغنية غنية، وكيف أصبحت الدول الفقيرة فقيرة - إنة من المتناقضات أن يتشكل مجتمع من "الأمم المتحدة"، ثم يعمى عن الأوضاع المأساوية مثل: الفقر، والمجاعات، والموت جوعًا، الأمر الذى يعرض للخطر جدًا حتى إنسانية الناس الأكثر فقرًا.

و على المستوى الثانى، فإنة وبتعقل كامل، يمكن أن نسأل عن الوسيلة أو الطريقة التى نضمن بها عملية التوزيع على مستوى الكوكب. ويقول البعض: إنه ليس هناك - على عكس ما هوعلى مستوى الدولة - حكومة على مستوى العالم يمكن أن توزع العدالة على مستوى الكوكب. وهذا القول يصدق فى جزء منه، ولكن فى الوقت نفسه، يمكن أن تعارضه حقيقة أن هناك منظمات دولية قد أظهرت قدرتها على التعاون عند مواجهة مشكلات الأمن، والبيئة، وحقوق الإنسان، والتجارة، والمشكلات الأخرى والمواثيق، والاتفاقيات الدولية والقرارات - عندما تتخذ أو يتم التصديق عليها حسب مبدأ المشاركة المتكافئة لكل الأطراف المتعاقدة - تضفى على المجتمع الدولية مشروعية وسلطة التعرف بغض النظر عن حدود الدولة.

و هناك حجة أيضًا أخرى بأن الفقر فى العالم شديد وقاس، وليس هناك شىء يمكن عملة لاستئصاله، وتبدو الأمور كما لو أن أية محاولة لتعميم أو كوكبية الرفاهية والصالح العام يمكن أن تسفر فحسب عن كوكبية الفقر. أن ذكر كل هذه السيناريوهات (الصور والمشاهد) المفتقدة (وهى المتطلبات المسبقة للمجتمع الديمقراطى) يعنى أن نقول: إن المناطق الغنية من العالم قد تكون فى وضع من يقترح بأن نتقاسم معها رغيفًا من الخبز بمائه من الأفراد الجوعى.. وحتى لو أقدمت على هذه القسمة بأن كل فرد - بما فيها ذاتها - سوف يتضور جوعًا بأى حال من الأحوال، وهكذا - يمكن - و بسهولة - أن تكون مذنبة، إما بخداع الذات، وإما بالنفاق والتملق.(١٦)

و لكن مثل هذه النظريات لا تمر بدون أن تخضع للتحليل العلمى - وبخاصة

علم الاقتصاد - الذى استغلت نتائجة المؤسسات الدولية مثل: برنامج الأمم المتحدة للتنمية. فتقرير البرنامج لعام ١٩٩٨ يظهر مثلاً وبوضوح أنه من الممكن ضمان الحاجات والخدمات الأساسية لكل فرد فى العالم بأربعين بليونًا من الدولارت على امتداد عشر سنوات، وهذا المبلغ يمثل ٤٪ فقط من الثروة المتراكمة لـ ٢٢٥ من أغنى الناس فى العالم.

لذلك فإن واجب أن نضمن أى حق فعال للا فقر لجميع الناس فى العالم، يتأسس على تأكيد أن مثل هذه الفكرة ليست طوباوية، ولا تتطلب إمكانيات فلكية ويمكن أن ننظر إلى وجود الفقراء - على نحو منطقى - أنه انتهاك لحق اللافقر.

٩ - الفقر والمجتمع الأخلاقى

يذهب كل من كيث دودنج، أستاذ العلوم السياسية بمدرسة الاقتصاد بلندن ومؤلف كتاب الاختيار العقلانى الرشيد والسلطة السياسية. ومارتين فان هيس أستاذ الفلسفة بجامعة جرونتجين - هولندا ومؤلف كتاب الاختزالية القانونية والحرية، فى دراسة لهما عن الفقر والاحتمالات المحلية للحقوق العالمية الشاملة. إلى أنة خلال الكوارث مثل: المجاعات أو النكبات كالزلازل، تكون استجابة الغرب دائمًا أو غالبًا تتمثل فى أن يقدم المساعدات والغذاء.

وما إن تنتقل وسائل الإعلام العالم إلى المنطقة المنكوبة، وتنشر صورها فى جميع أنحاء العالم، حتى يؤدى تعاطف الناس مع هؤلاء الذين يتلهفون إلى الحاجات الضرورية الملحة إلى ردود الفعل التى تتسم بالإيثار وحب الغير، على المستوى الخاص بالعطايا التطوعية من خلال مؤسسات البر، وعلى المستوى العالم بمطالبة الحكومة بأن تفعل شيئًا تساعد بة هؤلاء. وهذه النكبات أو الكوارث الطبيعية المعروفة تدفع الكثيرين منا إلى أن يريدوا مساعدة هؤلاء المحتاجين، أو - على الأقل - الشعور بالواجب الأخلاقى لمساعدتهم.

وكما أوضح آما رتيا سن فإن المجاعة كارثة طبيعية بمعنى أن كل شىء يتصل بالبشرية أنما هو شىء طبيعى فحسب ويقول "سن" إن نقص الطعام - إجمالاً -

ليس هو الذى يؤدى إلى المجاعات ولكنة أفتقاد إباحة الطعام. ويضيف بقولة: إن المجاعة لم تحدث أبدًا فى بلد ديمقراطى يتمتع بصحافة حرة، فعندما يخيم خطر المجاعة على الديمقراطيات فإن نشاط وسائل الإعلام يجعل من المحتمل جدًا أن تستجيب الحكومات لهموم المواطنيين بتوكيد أن جوانب النواحى المأسوية فى الغذاء قد أمكن مواجهتها، والتصدى لها وعندما يعى المواطنون الأخطار التى تحيق بهم من خلال الصحافة الحرة، فإنهم دائمًا ما يطالبون الحكومة بأن تتصرف وأن المجتمعات على استعداد أكبر لتحمل بعض الحرمان حتى يمكن مساعدة رفقائهم والمواطنون يشعرون بالتعاطف تجاه أقرانهم من المواطنين الذين يعانون هذه المحنة الشديدة، بل يعتبرون ذلك واجبًا فالمؤكد أن المواطنين لا يدفعون حكوماتهم على التصرف لمجرد الرغبة فى أن يقدموا الإحسان للمواطنين الآخرين.

ونقول إن على الدول واجبات والتزامات تجاة الدول الأخرى التى تصبح على وجة الخصوص ذ ات صلة (مسئولة) عندما تعانى الدول الأخرى من نكبة شديدة، لكن المواطنين فى دولة ما لا يشعرون عادة بأنهم ملتزمون بواجب ما تجاه مواطنى دول أخرى، كما يشعرون تجاة رفاقهم فى الواطن وقد تكون الدول تنظيمات من أجل المنفعة المتبادلة، على الرغم من أن درجة التعاطف والشعور بالواجب والمطالب الملقاة على عاتق الحكومة، فى الدول الكبيرة جدًا، ذات الشعوب الكبيرة المختلفة والمنظمات السياسية الكثيرة المختلفة ، تبدو مرتبطة بالشعور الجماعى ودرجة الوحدة السياسية والمؤسساتية والمؤكد أن العالم لم يتم تنظيمه من أجل المنفعة المتبادلة بين أفراده.

ويمكن أن نعارض ذلك أو نقابله بقضية الفقر ولنأخذ كارثة طبيعة أخرى معروفة وهى الزلازل، ونحن نعرف أن النسبة المرتفعة من الضحايا التى تحدث بسبب الزلازل فى العصور الحديثة لها سبب بشرى كما أن لها سببًا غير بشرى (طبيعى)، أى عدم تنفيذ أو ضعف تنفيذ قواعد البناء ونظمه، ولكن مثل هذا الإخفاق فى تنفيذ القواعد يحدث فى الدول الديمقراطية ذات الصحافة الحرة، كما يحدث فى الدول غير الديمقراطية، على الرغم من أننا قد نتصور أو نظن أن أتباع الأصول أو الإخفاق فى أتباعها، يحدث بدرجة أقل غالبًا، حيث تكون الصحافة حرة، وحيث تكون الديمقراطية فاعلة على نحو جيد.[١٧]

و بالمثل، فإن الفقر يوجد فى دول العالم المتقدم، ويوجد حيث تتمتع الدول بصحافة حرة، ومؤسسات ديمقراطية. وفى كلتا الحالتين يمكن أن نتعاطف مع ضحايا المؤسسات التنظيمية الضعيفة. ونتعاطف مع الفقير، ولكن رد الفعل من جانبنا ليس مباشرًا أو عاجلاً جدًا، لأن القضايا أكثر تعقيدًا ومتواصلة. ولكننا نقول مرة أخرى: إن الكثيرين منا يشعرون بأن على الحكومة أن تتبع القواعد والأصول وتقوم بالتنظيم على نحو مناسب، وأن توفر المؤسسات من أجل تخفيف حدة الفقر داخل بلادنا. وإذا كنا نشعر بالغضب والنفور من أن حكومات الدول الأخرى لا تراعى القواعد والأصول على نحو مناسب، فإننا لا نشعر بأننا ملتزمون بواجب إجبار الحكومات على التنظيم ومراعاة والقواعد.

فالحق أننا نتمتع فحسب بقدرات محدودة للقيام بذلك، لأنه ليست هناك ترتيبات مؤسساتية مباشرة لنا لنحدث تأثيرنا فى مثل هذه الحكومات. وبعبارة أخرى، فإن هناك اختلافات معنوية وعملية بين مشاعر التقمص والتعاطف بسبب المحنة التى يعانيها الآخرون - وهذا جزء من السيكولوجية الأخلاقية التى نتمتع بها - وإعتبارات العدالة الاجتماعية والواجبات التى تستلزمها. وهذه الاختلافات ترتبط، - على نحو وثيق - بآرائنا حول نطاق المجتمع الأخلاقى: فهى تكمن فى طبيعة العلاقة التى نتحملها تجاه الآخرين فى المجتمع الكوكبى، وهى تتأسس فى جزء منها على الأقل، على العلاقات المؤسساتية المختلفة التى تقوم على امتداد المجتمع الكوكبى.

إن القدرة تتضمن الاستطاعة: فنحن لا نستطيع أن نتحمل واجبات إيجابية تجاة الآخرين الذين لا نستطيع أن ندرك حاجتهم. ومع ذلك، يمكن أن نتحمل واجبات تتمثل فى ألا نتصرف بطريقة يمكن أن تؤثر سلبًا فى الآخرين حتى إذا كنا لا نستطيع أن نحدد بدقة ما إذا كنا نعى أن أفعالنا تؤثر فى الآخرين أم لا ولكن ارتباط الحقوق والواجبات يمكن أن يوجد فى داخل أى مجتمع أخلاقى.

و يتسأل كل من كيث دودنج ومارتين فان هيس، من أين يأتى هذا المجتمع الأخلاقى ؟، إن المجتمع الأخلاقى على المستوى الأساسى جدًا يبدأ فى أن يوجد عندما تبدأ فى أفعال الإنسان (الأخلاقية)، تؤثر فى الآخرين، وبمجرد أن نبدأ

فى التأثير فى مصالح الآخرين فإنه يمكنهم عندئذ أن يقدموا دعاوى ضدهم. ومن اليسير أن نرى كيف أننا نستطيع أن نستخرج مثل هذه الدعوى من مجموع الحقوق التى تقوم على الرفاهية أو المصلحة، وبالمثل على مجموع الحقوق التى تقوم على الأختيار، طالما أن الاختيارات التى قد يقدم عليها أفراد المجتمع تتأثر بالاختيارات التى قمنا بها وعندئذ تتأثرحقوقهم بالطريقة التى نمارس بها حقوقنا.

ويمكن أن نقول إن الغريزة الخيرية لمساعدة الآخرين إذا كانوا فى ضيق وعسر أنما هى غريزة طيبة، ومن ثم فإن مساعدة الأخرين يكون أمرًا جيدًا من الناحية الأخلاقية، ومع ذلك فإننا يمكن أن ننكر فى الوقت نفسة أن هناك واجبًا من جانبنا تجاه الآخرين، ما لم تتمازج حيواتنا بطريقة أخلاقية معينة مناسبة وهناك رد فعل آخر يتمثل فى أن نشير إلى أننا إذا عرفنا أن هناك شخصًا ما يعانى من ضائقة ما ويمكن أن نقدم له يد العون فحين إذ يكون اخفاقنا فى فعل ذلك الإهمال أو الإغفال يؤثر فى هذا الشخص بطريقة ما وعلى هذا فإننا إذا علمنا بأن شخص ما يعانى من ضائقة ما فإن هذه المعرفة قد تكون كافية لإحداث واجب من نوع معين أما مدى ضخامة هذا الواجب فسوف يعتمد على عوامل أخرى حول علاقتنا بهذا الشخص. ولكن المعرفة ذاتها قد تسفر عن واجبات وذلك بإنشاء جسر يشكل علاقة بين هذا الشخص وبينا وبهذا المعنى يكون القول بأن الواجبات تجاه الآخرين توجدها أمور خارجية تكاد تصبح علاقة منطقية يؤكدها بالطبع الحدس الأخلاقى أو المطلب الأخلاقى.(١٨)

١٠- الفقر والحرية

إذا كان الوجود المادى للحقوق يعتمد على درجة الحرية التى يتمتع بها الفرد، يصبح من المهم، على نحو واضح، أن نعرف كيف نقرر درجة الحرية لدى الفرد. ويمكن أن ينقسم هذا السؤال إلى سؤالين فرعيين:-

(أ): ما مفهوم الحرية الذى نستخدمه، بمعنى ما مفهوم الحرية الذى نتحدث عنة ؟.

(ب): كيف يمكن إصدار أحكام حول درجات الحرية التى يتمتع بها الفرد، بمعنى كيف يمكن قياسها ؟. وكما هو معروف تمامًا، فإن هناك كتابات فلسفية كثيرة يتم فيها مناقشة الأسباب والنتائج للمفاهيم المختلفة للحرية. وهناك تمييز مهم، وهو ما بين مفاهيم الحرية التى يتأسس على رابطة مفاهيمية بين الحرية والقدرة، والمفاهيم التى لا يتم فيها افتراض مثل هذه الرابطة. ويفترض - على أساس الأراء التى تدور حول الحرية كمقدرة - أن الشخصية حرة فى أن تقوم بفعل معين إذا ما استطاعت أن تقوم بهذا الفعل، بمعنى إذا كانت لديها القدرة، ولايحال بينها وبين أن تقوم بهذا الفعل.

ومن جهةٌ أخرى، وعلى أساس الآراء التى تتمثل فى عبارة "الحرية كعدم وجود قيود" نقول: إن المقدرة لا تعتبر متطلبًا ضروريًا للحرية، الأمر الذى يمكن أن يتحدد بمفهوم غياب أو عدم وجود قيود معينة. وسوف نحتج بأن الفقر يستتبع، انقاصًا للحرية، وأنه نتيجة لذلك يكون من المحتمل حدوث انتهاك لحقوق الإنسان لهؤلاء الذين يعيشون فى حالة فقر أكثر من هؤلاء الذين ليسوا كذلك، وعلى أساس العلاقة التى عرضنا لها بين الحقوق والحرية، تتقرر مثل هذه النتيجة بسهولة إذا حددنا الحرية بمفاهيم القدرة على أداء فعل معين.

والفقر يستلزم غياب الوسائل، أو على الأقل إتاحة محدودة بمفاهيم القدرة على، ومن ثم الوسائل، فإن احتمال أن يكون الشخص الفقير حرًا فى القيام بفعل ما، يكون أقل كثيرًا من أى احتمال مماثل بالنسبة لغير الفقير، والحق أنه فى حالة الفقر المدقع يمكن أن نتوقع أن تكون الاحتمالات ذات الصلة أدنى من القيم الأساسية ذات الصلة، ومن ثم يمكن أن نتحدث عن عدم وجود الحق المادى المتلازم. فهل يمكن أن نستخلص نتيجة مماثلة إذا كانت الحرية تشير إلى غياب القيود؟.(١٩)

ولقد عرض "ج.أ.كوهين " فى الفترة الأخيرة حجة رائعة للرأى القائل - حتى فى ظل مثل هذا المفهوم عن الحرية، بأن عدم وجود وسائل معينة - يتضمن

حرية ناقصة. ولنحدد -على نحو تجريدى إلى حد ما - الحرية على أساس أنها غياب للقيود، فالنقود - كما يقول كوهين - تعمل على إزالة القيود، ولكنها شرط داخلى، بمعنى أنها غير كافية، ولكنها جزء غير زائد عن الحاجة من شرط كافٍ ملائم ولكنه غير ضرورى. ولنأخذ المثال القديم الذى يدور حول " الشحاذ" الذى يقال إنه حر حتى ليمكنه أن ينام تحت الكوبرى.

وهو فى الحقيقة حر فى أن ينام تحت الكوبرى، ولكن حريته الشاملة تقل كثيرًا عن حرية الشخص الذى يمكث فى فندق، فهذا الأخير بسبب امتلاكه للنقود - لديه أيضًا الحرية فى أن ينام تحت الكوبرى، ولكنة يمكن أن ينام أيضًا فى فندق، فالعائق الذى يحول دون الشحاذ، ودون أن ينام فى فندق ما، لا يوجد لدى هذا الذى يمتلك المال والنقود. ولهذا السبب، فإن حريته الشاملة من المرجح أن تكون أكبر (ولكن يجب أن نلاحظ أن النقود ليست ضمانًا لأن يكون حرًا فى أن ينام فى الفندق: فقد تكون هناك عقبات أو عوائق أخرى. فالنقود تكون فقط شرطًا بمعنى أنها فى ذاتها، ليست شرطًا كافيًا).

وعلى الرغم من أن المقولة أو الحجة قد صيغت بلغة النقود، فإنها يمكن - بسرعة أن تمتد إلى أنواع مختلفة من الوسائل. ولنحاول أن نتفحص أشكال الرفاهية التى نوقشت من قبل، والتى تعتبر ذات صلة لإقرار وجود أو عدم وجود الفقر، أى الرفاهية المادية، والبدنية والسيكولوجية، والرفاهية الاجتماعية. وكل من هذه الأشكال التى تتعلق بالرفاهية يمكن - عندما توجد - أن تتحدد بمفاهيم امتلاك قدرات ووسائل معينة. ومن ثم تؤدى إلى إمكانية إزالة القيود، والشىء نفسه يمكن أن يقال فيما يتعلق بالبعدين الآخرين للفقر: الأمن (الأمان)، وحرية الاختيار، وحرية الفعل. والأمن أو الأمان يمكن أن يوصف أيضًا بمفهوم امتلاك وسائل معينة.

و من ثم يمكن أن يعتبر أنه مؤثر - إيجابيًا - فى حرية الفرد، والعلاقة قائمة عند تحديد حرية الاختيار والفعل. ويجب أن نلاحظ هنا أننا لا نحدد الحرية

النوعية المعينة (الخاصة) للقيام بفعل معين حسب قدرات الفرد، ولكن نقول بدلا من ذلك - لأن الدرجة " الإجمالية " للحرية التى يتمتع بها الفرد، تكون أعلى - بكل الأحتمالات - عندما تكون فى امتلاك القدرات التى وصفنها. وهكذا- وحتى عندما يعتنق الفرد مفهوم الحرية بمفهوم "غياب القيود" بدلاً من امتلاك الوسائل، فإننا يمكن أن نتوقع درجة أعلى من الحرية الشاملة إذا كان الشخص يمتلك القدرات.

و يمكن أن يتردد أن هذه المقولة الضعيفة أوالمعيبة بسبب أنها تتجاهل المعلومات حول المسئولية. وقد يقال: إن كون الإنسان فقيرًا، إنما هو نتيجة للاختيارات السابقة التى أتخذها الفقراء أنفسهم، وحينئذ يجب الا نأخذ فى الحسبان الافتقاد الممكن للحرية الذى يصاحب ذلك، فالسائح الذى - مع الظهيرة -يكون قد بدد كل نقود رحلته، ليس مقيدًا بأن ينام فى فندق فى الليل بسبب حقيقة أنه هو نفسه مسئول عن عدم قدرته على الحصول على حجرة ينام فيها.

وبالمثل فإن السائح الذى تضيع نقوده، ويرفض بإرادته أن يتقبل العرض الطيب الكريم من أحد أصدقائه بأن يدفع لة حساب الفندق، يجب أن يلوم نفسه، لأنه لم يستطع أن ينام هناك، ويكون لهذا السبب غير مقيد بأن يفعل ذلك، والآن يكون السؤال "إلى أى مدى تلعب مثل هذه الاعتبارات التاريخية (القديمة) للمسئولية دورًا" سؤالا مهمًا، بكل تأكيد، ويحتاج للتناول من جانب أيه نظرية للحرية.

ومع ذلك، سيكون من المفارقات الكبيرة أن نقول فى سياق المناقشات حول عدم العدالة على مستوى الكوكب: إن الفقراء أنفسهم هم الذين يعتبرون مسئولين عن الفقر الذى يعانونه ومن ثم عدم حريتهم. فعلى العكس، يمكن أن نرى الخطوط الرئيسية للسبب فى أن هناك تنمية غير متساوية عبر دول العالم الأمر الذى يرجع إلى ظروف جغرافية وتاريخية. والحق أنه إذا كانت المسئوليات هى التى تحدد تاريخيًا حالة الفقراء فى العالم، فالأرجح كثيرًا أن تشير الأصابع إلى أفعال الحكومات المتقدمة أكثر مما تشير إلى هؤلاء الذين أصابهم الفقر.

و نوجز القول إنه إذا حددنا الحرية بمفاهيم القدرات، فإن تخفيض نسبة الفقر تستتبع من الناحية المفاهيمية أن تزداد الحرية، وأية زيادة فى الفقر حينئذ تستتبع من الناحية المفاهيمية كذلك، افتقاداً أو ضياعاً للحرية. وإذا حددنا الحرية بمفهوم غياب (عدم وجود) القيود الخارجية، فحينئذ يؤدى تخفيض نسبة الفقر من الناحية النسبية فى كل الاحتمالات، إلى زيادة فى درجة حرية الفرد وبالعكس، فإن أى زيادة فى الفقر سيصاحبها على الأرجح جداً، انخفاض فى نسبة الحرية. وعلى هذا، فإن مستويات الفقر مع أى من مفاهيم الحرية - تؤثر فى مستويات الحرية. وبما أن مستويات الحرية تقرر الوجود أو عدم الوجود المادى للحقوق، فإن الفقر يؤثر فى الحقوق التى يمكن أن يقال إن الناس يتمتعون بها.[٢٠]

١١ - التغلب على الفقر.. عشر نقاط جديرة بالاعتبار

ناقش كلاوس م. لايزينجر[٢١] استاذ علم الاجتماع فى جامعة بازل - سويسرا، لعشر نقاط مفيدة فى التغلب على الفقر واحترام حقوق الإنسان وهى كالتالى:

١ - اختلاف الأمم يجعل هناك اختلافاً فى مسيرة التقدم رغم تمتعها بموارد متماثلة.

شهدت الأربعون سنة الماضية اختلافاً كبيراً على نحو واسع بين الدول النامية ذات الموارد المتماثلة (الأراضى، المياة، وجود التربة والمناخ) والهياكل والأبنية الاجتماعية المتشابهة، فيما حققتة من تقدم فى المجالات الاقتصادية والاجتماعية، وحقوق الإنسان، إلى الاعتقاد بأنه على الرغم من الميراث التاريخى مثل: الماضى الاستعمارى)، والظروف الأقتصادية الدولية غير المواتية مثل: يتدهور أسعار المنتجات)، أو أى عوامل خارجية مهمة، فإن ذلك التماثل المذكور لا يلعب دوراً حيوياً فى نوعية الحياة التى يمكن لشعوب الدول المعنية إنجازها. ولو تفحص المرء معدلات وفيات الأطفال، وفترة الحياة المتوقعة، والتعليم، باعتبارها أهم مؤشرات نوعية الحياة، وكذلك سجلات منظمة العفو الدولية بخصوص

الحقوق السياسية والمدنية، فإنه يمكن اعتبار أن عدداً من الدول المعرضة لنفس حالة الاقتصاد العالمى، وذات الماضى الاستعمارى المشابة، قد حققت تقدماً ملموساً فى سياسة التنمية بقدر أكبر مما حققته معظم الدول الأخرى. إن الاعتراف بهذه الحقائق يجعل من مناقشات سياسة التنمية ذات أهمية كبرى فى قضية "الإدارة الحاكمة الجيدة ".[٢٢]

٢ - نوعية السياسة العامة والحالة السياسية هما سبب كل الاختلافات

تصف "الإدارة الحاكمة" فن السياسة العامة، وتحدد طريقة ممارسة السلطة بواسطة الحكومات، وهيئاتها التنظيمية، وموظفيها، ومعالجة شئون الدولة لإدارة الموارد الاقتصادية، والاجتماعية والبيئية، المكلفين بها، وكذلك تدل على مدى احترام حقوق الإنسان. ويتناول التقييم الدقيق للإدارة الحاكمة فى دولة ما، قضايا غير سارة، بشكل عام، مثل استغلال السلطة، وطغيان الشاغلين لمواقع المسئولية السياسية. وعدم احترام حقوق الإنسان، والفساد، ومصادرة الثروات وكذلك سوء استخدام الموارد العامة، أو أى إساءات أخرى.

" الإدارة الحاكمة الجيدة " تفترض الالتزام بالمبادئ المرجعية للسلطة السياسية.

■ هناك ثلاثة جوانب لإدارة الحكم ذات أهمية خاصة هى:

■ هيئة النظام السياسى.

■ عملية ممارسة السلطة لإدارة موارد الدولة الاقتصادية، والاجتماعية، من أجل التنمية.

■ قدرة الحكومات على تصميم، ووضع صيغ السياسات، وترسيخها، وأداء الوظائف.

■ و تنعكس " الإدارة الحاكمة الجيدة " على القرارت المهنية البارزة فى مجالات حقوق الإنسان والاقتصاد، والمالية، والتشريعات الاجتماعية والبيئية، والقانون، وكذل

على التعليم وكل المجالات الأخرى المتعلقة بالسياسات. وكذلك ما يتصل بالقرارات الخاصة بالأولويات المادية والتعيينات فى المراكز السياسية الحساسة.

جـ - الإدراة الحاكمة الجيدة " تفترض الالتزام بالمبادئ الخاصة بالإدارة العامة

يشمل ما يلى، العناصر الأساسية للإدارة، الملتزمة للشئون العامة والحكومية:

- **الشفافية:** بمعنى تقديم المعلومات الصادقة والملائكة عن المبادئ الأساسية للسياسة وعمليات اتخاذ القرار الاجتماعية.

- **المصداقية:** فى إطار الأعمال المنفذة من طرف موظفى الدولة، وإمكانية المحاسبة على التقصير، إذا اقتضى الأمر ذلك.

- **الجانب الجماعى المؤسسى:** مثل تشجيع المؤسسات المستقلة، كالاتحادات، والغرف التجارية، والتجمعات المهنية، والجامعات والصحافة، والمنظمات غير الحكومية. ويتم بهذه الوسيلة، خلق الفرص لتأييد المواقف والمصالح المتنوعة، والتأكيد على تنسيق هذا التحرك مع الأداء الحكومى.

- **المشاركة:** وهى الأشتراك المنظم والمدعم للمجتمع المدنى (مع رأى مشارك فى صنع القرار) فى تصميم، وترسيخ، وتطور المشروعات، والبرامج المؤثرة على الأفراد، مع المساهمة حقيقة بالرأى فى صنع القرارات.

- **سيادة القانون:** مثل تهيئة الظروف لقيام نظام قضائى مستقل، وفعال، ومكلف بترسيخ القوانين الهادفة لتأمين الصالح العام.[٢٣]

و تتسم هذه المبادئ للإدارة الحاكمة الجيدة بالاستقلال المتبادل، ودعم بعضها البعض وعلى النقيض من ذلك، تغيب هذه العناصر فى حالة الإدارة السيئة، أو تصبح ذات وجود ضعيف. وبالطبع يعتبر التصوير النظرى للأمور على أساس أنها ممتازة أو سيئة، أسهل من التحليل المميز للمناطق الرمادية الموجودة فى الواقع. ولكن مما لاشك فية، هو حقيقة وجود مشكلة إدارة رئيسية فى معظم

الدول النامية.. وقد أشار برنامج الأمم المتحدة الإنمائى فى تقريرة عن التنمية البشرية لعام ١٩٩١، إلى هذه القضية الحساسة، وبلغة صريحة غير معتادة، حيث قال " أن نقص الإرادة السياسية، وليس نقص المال، هو السبب الحقيقى فى معاناة البشر بالدول النامية، ومعظم الإنفاق الحالى فى الدول النامية يتم بطريقة غير فعالة، ولأغراض خاطئة. ويعتبر فشل أصحاب مراكز السلطة السياسية، العقبة الأساسية أمام التنمية فى العديد من الدول النامية.

٧ - الحكومة حاليًا، كما كانت فى الماضى، ذات أهمية حيوية للتنمية الاقتصادية، والاجتماعية، والبيئية، لأية دولة

تتخذ الحكومة القرارات التوجيهية لكل مجالات السياسة الرئيسية (بما فى ذلك سياسة حقوق الإنسان)، وهى بذلك تضع إطار العمل لكل جوانب التنمية لتنمية الدولة. ويقع على عاتق الحكومة فى الاقتصاديات الموجهة للسوق، المهمة الأساسية المتصلة بالتأكيد من دوران آلية السوق بأكبر قدر من السلاسة (من خلال تجنب الاحتكارات والكيانات الكبرى، وضمان حقوق الملكية العادلة)، والتدخل بالإجراءات التصحيحية عند فشل آليات السوق (كما هو الحال فى تلبية المتطلبات الأساسية للجماعات ذات القدرة الشرائية الضعيفة).

و لا يقتصر نظام الإدارة العامة على تقديم المدخلات من أجل القرارات السياسية على كل المستويات، بل يقوم بتنفيذ قرارات الحكومة فى كل المجالات المتصلة بالدولة، أو يقوم بمراجعة تنفيذها. وعلى ذلك تصبح الإدارة العامة عاملاً استراتيجيًا لكل السياسات التنموية، بمعنى أنه يمكنها التأثير بشدة على عملية التنمية بشكل عام. وبخلاف ذلك فهى أيضًا خاضعة للإشراف السياسى ونفوذه. وعندما تتخذ الحكومة القرارات حول اختيار من ينجز وظائف الإدارة العامة، فإنها تقرر فى الوقت نفسه، نوعية الجهاز الإدارى على كل المستويات.[٢٤]

هـ - الديمقراطية تؤدى إلى منع انتهاكات حقوق الإنسان

على الرغم مما يلحق بمصطلح " الديمقراطية " من تنوع الأنماط التاريخية العديدة، أو الإنجازات الأسمية الخاصة به، فإن المرء بمكنة التعرف على الملامح التكوينية التالية، وكلها متوجهة نحو احترام حقوق الإنسان:

مبدأ سيادة الشعب: والذى بمقتضاه فقط، يحق لسلطة الدولة السياسية الحاكمة أن تطالب الاعتراف العام بها، إذا ما استمدت شرعيتها من الشعب، أو فى النهاية بقرار الشعب المرشد نحو الصالح العام، أى أنها مرتبطة بإرادة الشعب. والشعب هو الذى يحدد مبادئ النظام، والصالح العام الذى يريده، ليعيش فى ظله، ويخضع لحكمه، سواء أكان ذلك مباشرة، أم بواسطة مندوبيه، أم ممثليه المنتخبين.

المبدأ الفردى للمساواة فى علاقته بالمشاركة الشاملة من جانب كل المواطنين فى عملية صياغة المتطلبات السياسية، والأهداف (حقوق مدنية، أو حقوق سياسية أساسية)، مؤسسة على الرفض المبدئى لأى شكل من أشكال التفرقة والتمييز على أساس الصفات الشخصية، كالعرق، والدين والجنس أو أى عوامل تمييز أخرى.

المبدأ الشخصى للحرية المتحقق من خلال حماية حقوق الحرية (الحقوق المدنية الأساسية)، والتى توضع ضوابطها أساسًا بممارسة أية صيغة تنظيمية، وتضمن هذه الحقوق للمواطنين التنمية الحرة لشخصياتهم الذاتية، وتعتبر هذه التنمية ضرورية للمشاركة فى صياغة المتطلبات السياسية، والأهداف، لتأكيد الحماية ضد الطغيان، والرعب، وانحراف العدالة، وضمان حرية التعبير.

مبدأ الرقابة المؤسسية على الحكومة، من جانب منظمات المجتمع المدنى، والمؤسسات التى يمكن للمواطن من خلالها وبواسطتها المطالبة بنصيب فى عملية صياغة المتطلبات السياسية، والأهداف، ومراجعة محصلة الأنشطة السياسية للدولة. ويعتبر تقسيم السلطة فى هذا السياق إلى قسم تشريعى، وآخر تنفيذى، وثالث قضائى مطلبًا ضروريًا.

و إذا تغيب أحد هذه الملامح التكوينية، أو الضرورات المؤسسية والهيكلية، أو تعرض لتحديد، فإن ذلك لا يبرر السماح بالالتجاء إلى الأنظمة المتسلطة، ولكن يجب اعتباره ضرورة عاجلة كى تتدخل الدولة، وتتغلب على تلك النقائص.

و - أخلاقيات المسئولية تقع على عاتق السياسيين ورجال الدولة

حيث إن أية صيغة للسياسة، من وجهة النظر المثالية، يجب أن تخدم شعب دولة ما، فإن من المستحب أن يسعى السياسيون لحيازة السلطة كوسيلة نحو تحقيق الأهداف المثالية، مثل التزامهم بإنجاز رفاهية مواطنى الدولة. وقد لاحظ عالم الاجتماع الألمانى الشهير ماكس فيبر، فى مناقشته لاتخاذ السياسة كمهنة، أن هناك ثلاث صفات أساسية للسياسيين، وهى الرغبة الدافعة، من حيث الالتزام العاطفى بقضية ما، وإحساس بالمسئولية، كما عبر عنه فيبر بعدم الهروب من تحمل الآثار غير المتوقعة لأفعال الفرد السياسى.

وأخيرًا التقدير الصحيح، بمعنى القدرة على التحلى بالهدوء والتماسك أمام الحقائق. مع الإبقاء على مسافة معينة بين السياسى وبين الأمور ذاتها، أو عند التصرف فى هذه الأمور. وتأخذ هذه الصفات بالطبع هيئة مثالية، ولكنها توضح المعايير التى يتم عن طريقها التقييم. وعلى الرغم من أن السياسيين "ليس سوى بشر" ولهم نفس نقاط القوة والضعف كأية طائفة اجتماعية أخرى. فإن الحقيقة الناصعة الدالة على أن قراراتهم تؤثر على مجالات مهمة من حياة الناس، تعنى أن المرء ينظر إليهم باعتبارهم ذوى مسئولية كبيرة.(٢٥)

و تتسم مشكلات دول صناعية ونامية عديدة بأبعاد وحيوية عالية، حيث إنها لا تتطلب فقط التحول عن أنماط العمل التقليدية، وكلها تثير السؤال عن ملامح شخصية السياسيين. وقد اقترح نادى روما " أننا نريد قادة جددًا ذوى ملامح جديدة فى ذلك العالم الجديد " وقد لخص بعض الصفات المطلوبة . وطبقًا لهذا التعريف، ينبغى على السياسيين المطلوبين التمتع بالقدرات الآتية:

- القدرة على تطوير رؤى استراتيجية.
- القدرة على التصرف المبكر، والتكيف مع التغيير.
- القدرة على تطوير ملامح أخلاقية.
- القدرة على اتخاذ القرارات، والتأكيد من تطبيقها.

■ القدرة على التعلم.

■ القدرة على تغيير آرائهم عند اكتساب بصيرة أكثر عمقًا بالظروف والمشكلات.

■ تناول الاعتبارات الاستراتيجية والطرائقية كوسيلة وليس غاية فى حد ذاتها.

و ينبغى على السياسيين كذلك الاستعداد لما يلى:

إقامة النظم التى من يمكنهم من خلالها الاستعلام عن حاجات المواطنيين، ومواضع القلق لديهم، وطلباتهم واقتراحاتهم. وعندما يصل السياسيون المتجمعة لديهم (على نحو مثالى) كل هذه الصفات، إلى موقع السلطة، حيث يمكنهم (بشكل مثالى مرة أخرى) تعبئة أغلبية الناخبين لصالح قضيتهم، ثم وضع الأولويات الصحيحة، واتخاذ القرارات البارزة المطلوبة، فإنه يقع على عاتق الإدارة العامة تنفيذ هذه القرارات. وعندما نصل الآن - والآن فقط - إلى هذا الحد، فإننا سوف ندلف إلى مناقشة العوامل الخارجية.

ز - المجتمع الدولى فى حاجة إلى مساندة الجمهور من أجل الحكم الجيد

طالما أن نقائص الإدراة الحاكمة تنعكس على التنمية البشرية، واحترام حقوق الإنسان، فإن كل الجهود المؤدية إلى الإدارة الحاكمة الرشيدة هى منهج بناء نحو التغلب على الفقر داخل إطار حقوق الإنسان. وهناك طرق عديدة، يمكن للمجتمع الدولى من خلالها، دعم جهود القوى الفاعلة الوطنية فى هذا الصدد.

- **الحوار السياسى**

تكمن الخطوة الأولى نحو المعالجة البناءة للمشكلات فى تدارك نقائص الإدارة الحاكمة عبر حوار سياسى موضوعى متدرج من القمة إلى القاعدة، ويدور بين المانحين والمتلقين لمصادر التعاون لصالح التطوير والتنمية، وكذلك عبر محاولة فهم حقائق الأمور، لقد كان الحال دائمًا هو إلصاق النوايا السيئة، أو المصالح

الذاتية الهدامة، بالنخب السياسية المحلية، للتعبير عن النقد الموجه للحالة الاقتصادية والسياسية والقانونية الراهنة.

كما يعمل الفقر، ونقص المعرفة والتدريب على تشجيع الإدارة الحاكمة السيئة، ومن هنا لا تستدعى العيوب المؤسسية، والإدارية، والتنظيمية، مجرد توجية النقد، وتذكير المختصين، ولكنها تتطلب أيضًا المساعدة الراسخة، كما هو الحال فى إطار تنمية التعاون. وينطبق ذلك أيضًا على حقوق الإنسان، والتى لا تقتصر على نداءات الاستدعاء، ولكنها تشمل المساعدة فى تأسيس الهياكل القادرة على المراقبة المستمرة للتأكيد من ترسيخ هذه الحقوق، وإلا سوف تبرز الشبهات القائلة بأن مناقشات حقوق الإنسان لا تعمل إلا لإضفاء الشرعية على التزام منقوص بساسة التنمية فقط.

- **اشتراطيات التعاون من أجل التنمية**

و مها كانت درجة إدراك الخصائص السياسية، والثقافية، والتاريخية، فإن إشعارات التذكير المعنية (بأهمية هذه العوامل) ليست كافية فى نهاية الأمر لإنجاز التعاون لصالح تنمية موجهة لحل المشكلات. وإذا لم تظهر على النقائص أى علامات تحسن، أو عندما يساء استخدام وسائل التعاون التنموى ضد مصلحة جماهير الفقراء، أو انتهاء حقوق الإنسان، فإنه يجب توقف التعاون عند هذا الحد، وأى اسئناف له يتم مشروطًا بوضوح عوامل معيارية فى غاية الوضوح.

و ينبغى على أى شخص يجادل بشأن الشروط، التأكيد من حقيقة أنه غالبًا ما يقع الضرر على هؤلاء الذين يتوجب حمايتهم من الطغيان، وبينما قد يتسبب التعاون التنموى فى تثبيت غير مرغوب فيه لتأثيرات على نظم ذات الإدارة الحاكمة السيئة، وفى مساعدتها لمنح فرص غير قانونية لأصحاب السلطة لاغتراف المزيد من المال، فإن إنهاء التعاون التنموى على النقيض من ذلك، قد يسفر عن المزيد من الضعف للطبقات المعدمة من السكان. وفى هذه الحالات، يجب البحث عن أشكال تعويض أخرى، مثل القيام بتعاون أكبر فى المجال الإنسانى مع المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدنى.

• **السلوك السياسى المتماسك والمتناسق كما هو موجود فى الدول الصناعية**

توضح لنا مراجعة الموقف الاقتصادى، والاجتماعى، والسياسى الحالى فى عديد من دول الغرب الصناعية، عدداً من الاختلافات النوعية، بالمقارنة مع غالبية الدول النامية فى الجنوب والشرق. ويمكن أن نلاحظ عند الفحص الدقيق، أن كل دول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية OECD لديها مشكلات إدارة، سواء أكان ذلك من الجانب الاقتصادى (عجز الميزانية)، أو الاجتماعى (الفقر الجديد)، أم البيئى (نقص الشجاعة لاتخاذ المبادرة نحو سياسة بيئية متوازنة)، أو السياسى (غياب الرؤية، والحركة المنظمة، والشجاعة، وفى بعض الدول، نقص المصداقية أيضاً).[٢٦]

ومن المشروع فى بعض الحالات فقط تذكير الدول الأخرى بنقائص الإدارة لديها إذا بذلت الجهود المستمرة والصادقة لمحو المشكلات فى بلد الفرد نفسه. ويمكن اعتبار كل الدول فى هذا الكوكب من الوجهة البيئية للتنمية المستدامة، فى علاقتها بالإدارة، هى "دول نامية " وبدرجات مختلفة، فهل يعتبر الأمر متوازناً عند المناداة "بحرية التجارة" واتخاذ إجر اءات حمائية (ضد المنتجات ذات العمالة الكثيفة من دول الجنوب، أو على هئية دعم مالى للقطاع الزراعى من جانب دول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية OECD، وبمعدل مليار دولار يومياً)؟. وهل من الترابط " المنافسة " وتقديم أقل المساعدات؟.

و هل من المنطق المتوازن الحث على "الإقلال من الإنفاق العسكرى" وتشجيع صادرات السلاح؟. وهل يعد أمراً متسقاً، التوصية "بحماية الغابات المطيرة". وعدم التحرك الموازى لتخفيض نسب غاز ثانى أكسيد الكربون المنبعثة فى الجو. والإجابة هى أنه هناك منطق وراء ذلك.

و يلاحظ المرء أن هذه الدول التى يحقق ميزان المدفوعات لديها أرباح كبيرة من تصدير السلاح إلى الدول النامية، تتخذ مواقف لا يتيح لها استنكار التسليح الزائد باعتباره أحد نقائص الإدارة الحاكمة، وليس من الممكن تخيل فساد صانعى القرار فى الدول النامية، بدون النفوذ الباعث على الفساد من الدول

الصناعية، وأخيراً فإنه ينبغى على هؤلاء الصامتين عن انتهاكات حقوق الإنسان، لأنها تقع فى دول يتمتعون فيها بعلاقات حسنة مع قادتها السياسيين، لأى سبب من الأسباب، ينبغى عليهم مواجهة حقيقة ظهور التساؤل عن مصداقية التزامهم، عندما يقومون بتوجية اتهامات خرق هذه الحقوق فى دول تسوء فيها علاقاتهم مع قادتها. ويمكن أن تستمر القائمة لعدة صفحات وإنه لمن صالحنا جميعًا اعتبار تحسن الإدارة الحاكمة بمثابة واجب يترك أثره علينا جميعًا.

حـ - الأعمال التجارية الدولية بحاجة الى السلوك القويم

وتبرز قضية مهمة وأخيرة، حيث من المتوقع أن يزاول قطاع الشركات العمل فى الدول النامية طبقًا لمعايير المتفقة مع أحكام المشروعية. لأن التماشى مع المعايير المحلية القانوينة أو الاجتماعية أو البيئية قد لا يكون كافيًا. ولسنوات كثيرة عبر البعض عن رغبتهم فى أخذ مبادرات هادفة إلى تشجيع " حالة المسئولية العالمية الشاملة " بالبحث عن، تنفيذ حلول جامعة (عالمية) مؤسسة على الأفكار، والقيم، والمعايير المحترمة من جانب كل الثقافات والمجتمعات. وحيث إنه يوجد، ولايجب أن يوجد قانون أخلاقى خاص بالشركات، فإن متطلبات اتباع الشركات " للسلوكيات الأخلاقية العالمية " تنبع من هذه المجموعة من القيم الثقافية، وغير المحددة زمنيًا والملزمة للجميع عالميًا، والتى لفت كنج وغيره الأنظار إليها فى أعمالهم " السلوكيات الأخلاقية العالمية ".[٢٧]

و ينبغى على الشركات ذات المسئولية أن تنضم إلى مبادرة الميثاق العالمى للأمم المتحدة، وتنصاع إليها، وهى التى تتضمن القيم السلوكية العالمية، وتطبقها على سلوك الشركات. وعندما تقوم بذلك، فهى تستمر فى اتباع تقليد لا يتسم فقط بالشرف، ولكنة يتماشى مع ما تعتقدة الأغلبية العظمى من الشعوب فى الدول الصناعية أنه المسلك المناسب، ويقول المهاتما غاندى: "إن التجارة بلا أخلاق كانت واحدة من الخطايا الاجتماعية السبع".

و توضح منظمة مراقبة تبعات المسئولية الاجتماعية المتحدة، فى تقرير مراقبة المسئولية الاجتماعية للشركات لعام ٢٠٠٤، إنه على المستوى العالمى، وفى مراكز

لها فى اثنين وعشرين دولة صناعية، أن "الشعوب تتوقع من الشركات أن تقدم ظروف عمل صحية وعادلة، وغير منحازة، وأن تحمى البيئة". وتعتبر الغالبية العظمى من الشعوب فى المجتمع المدنى الحديث، حاليًا، أن التعاملات المسئولة، والمتسمة بالعدل والإخلاص بين الأفراد، ببعضهم البعض، تمثل نمطًا اجتماعيًا للسلوك، يستحق التطلع إليه.

و قد اقترح السكرتير العام السابق للأمم المتحدة كوفى عنان فى البداية، مفهوم الميثاق العالمى، فى خطابة بالمنتدى الاقتصادى الدولى فى يناير ١٩٩٩م. حيث كان مقتنعًا بأن دمج القيم العالمية فى نسيج معاملات الأسواق الدولية والممارسات المشتركة، يمكن أن يساعد فى تقدم الأهداف الاجتماعية العريضة، ويؤمن إنفتاح الأسواق فى الوقت ذاته، وقد حث كبار رجال الأعمال فى العالم على المساعدة فى تشييد القواعد الاجتماعية والبيئية المطلوبة لدعم الاقتصاد العالمى الجديد، ودفع العولمة للعمل لصالح شعوب العالم. ويتضمن الميثاق المقترح تسعة مبادئ مستمدة من الإعلان العالمى لحقوق الإنسان، والمبادئ الأساسية للمكتب الدولى للعمل عن حقوق العمل.

١٠- محو الفقر يتطلب استقراراً سياسياً واقتصادياً وتنمية اجتماعية

مهما كانت موارد الدولة، وظروفها المناخية، وأحوالها الاجتماعية والاقتصادية والوقائع التاريخية والثقافية لها، فإن التخفيف من حدة الفقر، والتنمية البشرية، واحترام حقوق الإنسان، تتطلب إدارة حاكمة رشيدة، ويتم بدرجة كبيرة اتخاذ القرارات المتعلقة بفرص التنمية البشرية فى الدول الفقيرة فى ذات الدول، والمساعدة الخارجية يمكنها تخفيف المواقف، وربما الإسراع بالعملية، ولكن ليس بإمكانها تصحيح ما هو فعليًا فى وضع داخلى ومهترئ.

و سوف تنم نوعية الحياة للغالبية العظمى من الشعب بدولة ما، عن تحسن مستمر، إذا ما حدث فقط تنمية اجتماعية واقتصادية ، واستقرار سياسى. ولا تتم هذه الحالة إلا عندما تشارك كل طبقات الشعب فى تشكيل الأمور العامة، ومع حماية الحريات والحقوق الأساسية لكل فرد، والتى لا تحجب إلا بقرار

قضائى مستقل، وطبقًا للمبادئ الدستورية، وعندما تتمتع السلطات السياسية بالمصداقية لدى الناخبين، وكذلك عندما يسود مناخ اقتصادى تنافسى، ولا مركزى، وعند ضمان قيام العدالة الاجتماعية بالتوزيع العادل للدخل والملكية، وعدم وقوع مظالم غير مقبولة ناتجة عن الفردية المشروعة. وأخيرًا فإن ذلك التحسن، يقع عندما تقتنع الإدارة المتمتعة بالكفاءة والنزاهة مع العاملين والموظفين بها بأنها تعمل لخدمة مصالح مواطنى الدولة.

وينبغى على المرء ألا يتوقع - كما هو الحال دائمًا فى القضايا المعقدة - "حلولا سهلة" مهما كانت الآمال والتوقعات عظيمة. وعلى نفس المنوال، ينبغى على المرء إدراك أن هناك اختلافًا (وهو أمر محبط فى الواقع السياسى العملى) بين "الرغبة" و"التنفيذ العملى".

و على الرغم من الأهمية العامة لمبادئ الإدارة الحاكمة المذكورة هنا، فليس هناك علاج جاهز يمكن تطبيقه ببساطة فى كل دولة، وأى زمان فى التاريخ، وبلا ضجيج يصاحبه. ولكل دولة الحق، كما هو الحال فى الجوانب الأخرى لسياسة التنمية، فى مسيرة تطور زمنية وعملية مناسبة لاحتياجاتها الخاصة، وداخل إطار عمل حماية حقوق الإنسان. إن الطريق إلى الإدارة الحاكمة الرشيدة طويل وملىء بالعقبات حتى نهايتة. ويعتبر صحيحًا لكل دولة فى العالم، ولهذا السبب، فإن المغزى التعاونى العام بين الدول الصناعية والدول النامية سوف يسفر عن نتائج أفضل من مجرد المطالبة بالسلوك القويم عندما يتعلق الأمر بمشكلات الآخرين.[٢٨]

و لم تنتج مشكلات اليوم من نقص المعرفة، ولكن من نقص الحكمة والإرادة السياسية. ونحن نعلم ما يجب عمله، أى التحديات التى يجب مواجهتها. ويتبقى أن الالتزام من ناحية، هو المزيد من المشاركة فى القضايا الأخلاقية للسياسة والمجتمع، ومن ناحية أخرى، هو التأكيد المتزايد على التنفيذ العملى، ومهما كان الموقف السياسى الشخصى للمرء، فقد كان كارل ماركس محقًا فى أحد الجوانب، كما جاء فى مقالته الحادية عشرة (كتاب النار) "لقد فسر فلاسفة العالم من نواحٍ مختلفة، ولكن النقطة المهمة هى القيام بالتغيير".

الفصل الثانى

جدل حول التنمية
فيما بعد اجتماع واشنطن

إن الذى صاغ مصطلح " إجماع واشنطن " هو جون وليامسن -john William ason، وكان ذلك فى عام ١٩٩٠، وضع بعض التوجهات لإصلاح السياسة الاقتصادية، وعلى الأخص فى دول أمريكا اللاتينية، مع الإشارة أيضًا إلى أن إجماعًا كبيرًا حول هذه البنود، موجود بالفعل فى البنك الدولى وصندوق النقد الدولى، والمؤسسات الأخرى التى تعمل بنشاط فى واشنطن، وهذه المجالات هى:

■ الانضباط المالى.

■ استخدام النفقات العامة لدعم كل من النمو المرتفع وإعادة توزيع الدخل.

■ خصخصة الشركات التابعة للدولة.

■ تحرير أسعار الفائدة وأسعار الصرف والتجارة والاستثمارات الأجنبية المباشرة.

■ إزالة الحواجز أمام المنافسة الحرة.

■ الإصلاح الضريبى بمعدلات هامشية أقل، وقاعدة ضريبية عريضة.

■ تأمين حقوق الملكية.

هذه القائمة تعكس الاعتقاد بأن إجماعًا قد نما وتزايد، وأن مفتاح التنمية الاقتصادية العاجلة لا يكون فحسب فى الموارد الطبيعية للبلد، ولاحتى فى رأسمالها المادى أو البشرى، بل أيضًا فى السياسات الاقتصادية التى تنتهجها. فعلى نحو أكثر خصوصية، كانت المحاولة لمعرفة أى من مبادرات السياسة التى خرجت من واشنطن فى سنوات الأيديولوجية التقليدية المحافظة، قد استوعبها

التيار الفكرى السائد، بدلا من أن يتم التخلى عنها وتنحيتها جانبًا حالما لا يعود رونالد ريجان يظهر على المسرح السياسى.[١]

وسرعان ما تبنى المعلقون والصحافيون هذا المصطلح الذى استخدموه تفضيلاً على مصطلحات بديلة مثل "الالتقاء العالمى أو الشامل" و"إجماع العالم الواحد"، التى كانت تستخدم أيضًا حين ذاك لتحديد بشكل أساسى المفردات أو الموضوعات الواحدة لما يهم السياسة. وما أن دخل هذا المصطلح المجال العام حتى عمد إلى توسيع نطاق تطبيقه، وإذا كان قد اقترح فى الأصل من أجل أمريكا اللاتينية، فإنه يمكن أن يتكيف ليتم تطبيقه على كل الدول النامية، بل والدول المتقدمة كذلك.

وقد تضمن تركيزًا أكبر لاتجاهات السوق وتأكيده على الخصخصة والتحرر الاقتصادى، مع اهتمام أقل بالمكونات والعناصر الأخرى. وقد أصبح فى فكر الكثيرين مرادفًا "لليبرالية الجديدة "، أو حتى لما أطلق عليه جورج سوروس GE-RORGE SOROS" أصولية السوق "، وبمعنى آخر مرادف لأكثر الصيغ تطرفًا للاتجاهات الاقتصادية عند ريجان، والتى لم يتقبلها أبدًا البنك الدولى، أو صندوق النقد الدولى.[٢]

ولذلك يجب أن تبتعد المناقشات الجادة حول إجماع واشنطن، وبسرعة عن المصطلح ذاته، لتدخل فى التفاصيل والمواصفات. فما أنواع السياسة التى تشجع فى الواقع المؤسسات الدولية، وما الذى حققتة حتى الآن؟، وإلى أى مدى أدى تطبيقها إلى نتائج غير مقصودة وغير متوقعة ؟، وما الأنواع السياسية التى تنوى (هذه الأنواع) أن تحل محلها، وماذا كان مستواها الحقيقى من النجاح؟.

و إذا كان إجماع واشنطن يقدم نموذجًا يعيش معظمنا فى ظلة الآن. فليس فى استطاعتنا أن نقول بعد إن الصيغ التى يتضمنها تعكس تطابقًا فى الرأى. فمعاييره - كما يراها النقاد - مضللة فى جوهرها. وهى بالنسبة لآخرين - تحتاج إلى أن تتوازن معها اعتبارات أخرى، مثل قدرة التنمية على تحقيق التنمية،

ومدى حساسيتها للبيئة، وإعادة فرض الإجراءات الديمقراطية، وبناء المؤسسات القوية، وتقليل معدلات التفاوت المفرطة.

ومع ذلك فالسؤال بالنسبة لآخرين لا يتعلق فقط بالتطابق فى المعايير والسياسات، بل باكتشاف كيفية ترجمتها إلى فعل وممارسة. وإذا تذكرنا أن السياسات المعقولة يمكن تطبيقها على نحو سيئ وأن السياسات المعيبة يمكن تطبيقها بشىء من التعقل والحكمة، فكيف نفصل بين الأولى والأخيرة ؟.

أولا - إضفاء الطابع الإنسانى على التنمية

هناك طرق لإنهاء قرن من الزمان، أفضل من نشوب حرب تتأجج شيئًا فشيئًا على أساس أزمة اقتصادية كبيرة فى خدمة جولات أو فترات متكررة من الرعب بسبب الطعام. إن الحروب والأزمات فى إحداث أثر مشترك، فهى تثير القلق والخوف وعدم الأمان. وهى تفعل ذلك ليس فحسب بأن تبتلى الناس بالألم، بل أيضًا بالتهديد بأن تسلبهم إمكانية أن يكون لهم مستقبل، فنحن نعيش للمستقبل بقدر ما نعيش للحاضر تقريبًا، فإنه بدون هذا المنظور لا يمكن أن نتفهم الحياة نفسها.

و إذا كنا نريد أن نتجنب هذه الخاتمة الرهيبة التى أرتآها " إليوت " عندما قال " إن أفلاك السماء " فى عشرين قرنًا تبتعد بنا عن الله، وتقترب بنا من "الوحل". ويجب علينا أن نعود إلى حيث بدأنا، وكحد أدنى يجب أن يتأكد أمن الكائنات البشرية فى كل مناحى الحياة وأبعادها.

فلا أحد يمكن أن يعيش بالتحديد بعيدًا عن الأمن والاستقرار. فالأمن والاستقرار يزودان الكائنات البشرية بإمكانية أن يكون لهم مستقبل. فنحن فى حاجة إلى أن يراودنا الحلم بأن الغد سيكون أفضل من اليوم ومن الأمس، وبأن أطفالنا وأطفالهم سوف يتحررون من الخوف والعوز، وبأنهم لن يكونوا آمنين فحسب، بل سيكونون أيضًا قادرين على يحققوا حيواتهم من خلال العمل المثمر الخلاق، ومن خلال الحس والود والتضامن والتعاون.[٢]

ومع ذلك، فالقرن العشرين انتهى وقد خاب أمله فى حل مشكلتين كبيرتين تهددان هذا المستقبل، وهما: البطالة الحاشدة، والتفاوتات الاجتماعية المتزايدة، فليس هناك جهاز لتنظيم الإنتاج استطاع أبدًا أن يوفر وظيفة مثمرة لكل رجل وامرأة يريدان أن يعملا. ثم أن التباين والاختلاف فى توزيع الثروة والدخل فى صعود مستمر. فى داخل الدول، وفيما بين الدول.

والحق إن التنمية الحقيقة الآمنة فى الأجزاء الفقيرة من العالم، والتى تغطى جزءًا كبيرًا من الكوكب، أصبحت موضع شك بسبب الأزمة الاقتصادية التى بدأت فى آسيا عام ١٩٩٧، ولأنها كانت خامس الأزمات النقدية والمالية الخطيرة فى العشرين عامًا السابقة على ذلك العام فهى - بحق - تستحق أن يطلق عليها "أزمة تنمية"، وذلك لثلاثة أسباب رئيسية:

أولاً - لأنها أضرت الدول النامية، وفى الوقت نفسه استثنت الاقتصاديات الصناعية، بل وعادت عليها بالفائدة، عن طريق هبوط أسعار السلع، وعن طريق هروب رأس المال، والواردات المصنوعة الرخيصة، وبسبب انخفاض سعر العملة.

ثانيًا - وهذا من المفارقات أنها كانت أكثر تدميرًا للدول المتقدمة من الدول النامية، مما آثار الشكوك حول ما إذا كانت التنمية - كما كان الافتراض لفترة طويلة - عملية تقلل من ضعف الاقتصاديات أمام الهزات والصدمات التى تأتى من الخارج.

ثالثًا - أنها أثارت الشكوك فى احتمال أن تعود إلى سابق عهدها - بعد أن تنتهى الأزمة - مستويات الأداء الاقتصادى، كانت تشكل البرهان المقنع الوحيد حتى الآن فى إمكانية التنمية على مدى عدة عقود، بمعنى تجربة هذه المجموعة من الدول التى وصفت بأنها النمور الآسيوية. وفى خلال الأزمة فقد ملايين الناس وظائفهم فى الدول المتضررة، فقد أنمحت ثلاثون عامًا من النجاح فى مكافحة الفقر فى أسابيع قليلة، وعاد إلى الظهور الكرب واليأس وعدم الأمان. وفى بعض الحالات التفكك السياسى والعنف. ولأول مرة فى سنوات كثيرة يكون النمو الأقتصادى فى عامى ١٩٩٨ - ١٩٩٩ أعلى على نحو بارز، فى الدول الغنية منة فى الدول الفقيرة، الأمر الذى اتسعت معه الفجوة - بدلا من أن تضيق بين الاثنين.(٤)

ثم أن التناقضات فى تأثير الأزمات التى تنتج عن الاختلافات فى القوة أو المعرفة، قد عادت إلى الظهور من جديد فى مناحى الاقتصاد، كما حدث فى مجالات الأمن السياسى أو الأمن البيئى. فخفض قيمة العملة فى المملكة المتحدة أو إيطاليا فى بدايات القرن العشرين، لم يحدث الانصهار المالى أو هرولة المستثمرين ما حدث فى تايلاند أو جمهورية كوريا فى عام ١٩٩٧.

فهل كان ذلك لأن الدولتين الصناعيتين الأوروبيتين كانتا تتمتعان بنفوذ اقتصادى أكبر، أو سياسات جوهرية أفضل؟، أم لأنهما كانتا تتمتعان بمهارات ومعرفة أفضل بكيفية تنظيم الأسواق المالية ومراقبتها ؟. وهذا الموقف يفرض علينا أن نفكر بدقة فى المفهوم الكلى للتنمية وتجربتها فى السنوات القليلة الماضية، وأن نتفحص بعناية وصفات العلاج والصيغ التى ظهرت من أجل التنمية الاقتصادية.

وهى - بالطبع - ليست، فحسب، مشكلة تنمية اقتصادية، أو مشكلة فقر، فأثر هذه الأزمة ووقعها أكثر اتساعًا .. والواقع أنها أحدثت تأثيرها فى الاقتصاد العالمى بشكل عام. كما أنها أثارت التساؤلات فيما يتعلق بالتحرر المالى حتى فى الدول الصناعية. علينا أن نضع فى الاعتبار أن هناك ارتباطًا خفيًا كامنًا يصل بين التنمية الاقتصادية والفقر والاتجاهات الكوكبية.(٥)

إننا نشاهد سعيًا من أجل بديل لنموذج التنمية الذى كان مهيمنًا فى خلال عقد التسعينيات من القرن العشرين وهو نموذج " إجماع واشنطن " المعروف. وقد أتخذ هذا اسمه من مقال شهير كتبه عالم الاقتصاد جون وليا مسن، الذى حاول تقديم النموذج فى سلسلة من عشرة مبادئ، وتأسس تناولة للتنمية على مجالات كبيرة ثلاثة:

الأول - السياسات الخاصة بالاقتصاديات الكبيرة القوية، بمعنى تضخم منخفض، وأدنى قدر من العجز فى الميزانية، وحسابات خارجية متوازنة.

الثانى - النصح بأن تفتح الدول وتتبع مسار التجارة والتحرر المالى (على الرغم أن إجماع واشنطن لم يحدد أية تفرقة بين مفاهيم التجارة والتحرر المالى،

فالتحرر المالى يصعب التعامل معه أكثر من التجارة، كما اتضح ذلك من التجربة الآسيوية فقد حققت الدول الآسيوية نجاحًا كبيرًا فى تحرير التجارة وليس التحرير المالى).

العنصر الثالث: الذى يتمثل فى دعم دورالسوق أكثر من دعم دور الدولة، وذلك عن طريق الخصخصة، وإنقاص عمل الدولة، وقصرها على المهَام الأساسية الجوهرية، وأيضًا عن طريق إزالة القيود وما يتصل بها من أمور.

وقد فرض هذه التصنيفات الثلاثة صندوق النقد الدولى، والبنك الدولى خلال العقد الأخير من القرن العشرين، بأسلوب من القمة إلى القاعدة، تفرضه شروط القروض التى تقدمها المؤسستان الكبيرتان، وكانت المبادئ المتضمنة هى الإلهام لما يسمى ببرامج الموائمة الهيكلية، التى طبقت على مدى سنوات كثيرة فى كثير من الدول المختلفة.

إن المجتمع الدولى فى حاجة إلى إجماع تشترك فيه قاعدة عريضة، أى إجماع يتأسس على الحاجة إلى تعادل وتوازن وإحساس بالتناسب، ولا يعيد من جديد فتح أبواب المعارك الأيديولوجية القديمة، التى شهدتها سبعينيات أو ثمانينيات القرن العشرين، ولكن يعمل على أن يحتوى تعقد وتنوع الظروف التى تؤثر فى التنمية. وهناك الكثير جدًا الذى يجب أن يتم فى محاولة التوفيق بين الاتجاهات التى تبدو متناقضة، مثل: دور الدولة والسوق، واستقرار الأسعار، والنمو الأقتصادى، ومرونة سوق العمالة، والأمن الوظيفى، أو الاندماج فى الاقتصاد العالمى، وبناء قاعدة صناعية وطنية. وكثيرًا ما تم عرض هذه الأهداف جميعًا كمواقف مضادة على نحو متبادل.

و لكن البحث يجرى الآن عن بديل قد أثارته - بحق - الحاجة إلى الأخذ بنهج يعتمد على تعدد فروع المعرفة، حتى نرى إلى أى مدى يمكن أن نجعل هذه الأهداف داعمة، وتكمل كل منها الأخرى.(٦)

نحن إذن فى حاجة إلى دراسة دقيقة وشاملة عن التجربة التى خاضتها التنمية فى العقود القليلة الماضية، وعيوننا على ثلاثة أهداف رئيسية: الأول هو

أن نجرى تقييمًا لما هو صحيح، ولما هو خطأ، فى تجربة التنمية. والثانى هو أن نحدد ماذا كان مفتقدًا فى المناهج والمفاهيم الأصلية، ففى خمسينيات وستينيات القرن الماضى كان الاتجاه ينحو كثيرًا جدًا نحو الاقتصاديات الكبيرة، إذ كان يركز على جوانب مثل النمو الاقتصادى، وتكدس رأس المال، وزيادة القدرات الإنتاجية، ولكنة لم يعط الأهمية الكافية لنوعية التنمية، ونوعية الحياة، والجوانب الاجتماعية، مثل توزيع الدخل أو الثروة. وثمة جوانب أخرى تم إهمالها تمامًا فى الستينيات من القرن العشرين تمثلت فى البعد البيئى، والنوعية المعيشية المعروفة للتنمية، ودور المرأة فى الاقتصاد، ودور الأقليات والمجتمعات الأصلية.

والهدف الثالث، هو ضرورة أن نحدد التحديات المتوقعة: فما التحدى الذى يواجه التنمية فى القرن الحادى والعشرين ؟.[٧] أن من أكبر التحديات فى عالم يعتمد على التمويل الكوكبى، أن نصل إلى تكاملية متناغمة بين التنمية الاجتماعية والتنمية الاقتصادية، ويجب ألا يخامرنا التفكير بأنه بمجرد أن تنتعش مرة أخرى اقتصاديات الدول الآسيوية المتنامية، فإن مجتمعاتها سوف تحقق فورًا، وبشكل آلى - المستوى الاجتماعى الذى كانت تتمتع به فى فترات ما قبل الأزمة. فلم يكن ذلك هو ما خاضته أمريكا اللاتينية؛ حيث أصبح على القارة حتى فى أيامنا هذه، وبعد سبعة عشر عامًا من بدء أزمة الديون الخارجية فى المكسيك، والتى أعقبتها أزمات فى الأرجنتين وبيرو والبرازيل ودول أخرى، أن تستعيد مستوى ما قبل الأزمة فيما يتعلق بالمؤشرات الاجتماعية.

وهناك تقرير رائع للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية والكاريبى تحت عنوان رؤية اجتماعية شاملة لأمركيا اللاتينية، حتى الآن، يشمل ٣٥٪ من السكان - ومعنى آخر أن ٢٠٩ ملايين نسمة فى أمريكا اللاتينية يعيشون تحت خط الفقر - أى بزيادة ٤٪ على ما كان علية المستوى فيما قبل الأزمة فى عام ١٩٨٢، و هو ٣٥٪، وهناك نتائج أفضل بالنسبة لبعض الدول، مثل: شيلى، ولكن اللجنة تشير إلى المتوسط فى القارة ككل.

و ثمة جانب من جوانب التنمية الناشئ، والذى سوف يؤتى ثماره فقط إذا

تكاتفنا من أجل إحداثه؛ وهو الأهمية الجوهرية للمعرفة والمعلومات فى اقتصاد المستقبل. وقد قدم البروفيسور ستجليتز Stiglitz، وهو من كبار علماء الاقتصاد فى البنك الدولى ومن كبار المعارضيين لأقانيم إجماع واشنطن، إسهامًا مهمًا فى فرع جديد من علوم الاقتصاد يعلق عليه " اقتصاديات المعلومات "، وهذا يشير - كما يعتقد البعض - إلى الإلكترونيات أو الطريقة التى تنقل بها المعلومات عن طريق وسائل الاتصال عن بعد، ولكنة يشير إلى المعلومات بمفاهيم اقتصادية، ويميل الكلاسيكيون من رجال الاقتصاد إلى اعتبار أن تكلفة هذه المعلومات وحسابها تافة، وقد يصل إلى الصفر.

بمعنى أن كل فاعل فى السوق يتمتع بفرصة متكافئة للحصول على المعلومات عن السوق، وهكذا فإن تكلفة الحصول عليها يمكن أن تصل إلى الصفر، أو تعتبر شيئًا تافهًا، فالإسهام الأساسى لاقتصاديات المعلومات هو أن تظهر أن هذا ليس صحيحًا، فالمعاملات لها تكلفة، وهى ما يطلق علية تكلفة المعاملات، وهى التى توضح - فى بعض الأحيان الفرق بين النجاح والفشل. فهؤلاء الذين يتمتعون بتعليم جيد، أو تدريب جيد يكونون أفضل فى التعامل مع المعلومات وفى تحقيق النجاح، عل حين يفشل الآخرون. والمشكلة هى ماذا نفعل مع جوانب الفشل، أى هذا الفيلق من العمال غير المهرة فى الدول الصناعية أو الدول الفقيرة، والذين لا يستطيعون أن ينافسوا فى السوق لأنهم لا يحصلون على المعلومات على نحو مناسب.(٨)

وهذه المشكلة جادة اليوم على وجة الخصوص، لسبب بسيط، وهو أننا نتحرك نحو نوع جديد من الاقتصاد، وشكل جديد من التنمية، حيث لم تعد العوامل الحاسمة هى رأس المال، أو العمالة الرخيصة، أو وفرة الموارد الطبيعية. فالعامل الجوهرى الحاسم بشكل أكبر وأكبر هو المعرفة والمعلومات والبراءات، وكيف يكون التعامل مع المعرفة والمعلومات والبراءات، وكيف يكون التعامل مع المعرفة التى تتولد على نحو مستمر ومتواصل، ولأننا نتحرك نحو الاقتصاد ذى التكثيف المعرفى، فإن إتاحة المعلومات والحصول عليها يصبحان الفرق بين الرخاء والفقر، وبين السيطرة والتحرر. وهذا هو السبب فى أن المعرفة

والمعلومات سوف يكونان بالضرورة موضع مناقشة فى مفاوضات وضع القواعد الخاصة بالتجارة والاستثمار، وكذلك بالنسة للحياة الاقتصادية بشكل عام.

و التنافس من النوع المكثف الذى نشاهده نتيجة للاتجاهات الكوكبية يتناظر مع أى من "الألعاب" أو المباريات. وليس مصادفة أن يجرى فى أيامنا هذه تطبيق "نظرية اللعب" - بصيغتها التى تعتمد على الرياضات - فى عملية التنافس. وكما هو الحال فى أية لعبة، فإن التنافس يحتاج بكل تأكيد إلى قواعد عادلة منصفة، مثل معايير التجارة العالمية، كما يحتاج إلى حكم محايد، كما فى آلية تسوية النزاعات فى منظمة التجارة العالمية، وتميل الحكومات والمفاوضون فى مجال التجارة إلى الاعتقاد بأنه ما أن توجد القواعد المنصفة، والحكم النزية، حتى تتحقق الظروف المثالية للتنافس، ولكنهم يتجاهلون عنصرًا ثالثًا وجوهريًا فى التنافس.

فلا يكفى - لكى تؤدى لعبة ما - أن تعرف القواعد وتطيع الحكم، بل إن عليك أن تعرف كيف تؤديها وتلعبها، ومن ثم فأنت فى حاجة إلى أن تتعلم وتتدرب فلا أحد يستطيع أن يدخل سباق المائة متر فى الألعاب الأولمبية بمجرد أن هناك قواعد وحكمًا. إذن كيف نستطيع أن نجعل عنصر التعليم والتدريب جزءًا من التنافس حتى يكون لدينا القدرة على المستوى المطلوب حقًا؟.

إن من الضرورى - على أقل تقدير - أن يتزود أى مبتدئ وكل مبتدئ بالفرصة المتكافئة ليتعلم كيف يؤدى اللعبة، مع إتاحة وقت للتدريب حتى لا يقدم الأعضاء القدامى فى أثنائه على طرد هذا القادم الجديد، بل إن الملعب المستوى أو المنبسط نسبيًا قد لا يكون كافيًا عندما يصل التفاوت الاجتماعى والفقر إلى درجة كبيرة يصعب معها على الدول والأفراد أن ينطلقا من هذه المستويات المتباينة.

وكما كتب المؤرخ البريطانى ر. هـ. تونى R.H.Taeney، فإن "فرص النهوض ليست بديلا عن قدر كبير من المساواة العملية فى الدخل والظروف الاجتماعية

ووجود مثل هذه الفرص يعتمد ليس فحسب على مسار مفتوح، بل أيضًا على انطلاقة متكافئة".

ومع الاعتراف بأن العائلات التى تعيش تحت خط الفقر فى المجتمع غير المتكافىء محكوم عليها أن تظل فى حالة فقر بالمفاهيم المطلقة، والمفاهيم النسبية، فإن بعض الدول لجأت إلى الأسلوب الأمريكى بالنسبة للفعل الإيجابى، وقوانين الفرص المتكافئة والإجراءات الأخرى التى تساند النشاط والعمل، وذلك لتصحيح التفاوتات الضخمة من البداية. ويمكن أن أقول إن هذا المنطق نفسه يصدق فيما يتعلق بالحاجة المستمرة لمعاملة خاصة وتفضيلية للدول النامية، على أن يعاد تحديدها، انطلاقًا من شكلها السابق بطريقة محددة ملموسة وحديثة.(٩)

لقد كان هناك دائمًا فى أغوار كل حركة تنحو إلى الكوكبية ثورة فى الأفكار والعلم والتقنيات. وقد كان الأمر كذلك فى بداية توسع الغرب مع ثورة جاليلو فى القرن السادس عشر، ومرة أخرى مع ثورة نيوتن فى القرن الثامن عشر، والتى أدت إلى الثورة الصناعية، ثم مرة أخرى مع ما نراة اليوم ولكن ثمة اختلافًا هذه المرة يكمن فى أن الثورة تتمحور حول الزمان، والمكان، فقد كانت الثورات السابقة تهتم بالمادة والطاقة، وهى - فى هذه المرة - المفهوم الحقيقى لبعد الزمان والمكان، والذى تغير بسبب الاتصالات عن بعد، وبسبب علم المعلومات، وهذا هو السبب فى أن مشكلة إتاحة المعلومات، والحصول عليها، تصبح أمرًا بالغ الأهمية.

ومع ذلك فإن حقيقة أن المعلومات والتقنيات والعلم تعتبر مكونات جوهرية للتنمية البشرية، لا تضمن - فى حد ذاتها - أن هذه العناصر لن تستخدم مرة أخرى فى الاضطهاد أو السيطرة. وهذا ما يجب أن نتقيه ونتسلح ضده. ففى الماضى كانت المعرفة العلمية تستخدم كثيرًا من أجل الاضطهاد والسيطرة. ويجب ألا نكون من السذاجة بحيث نعتقد أن التعامل مع المعلومات هو مسألة تربية أو تعليم، فهناك عنصر القوة - قوة السوق والقوة السياسية - فى الرقابة على المعلومات، ولكن التعامل مع المعلومات سيظل هو الشرط الحاسم للتنمية.(١٠)

وكان نوربرت وينر Norbert Wiener، مؤسس علم الضبط (السبرناطيقا) يقول دائمًا أن تتعلم وتطلع فأنت حر، وهو يعنى حرية الاختيار، وأن تنتقى ما تريد من بين اختيارات عديدة. ولكن لكى يستطيع الإنسان أن يختار، فإنه يحتاج إلى أن تكون لدية معرفة عما هى الاختيارات، إذا كان هناك حقًا اختيارات. وأيضا عن التكاليف التى تتصل بها، والفوائد كل منها "لأنك – فى الحياة السياسية، وفى الثقافة والاقتصاد تكون فى حالة إتجار، أو مقايضة – فأنت تكسب البعض، وتخسر البعض. ولكى تقدم على الاختيار، فأنت فى حاجة إلى معلومات. ولنأمل هذه المرة ألا تؤدى المعلومات إلى خدمة الاضطهاد والاستغلال للجنس البشرى، بل تحرر الجنس البشرى، وتدعم التنمية البشرية الحقيقة.

ثانيًا- التنمية بين مطرقة " الهيمنة الفكرية " وسندان "برامج التنمية " على المستوى الكوكبى

إن الكيفية التى يتم بها تعريف وتفهم وتفسير الموضوعات السياسية والهياكل والأبنية والعمليات الاجتماعية، كانت دائمًا على جانب عظيم من الأهمية. وتزداد تلك الأهمية الآن فى مجتمع عالمى "متكوكب " والذى تقوم فية الأبنية والمفاهيم الكوكبية بتشكيل وتحديد طيعة الاستجابة والمردود فى الأمور الاقتصادية والاجتماعية والسياسية على جميع مستويات المجتمع الإنسانى.

ولا أدل على ذلك من الاحتكار شبة التام للتعريف الحالى للكوكبية وتقييمها من قبل مجموعة صغيرة من الفاعليين المؤثرين والمتمتعين بعالمية الانتشار والقوة والطموح. فمفهوم الإطار والنموذج الذى يتعلق بالكوكبية قد نشا من رؤية ومصالح وأجندة أولئك الفاعلين، مستلهمًا مقدمات أيديولوجية الليبرالية الجديدة. وقد قدم هذا الإطار، ليصل إلى أهدافة العملية، على غير حقيقته إلى مجتمع دولى تعوزة المعرفة إلى جانب شدة قابليته لأستقبال الفكرة.

وقد تم ذلك جزئيًا بفضل الآليات والتكنولوجيا التى جعلت من الكوكبة أمرًا ممكنًا. ويتمثل ذلك فى الانتشار المتزايد لإتاحة الاتصالات الحديثة ونظم

تكنولوجيا معالجة البيانات، والتحول العالمى الذى شهدتة الوسائل الحديثة المتعارف عليها فى مجالات مثل: الحملات السياسية القومية، والتسويق، والدعاية – و بشكل متزايد – حرب واستخبارات المعلومات.

وقد أصبحت ممكنة بسبب تزايد مسامية الاقتصاديات والمجتمعات، وتحرير الأسواق والاستثمارات، وما يتعلق بها من مواصفات قياسية للمنتجات، ووسائل الترفية، والثقافة والتعليم، والأهم أن ماحدث كان أمرًا منطقيًا ونتيجة متوقعة فى سياق سلسلة الأحداث التى أدت إلى وجود القطب الأوحد فى فترة ما بعد الحرب الباردة، الذى لم يعترضة معارض يعتد به أو نموذج بديل.(١١)

و ما نتج عن ذلك كان شكلاً من " الهيمنة الفكرية الكوكبية "، والتى أصبحت أحد السمات الرئيسية لعولمة تسعينيات القرن العشرين. ولقد سعى برانيسلاف جوزوفيتش إلى الكشف عن الآليات التى أتبعت للتأثير والهيمنة على الرأى العام العالمى بشكل يجعل الأفراد يقيمون ويفسرون العمليات والظواهر المعاصرة من خلال هذا الإطار النظرى المسيطر، والأهم من ذلك تشكيلة للأطر التحليلية والمعرفية التى تعتمد عليها الحكومات والنخب العالمية، وهم – تحديداً – صناع السياسة، ومتخذو القرار، ومشكلو الرأى العام والمثقفون.

غير أننا يجب أن نتفهم أنه سواء أكانت " الهيمنة الفكرية الكوكبية " هى نتيجة لاستراتيجية أم استراتيجيات شاملة، أم سياسات مخططة، أم تمرد مقصود أم غير مقصود، أم أنشطة تعمد للهيمنة من جانب فاعلين وعملاء ما، أم أنها مجرد طبيعة المجتمع المعاصر، فقوة حجة النموذج ومنطقه الذى لا يقهر وجاذبيته أو أية مجموعة من بعض أومن كل ذلك، فهذا لا يهم بالمرة، حيث إن طبيعة الظاهرة وآثارها هما نفس الشىء "فالهيمنة الفكرية الكوكبية" اتخذت أهمية أستراتيجية وجيوبوليتكية، جعلتها تؤدى دور المبشر فى العصور الوسطى، ولكن المستمعين والتابعين هذه المرة هم كل سكان المعمورة.

ولكن، على الرغم من أن " الهيمنة الفكرية الكوكبية " تؤدى دورًا محوريًا فى النظام الدولى المعاصر، فإنها لم تلق من الفهم والاعتراف بها ما يستحق، فقد

افتقرت إلى الدراسة المنظمة والامبريقية، وحتى الاهتمام العام والسياسى الذى تستحقة، ومن هنا كان ضعف الفهم بشكل عام لطبيعتها ومداها وانعكاساتها.

وأحد النتائج المميزة، وأيضًا أحد أعمدة عملية العولمة الحالية، هو تزايد معيارية وتوحيد أساليب التفكير والتحليل، والهيمنة الفكرية. وقد انتشرت عن طريق تكرار وانتشار استخدام عدد محدود من المفردات والكليشهات، مع الحرص على وضعها فى تراكيب لغوية تساعد على إخفاء ما تنطوى من مسائل، وتهبها الشرعية السياسية، وتسهم فى إكسابها قبولا لمفاهيم وأفعال، وعمليات ومؤسسات، لم تكن بعيدة عن الشبهات من غير هذا الأسلوب.

فالشكل السائد للعولمة يعتمد على تفسير مفرد للنظام العالمى المعاصر، وعملية التنمية، ويصف استراتيجية "تصلح لجميع الأغراض" لاحتياجات التوائم مع التحديات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وأيضا البيئية، ولولاها لساد عدم التناغم، المجتمع الدولى إزاء تلك المسائل.

فيما يسمى "بإجماع واشنطن" - أشهر مرجعيات العولمة - هو نفسة أحد منتجت القاطرة الفكرية الأسياسية لتلك المعايير، والتوحيد والتناغم المفترض كوكبيًا، ولا أدل على ذلك من كلمة "إجماع" كثيرًا ما تستخدم لوصف منتج، أى بناء أو نموذج، تم التوصل الية دون وجود فرصة لمناقشتة بجدية، أو الأشتراك فى إنشائه، وعادة ما يفرض دون السماح بالأسئلة أو طرحها، على الرغم من أنه يتعلق بالقواعد والآليات والهياكل والعمليات التى نشأ منها. غير أن تلك البنى والنماذج تؤثر، وتحدد النتائج الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، بما فيها توزيع ثمار التقدم الاجتماعى والاقتصادى، وكرامة الأفراد والشعوب على امتداد سطح المعمورة.[١٢]

إن آليات "الهيمنة الفكرية الكوكبية"، ومنطقها الداخلى تكاد لا ترى، وعادة ما لا ينتبه لها، لذلك تقبل محتويات الرسائل التى تبثها بدون نقد، فى وجود تعطش وحماسة من المؤمنين الجدد بها، أو انتهازية الرفاق اليساريين الذين لا يثيرون الأسئلة ويتحركون كالقطيع فى اتجاه الريح، وعندما ترى" الهيمنة الفكرية

الكوكبية " على حقيقتها، وتفهم، رد الفعل المعتاد هو أن ينظر إلى استعراضها للقوة هذا على أنه حقيقة من حقائق الحياة التى لا يمكن مقاومتها أو تحديها بفاعلية، والثمن المتوقع سياسيًا واقتصاديًا واجتماعيًا، وحتى على المستوى الشخصى لمحاولة القيام بذلك.

إن " الهيمنة الفكرية " التى تمارس على مستوى العالم، عادة ما تصل فى التطبيق إلى مستوى "الدكتاتورية الفكرية " بالنسبة لمن لا يملكون القوة أو القدرة الفكرية الكافية لمقاومتها. فقد أضعفت من القدرة على النقد، وخلقت "تبعية فكرية" متزايدة بالنسبة لبلدان الجنوب. كما أنها تميل إلى التشكيك فى الحكمة أو تحييدها أو إعادة استهداف أى شيء يختلف عنهما، أو يشكل تحديًا لهما بصورة خطيرة.

إن "الهيمنة الفكرية الكوكبية" يجب أن تحظى باهتمام خاص من الدول النامية أفراد وجماعات، وكذلك بإهتمام ما يسمى بالاقتصاديات التى تمر بمرحلة التحول، حيث إنها كلها تحاول أن تواجه وتتعامل مع تحديات وعمليات العولمة. فتبعيتهم الفكرية تعنى ميلهم إلى الأعتماد الكلى على حفنة من المصادر "المتماثلة فكرًا" فى الشمال فى البيانات، والتحليل، والتفسير، والسياسة، ووصف العلاج، بما فى ذلك ما يتعلق منها بالتنمية فى بلدانها نفسها، وهو ما يعتبر عاملاً أساسيًا فى الإسهام فى تآكل سيادتها، وفى إضعاف قدرتها على الاستجابة النقدية، وبشكل يتسم بالدراية الكافية لتحديات العولمة –على المستويين المحلى والدولى – أو الدفاع عن أو تنمية مصالحهم الخاصة، وفى صيرورتهم – على الرغم من المقاومة والتردد فى أحيان كثيرة – مجرد تابعين.(١٢)

لقد أدت "الهيمنة الفكرية الكوكبية" دورًا عظيمًا فى تغيير طبيعة وشكل وعمل وإنجازات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية، حتى جعلتها أدوات يزداد خضوعها لسيطرة دول الشمال القوية ومصالحها. فأضعف لذلك اتجاهها الديمقراطى، وأصبح مصدر تساؤل بشكل معلن، وتآكل دورها الحيوى فى المساعدة على إحداث التوازن وتعديل كفة الميزان – إلى حد ما – فى العلاقات والتوازنات غير المتكافئة على الصعيد العالمى، والناجمة عن تمركز الثروة والقوة فى الشمال.

وكادت تذوب مسئولية الأمم المتحدة عن التعبير عن احتياجات الأغلبية الساحقة لبنى البشر، وتنميتها والدفاع عنها، والتى همشت بفعل نشاطات النظام الاقتصادى العالمى، فقد تم بالفعل ترويض هيئات الأمم المتحدة، كما أن الشراكة مع "الشركات الكبرى" من الشمال كانت أيضًا جزءًا من هذا الترتيب الجديد.

وكان من تأثير "الهيمنة الفكرية الكوكبية" تهميش، بل، وإلغاء شرعية قطاعات كاملة من أجندة التنمية السابقة - وهى - بحق - جوانب أساسية فيها، فأسهمت فى تهميش وتحييد اهتمامات الدول النامية الأساسية على الصعيد العالمى، وتم ذلك فى جانب منه بحرمانها من الحجج والمقدمات الأسياسية التى كانت تدعم أجندتها فى التنمية، والاحتياجات القومية والدولية، فهى أشياء لا تتوافق الآن مع عقيدة "الفرص المتكافئة فى الاستثمار" السائدة، والتى لم تلق تحديًا على الإطلاق حتى الآن.

هكذا يتضح أن " الهيمنة الفكرية الكوكبية " هى أحد الأدوات الأساسية التى يستخدمها الشمال لتفكيك والاستمرار فى تحييد التحديات السياسية والفكرية القادمة من الجنوب فى مجال التنمية، وعلى صعيد السياسة الدولية. وبنفس الطريقة، تستخدم " الهيمنة الفكرية الكوكبية " للتأثير على، وتشكيل التحركات القومية والاستراتيجيات السياسية والاقتصادية، وللتأثير المباشر وغير المباشر على الجنوب، فقد أصبحت أحد المظاهر الدالة على ما رصدة الكثيرون فى العالم النامى على أنه موجة معاصرة من إعادة استعمار الجنوب على الأصعدة السياسية والاقتصاية والاجتماعية والثقافية، وبحق استعماره جيوبوليتيكا.[١٤]

فبإضعاف الدفاعات الفكرية، وبالتالى السياسية للجنوب، وبتحويل الانتباة عن الهياكل الكوكبية، بالتركيز بشكل شبة كامل على المشاكل الداخلية للجنوب، وصراعاتة، ومواطن الضعف الحقيقى أو المتوهمة مثل: (الفساد واللاشفافية)، تجعل الهيمنة الفكرية الكوكبية الدول النامية وحكوماتها ألين قيادة، وأقل قدرة على المقاومة أو اتخاذ مبادرات مستقلة فى الشئون القومية، وأقل بالطبع على المستوى الدولى.

لقد أسهمت "الهيمنة الفكرية الكوكبية" - بحق - فى الميل المتزايد لدى المجتمعات النامية لترويض نفسها على الإذعان للقوة وللنظام الجديد، حتى عندما تستشعر انحرافة وآثارة. فالهيمنة الفكرية الكوكبية إجمالاً تؤثر فى تشكل اتجاة، ومحتوى، وهياكل النظام العالمى الحالى، والذى يؤثر بشدة على كل مجالات الحياة والمجتمع فى كل أركان المعمورة، وهى لذلك تعد موضوعا يستأهل الأعتراف بة وتناولة، خاصة من قبل الجنوب، وأسرة منظمات الأمم المتحدة كأولوية.

إن قوة الهيمنة الفكرية الكوكبية المعاصرة وعمادها يرتكزان إلى حد كبير على نمط " الليبرالية الجديدة " الذى تجسد وتدعو إلية فى آن واحد. وبالرغم من أن هذا ليس مجال مناقشة طبيعة ومحتويات هذا النمط، إلا أنة من المهم، لغرض فهم السياسات الكوكبية الجديدة التى بزغت بفضل هذا النمط، ان نذكر بأنة قد ساعد على تحويل الأهتمام السياسى، المجتمع العالمى عن الدول الصناعية فى الشمال ومسئوليتها، وعن الموضوعات والهياكل المؤثرة على الكوكب ككل.(١٥)

فلا تحد للنظام ولا تسئولات تثار فى وجهة هياكل القوة، وصلب الموضوعات الاقتصادية يترك القرار الدول الغنية فى الشمال، ويعهد بعبء التخفيف من حدة الفقر، وصلاح الحكم، والبيئة، والقضاء على الفساد فى كل الأحوال إلى الدول النامية وحدها. والأدهى من ذلك أن التدخل فى شئون الجنوب من قبل الدول المتقدمة يصبح مشروعًا، وتستطيع الآن أن تعطى التعليمات، أو تملى على الدول النامية ما ينبغى عليها فى تحركاتها ومسالكها.

إن ترك حل كل المشاكل الاقتصادية للسوق والفاعلين فى القطاع الخاص، مضافًا إلى ذلك الضغط على الدولة، والذى يضعف من دورها التنموى وقدرتها على الأداء بشكل ملحوظ، قد أسهم أيضًا فى تآكل دور التعاون بين الحكومات فى دعم بيئة اقتصادية دولية تدعم التنمية، " فالهيمنة الفكرية الكوكبية " بتقليصها كل شىء إلى اللهاث وراء المصالح الضيقة والخاصة، ركزت الانتباه كله على الموضوعات الصغيرة، وأشعلت - فى خلال تلك العملية - الصراعات داخل

وبين الدول النامية.

مما ألهاها عن رؤية أهدافها ومشكلاتها الأكبر والأشمل، ويصبح التعامل مع المشكلات مبنيًا على أنها " فشل على المستوى المحلى " وترفع التبعة تمامًا عن الهياكل والأنظمة الأوسع، ذلك أن تجاهل أولوية التنمية والاستعاضة عنها بالإلحاح على " التحرير" و"الفرص المتكافئة فى الاستثمار" كمرجعية أساسية"، قد حرم الدول النامية بشكل كبير من الأرضية التى تمكنها من تقديم الحجج لإحداث تغيير على المستوى العالمى. فقد قلصت لتقتصر على المطالبة بمعاملة خاصة على أساس استثنائى، وعلى أساس كل حالة على حدة، أو طلب المعونة من الدول الأكثر ثراء، ومن المجتمع الدولى، ولكنها لم تجن من المسعيين إلا الفتات.

فإذا أمعنا النظر فى الكيفية التى تعمل بها "الهيمنة الفكرية العالمية "، لوجدنا أن هناك الكثير الذى تم اعتمادًا على الاستخدام الحاذق للمفردات والمصطلحات، سواء فى دعم النمط السائد والنظام الحالى فى إضفاء صفات إيجابية علية، مع تقزيم، أو تجهيل، أو تهويل أى تسأول، أو تحدٍّ، أو بديل محتمل.(١٦)

يوصف النظام العالمى الكوكبى الحالى بأنة "جديد"، "حديث"، "علمى"، "يهتم بالنتائج"، وبأنه المد الذى لا يقاوم للتاريخ، فيبدوا بذلك جديدًا وإيجابيًا، وأى تسأول أو موضوع يثار من منظور تنموى يوصف أو يرفض لأنه " أيديولوجى"، "قديم" ينتمى إلى الماضى - ماضى "الحفريات" و"الديناصورات" وهو الأسواء، أنة ينتمى إلى النظام الاقتصادى الدولى الجديد، الذى تبنته الجمعيه العامة للأمم المتحدة سنة ١٩٧٤، والذى يبدو أنه قد اكتسب صفة الكلمة القذرة فى إطار المسلمات الجديدة التى مازالت تتشكل، إن ستخدام وسيلة مجرية متمثلة فى الحط من معانى كلمات ومسميات قد استخدمت أيضًا فى تجاهل ونزع شرعية بعض التساؤلات والحجج، وكثيرًا بالفعل فى إخراس أولئك الذين يثيرون تساؤلات مشروعة، " فوصف " شخص ما بنعت " ثبت أنه وسسيلة فعالة فى الحكم علية بأنه خارج عن النظام، وفى المصادرة على أى نوع من المناقشة، وقد

أسهم الضيق والتحرج من الإنصاف بأحد تلك الأوصاف، فى خلق موقف دفاعى وإحساس بالدونية لدى الناطقين باسم الدول النامية وزعمائها، ناسين أن كثيرًا مما يوصف بأنه "جديد" هو فى الحقيقة الأمر أقدم من حيث أصول أفكاره وأبنيته الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.

نهاية الأيديولوجية أو "التاريخ"، "نهاية الصراع" و"الشراكة"، "من يملكون أوراق اللعب"، "الفرص والتحديات" "لا جنوب ولا شمال بعد الآن" و"أجندة إيجابية أو مستقبلية".. إلخ من بين الكلمات والعبارات التى يتكرر استخدامها فى الخطاب الدولى المعاصر على المستوى الدولى. وفيما يتعلق بالتنمية والهدف هو إفراغ بعض الموضوعات من محتواها، والمصادرة على أى تساؤلات استيضاحية قد تثار. ويقصد بها أيضًا الترويج للصلاحية الأساسية للنظام، وتصويرة على أنه الوحيد الممكن، "الأفضل من بين كل العوالم الممكنة"، وغير المتناقض مع موضوعات الهياكل الأساسية. وبما أن المصالح الأساسية وتطلعات دول الجنوب هى نفسها مصالح وتطلعات دول الشمال، فى إطار هذا الترتيب، فلا حاجة هناك إذن للتساؤل حول الكيفية التى تعمل بها الهياكل والنظم والعمليات المهيمنة، أو عما تسفر عنه من نتائج. وفى هذه الوضعية تقنع الدول النامية "بالحصول على أفضل صفقة ممكنة".

إن تبنى كلمات ومصطلحات من خطاب الأمم المتحدة التنموى وإعطاءها محتوى جديدًا أو منتقى فى التطبيق، قد أصبح طريقة لتحييد ما تنطوى عليه من تحديات سياسية وفكرية، وترويض قدرتها التعبوية – وأحد الأمثلة على ذلك – هو مفهوم " دائرة التنمية" فى منظمة التجارة العالمية، رؤية الشمال لمكونات مثل تلك الدائرة يحتمل بشدة أن تفضى إلى المزيد من التآكل فى أجندة التنمية التقليدية فى الجنوب وإعادة تفسيرها فى ضوء مصالح ورؤى الشمال. وتوضح إعادة التعريف هذه جزئيًا، التحول فى ركائزها السياسية وتطبيقها بالنسبة للمؤسسات التى تقع تحت سيطرة دول الشمال، والتى تبنت مصطلحات التنمية، وتوسعت فى رسالتها لتشمل التنمية، مثلا البنك الدولى، وحتى صندوق النقد الدولى، وأخيرًا منظمة التجارة العالمية.[١٧]

هناك عدد من المصطلحات السياسية التى شكلت دعائم عمل الأمم المتحدة، والخطاب الاجتماعى لعقود أصبحت غير مقبولة الآن وتلاشت تقريبًا من الاستخدام الرسمى، فكانت مثل "المساواة" و"الاعتماد على الذات"، "العام"، "استغلال الموارد الطبيعية"، "استصلاح الأراضى"، وحتى "السيادة الوطنية" – فقط فيما يتعلق بالدول النامية –يبدو أنها أعتبرت كلها قديمة، وغير مناسبة سياسيًا، وفى الوقت نفسه توسطت الساحة مفاهيم جديدة من قبيل "ثقة المستثمرين "، بيئة اقتصادية صديقة للاستثمار" إلخ. واستخدمت أدوات سياسية أساسية من قبل الدول المتقدمة، وحتى يظهر الجنوب بشكل مقبول، ويرى على أنه يسير على النهج القويم، نجدة يستخدم مثل تلك التركيبات المصيغة سياسيًا بكثرة فى الخطاب السياسى، وهو عادة، ما يفعل ذلك على الرغم من عدم الوعى المناسب بمعانيه الدفينة، أو بما تنطوى علية فى سياق العلاقات بين الشمال والجنوب والسياسة العالمية. فمصطلحات مثل " حقوق الإنسان "– ولكن بتعريفها الانتقائى والمحدود مع رفض الشمال لربطها بأجندة التنمية الدولية و"الحكم" و"الشفافية" و"الفساد"، والتى ذكرناها آنفًا أصبحت من الأدوات الأساسية ليس فقط لإبقاء الميزان فى غير صالح الدول النامية وإبقائها فى قفص الإتهام، ولكن أيضًا لإبعاد دائرة الضوء الدولية عن مسئوليات الدول المتقدمة، وعن الموضوعات محورية الأهمية للجنوب.

استخدام لغة تقنية ومعقدة، وما يبدو أنه قاموس تكنوقراطى محايد، مع كونها فى الوقت نفسه لغة سليمة أخلاقيًا وبراقة، أصبح أحد أساليب تغليف ما تنطوى علية من أمور ومصادر على أيه أسئلة محملة بالضباب. كما أن القياسات الكمية المنتقاة كانت أيضًا مظهرًا آخر لنفس العملية، فعدد مختار بدقة من المؤشرات –كثير منها متعلق بأداء أسواق البورصة – تستخدم لوصف وتقييم حالة الانتعاش على المستوى الدولى والقومى، فتصبح بضع نقاط فى هذا الاتجاه أو ذاك هى الشغل الشاغل، وهكذا يتحول الانتباه عما وراءها من هياكل وعمليات وبالذات عن مؤشرات وقيم التنمية المحورية.

إن الخوف والرهبة يؤديان دورًا فى الإفقار لأى تحدٍّ رسمى فعال "للهيمنة

الفكرية الكوكبية" الحالية وما تنطوى عليه من رسائل. فالحكومات لا تجرؤ على النطق مخافة أن تحرم من "الخيرات" التى تحتاج إليها وترغب فيها، ومن تعرضها للعقوبات، أو من تعرضها لضغوط اقتصادية وسياسية أخرى، وهو ما يمكن أن يقع على رأسها من جانبين أو أكثر من خلال صندوق النقد الدولى والبنك الدولى أو منظمة التجارة العالمية، وبشكل متزايد من كيانات الأعمال والاستثمار العملاقة من الشمال، وعندما تحاول الدول أن تقاوم تلك القيود الخارجية والسياسية المفضلة - من قبل الشمال - يمكن أن تتهم مثلا بتقويض "ثقة المستثمرين" ودفعهم للانسحاب، بما يستتبعة من اضطراب أقتصادى محلى، أو دفع الكيانات الأجنبية للإحجام عن الاستثمار، وعادة ما يخوف الجمهور العريض حيث تتوقع وسائل الإعلام ضيقًا أقتصاديًا وأزمات، على أمل وتوقع أن يضغط الشعب أيضًا على حكومتة لتتوافق مع النظام الجديد، وتحجم عن إحداث الاضطراب فى السفينة. وفى عالم القوة السياسية الإحادية الذى نعيشه أصبح التخويف المستتر أو الصريح والابتزاز نظامًا لايجرؤ أحد على تحديه، وممارسة يومية، بل وبحق حجرًا على حرية التعبير.

وعلى الرغم من الانتشار الواسع لتلك الممارسات، فإن الظاهرة غير موثقة أو محللة بشكل منظم.

فالحكومات عادة لا ترغب فى الاعتراف برضوخها لتهديد والوعيد، والأفراد، وبخاصة أولئك الذين يعملون فى خدمة الحكومة، والمنظمات الدولية، لهم أسبابهم الخاصة فى عدم الحديث، بما فى ذلك حاجتهم التى نتفهمها، للحفاظ على وظائفهم والرغبة فى الترقى. فالتفكير الحديث بشكل مخالف عادة ما يتم فى الجلسات الخاصة، مما يسهم فى خلق وردة تبدو متناغمة، ومجمع عليها، ومقبولة بشكل واسع عن الوضع الحالى على المستوى العام.(١٨)

لقد أصبحت " الهيمنة الفكرية الكوكبية " ممكنة، وأسهل، وأكثر تأثيرًا بفضل التكنولوجيا الحديثة، وبفضل تركيز السيطرة على وسائل الإعلام العالمية من قبل بضع دول وشركات من الشمال، والتى شكلت وأثرت بشكل متخفٍ ومتلصص فى

عقول وأحوال الجمهور العالمى، وخاصة الشباب، وذلك بشكل مباشر أوغير مباشر من خلال دورها الريادى فى الإعلان، والمنتجات الثقافية، والرسائل الأخرى، بما فيها الأخبار والتقارير التى تعلق على وتشرح أحداث العالم، وهناك عامل آخر، وهو السطوة المتزايدة لغة الإنجليزية، وبالتالى للرؤى والتحليلات التى تصدر نشأت فيها تلك اللغة.

تحدى الدول النامية والأمم المتحدة

إن تآكل الاستعداد الفكرى للجنوب، والذى يعتبر - كما ذكرنا آنفًا - نتيجة وعاملاً مساعدًا فى " الهيمنة الفكرية الكوكبية " الحالية، قد هبط بدفاعاته، وأضعف من قدرتة على المبادرة، وكما ذكرنا آنفًا أيضًا فإن استعداد الجنوب الفكرى قد تقلص أيضًا كنتيجة للإضعاف الموازى للأمم المتحدة كمصدر الأستقلال الفكرى فى التفكير والتحليل والمبادرة (خاصة فيما يتعلق بالموضوعات الاقتصادية العالمية)، والتى كانت تستلهم أهداف التنمية، والمقدمات الأساسية، والرسالة الخاصة بميثاق الأمم المتحدة.

إن تأثير الدول النامية على المسرح العالمى، وعلى طبيعة ومحتوى النمط السائد، قد أصابة الهزال لضعف قدرتها الجماعية على الحركة، فألقت بزمام دورها القيادى إلى نطاق السياسة العالمية. فعندما أصيبت بشدة، وتعرضت لحوادث الاقتصاد العالمى، أعطى الكثير منها أولوية للبحث لنفسة عن أفضل اتفاق ممكن، أو على الأقل محاولة البقاء على قيد الحياة فى ظل ترتيبات العالم الجديد. وفى هذا الإطار تظهر وزارات المالية والتجارة كفاعلين قوميين أساسيين، وصناع سياسة، ومتخذى قرار، وهى الأكثر تعرضًا للهموم والضغوط الآنية، وقصيرة الأجل، وهى التى تعمل فى قالب تكنوقراطى، والتى عادة لا تعتبر ذات رؤية سياسية واسعة أو منظور استراتيجى.[١٩]

وعلى الرغم من أن الدول النامية قد تستطيع إلى حد كبير أن تتفق حول تحديد مظاهر التفكير الجديد التى لا توافقها، ومن أنها تستطيع أن تتخذ تحركات دفاعية، فإن ذلك فى حد ذاته لم يكن كافيًا لتواجة الهيكل الجديد

للأشياء والعمليات التى ينطوى عليها بفاعلية، أو لتطرح أرضية جديدة، أو تقدم عروضًا. فالجنوب لا يملك الكفاية من المؤسسات القوية ذات العمالة والمجهزة للمساعدة على تحديد المصالح المشتركة للدول النامية، والتعبير عنها وتقديم حلول مقترحة، أو لتوفير لها الحجج التقنية والفكرية اللازمة لدفاع عن مصالحها المشتركة فى تعاملها مع الشمال. والأكثر من ذلك كما ذكرنا آنفًا، فإن الأمم المتحدة لم تعد حرة كما كانت، وليست قادرة على تقديم الدعم الفكرى والتقنى والسياسى لمجموعة الـ ٧٧، ولحركة عدم الانحياز، وإذكاء الخلاف بين الدول النامية.

ومما هو جدير بالذكر، أن الأمم المتحدة أدت دورًا مهمًا أساسيًا فى تنمية التحدى الفكرى للنظام الشمالى المهيمن، بتوفيرها للأسس التحليلية والأمبيريقية التى كونت البنية المادية فى مطالبة الدول النامية بالتغيير، واتخاذ إجراءات جديدة فى العلاقات الاقتصادية الدولية، بما يدعم التنمية، ويتضح ذلك بشدة فى إنشاء وعمل الأونكتاد، والتى تأسست على البذور التى أنتجها عمل لجنة الأمم المتحدة للاقتصاد فى أمريكا اللاتينية (إكلا) على المستوى الإقليمى. وقد كان الصراع لإنشاء الأونكتاد أساسيًا فى مولد مجموعة الـ ٧٧، و فى قدرة تلك المجموعة بالتالى على مناقشة ومفاوضة الشمال على قدم أكثر مساواة.

لذلك لا يجب أن نندهش إذا علمنا أن أحد الأهداف الأساسية للبعض فى الشمال كان تعجيز الأونكتاد والأمم المتحدة بشكل عام، وتقليص، وتدمير، أو تحييد قدرتها على مساعدة الدول النامية فى هذا الصدد. وقد نجحت تلك الجهود فى إعطاب مصدر مهم ومحترم للتحدى الفكرى والسياسى للنظام، ومصدر دعم فكرى للدول النامية التى كان باستطاعتها ترجمة هذا الدعم إلى جهود منظمة لإحداث تغيير فى السياسة على المستوى العالمى، والخلاصة أن ما يمكن أن نسمية " ضرب عصفورين بحجر واحد" قد أنجز عن طريق عدد من الأساليب المختلفة وتشمل:

إضعاف الأمم المتحدة من الداخل عن طريق الضغوط المباشرة، وتقليص الميزانيات والعاملين، ووضع قيود وتغيير مسئولية الأمم المتحدة، خاصة فيما يتعلق بالمجال الاقتصادى.(٢٠)

تقليص الأجندة التقليدية للتنمية، واستبعاد العديد من الموضوعات الأساسية من مجال البحث، وقائمة الدراسة والمناقشة، وتحويل وجهة الأمم المتحدة ووكالاتها إلى الموضوعات ذات الأهمية الخاصة للشمال، أو للموضوعات التى تتعامل فى الأساس مع السياسات الوطنية للجنوب.

الضغط على منظمات بعينها فى الأمم المتحدة بما فى ذلك الاقتراح الجاد بإغلاق الأونكتاد و"اليونيدو" وحتى "الأكلاك" و"الإكا"، لأن الهدف منها قد انتهى، وكل المنظمات التى ينظر إليها بشكل خاص على أنها تقدم الدعم للجنوب، والمرتبطة بأجندة التنمية السابقة.

سطوة المؤسسات متعددة الأطراف، وكذلك منظمة التجارة العالمية كمنظمات دولية يسيطر عليها الشمال، وتشكيلها بشكل متسلط " متعدد الأطراف "الأساس الفكرى للنمط السائد، فبدلا من أن تعمل على ضبط البيئة الاقتصادية الخارجية، وجعلها أكثر دعمًا للتنمية وللأهداف الدولية فى مجال التنمية، تركز أهتمام تلك المؤسسات على ضبط الهياكل الاقتصادية للدول النامية، وبشكل متزايد على حكمها الداخلى وسياساستها، وتشكيل الاقتصاد العالمى على شروط الشمال، وجرت جهود متوازنة لإعادة تشكيل الأمم المتحدة وهيئاتها –على سبيل المثال - برنامج الأمم المتحدة للتنمية – على صورة مؤسسات بريتون وودز، وكجزء من الطاقم الداعم لها أكثر منة كمتحدين محتملين وقادة للسياسة على الصعيد العالمى.

إن صوت الجنوب الضائع، وغزو المؤسسات الدولية، وبالذات الأمم المتحدة، كان جزئيًا نتيجه هجمة فكرية نجم عنها " الهيمنة الفكرية الكوكبية " فى تسعينيات القرن العشرين، وكانت مسئولة بالتالى لدرجة كبيرة عن نقص التحدى الفعال لتلك الهيمنة.[٢١]

تحدى الهيمنة الفكرية فى عصر العولمة

إن أى هيمنة فكرية كوكبية بعينها ما هى الإ ظاهرة عابرة، إذ أن الهيمنة بشكل عام لا يكتب لها الدوام، وقد ظهر نمط الهيمنة الحالى فى فترة عدم اتزان

واضطراب فى القوى الكبرى والسياسة، فانتهزت القوى السياسية المنتصرة، ومراكز القوى الصاعدة نجمها، الفرصة لتضغط وتفرض ما تفضلة من نظرية ونمط ونموذج على العالم بأسرة.

وقد بدا لفترة أن مناطحة البديل الشمالى فى فلسفتة الاقتصادية والاجتماعية بتحد يعتد به، هو ضرب من المستحيلات، غير أن الوضع يبدو أنة قد بدأ فى التغير. وهذه الفرصة فى المعارضة المحتلمة تدين فى جزء منها إلى عملية تطور العولمة ونتائجها السلبية، وفى جزء آخر إلى حقيقة أن ردود الفعل العديدة، التى ظلت لوقت قريب معزولة وفردية تتضاعف وتتواصل الآن، حتى أن الضجيج العالمى وخروج العالم عليها، أصبح متزايدًا فى اضطراد، حيث إن آثار "الهيمنة الكوكبية" بدأت الآن تفقد فاعليتها، وبدأت قوتها الترويجية تقل فى عائدتها، ويشهد على هذا التحول الواسع النطاق أحداث المؤتمر الوزارى لمنظمة التجارة العالمية سنة ١٩٩٩ فى سياتل.

غير أن هذه التطورات الإيجابية ما زالت فى طور التلقائية. ولا تزال فى احتجاج للاحتواء والتسيير فى قنوات، ورفعها إلى بؤرة الوعى المتبادل، ومن هنا تبرز أهمية إحداث وعى أوسع بوجود " الهيمنة الفكرية الكوكبية " الحالية وبمعناها وتأثيراتها، سواء فى دوائر صناع السياسة والإعلان والرأى العام، أو بين الأكاديميين والأوساط الثقافية فى الجنوب، وعلى هؤلاء جميعًا أن يعدوا الردود المناسبة - من وجهة نظر الجنوب - على الوضع الحالى، وليتجنبوا ما سيصل إلى نزع السلاح الفكرى للجنوب، وليصلوا إلى إعادة التسلح والقوة الفكرية.(٢٢)

و الخطوة الحاسمة اللازمة فى هذا الاتجاه هى إعداد وتحديد عناصر إطار العمل الشامل، الذى يربط الدول النامية الآن فى جهودها لتحسين وتغيير النظام المهيمن، ولدفع التنمية فى تلك البلدان، والدفاع عن سيادتها السياسية

والاقتصادية. وهناك خطوة أساسية أخرى تتمثل فى تفهم أوجه التشابة والاختلاف فى الأوضاع المحلية للبلدان النامية، وفى التحديات التى تواجهها، فتفهم علاقات السببية سيسهل من بناء رؤية جماعية وموقف مشارك، فى مواجهة التحديات والهياكل والأنظمة الكوكبية، والأهم النمط الفكرى الذى يدعمها.

ومن الناحية العملية يتطلب ذلك الربط بين عقول وخبرات ومؤسسات الجنوب لبناء وربط التحليلات والدراسات، وللاشتراك فى المهام القابلة من ذلك توحيد أسس الجهود المتفرقة لتكون موقفًا عامًا جنوبيًا، وأرضية للعديد من الموضوعات وعلاقاتها البينية، وعلى الأخص التحديات الكبرى التى تواجه المجتمع الدولى والأمم المتحدة بوصفها أداة للتعددية الديمقراطية، بعبارة أخرى، هناك حاجة ماسة للمؤسساتية والتنظيم والعلاقات والروابط داخل وبين دول الجنوب.

إن التبعية الفكرية توهن، وعلى الجنوب أن يتغلب على ذلك، وعلية أن يخطط ويبنى أهدافه وردود أفعالة بشكل يمكن من إيجاد تنافس أكبر على المستوى العالمى فى الأفكار والبنى الفكرية، حيث إنها حاسمة الأهمية فى توجية كل شئون البشر، إنها مسئولية تاريخية للجيل الجديد، الذى سيقود الدول النامية فى القرن الحادى والعشرين ، الجيل الذى عانى من آثار أعراض الهيمنة الفكرية الكوكبية، ويمكن أن ينظر لذلك على أنه جزء من الكفاح من أجل التحرر والاستقلال، الذى مازال مستمرًا فى أشكال جديدة فى ضوء الظروف المعاصرة، وهو جزء أساسى لانتزاع صوت - وقوة - على المسرح العالمى، إذ أن القوة يبدو، أنها الشئ الوحيد الذى يحترمة ويستجب لة نظام الشمال. وبالطبع يجب أن يستمر حضور الوضع الأخلاقى للعدالة الدولية، حيث إنها مقبولة أيضًا بالفعل لدى العديد من شعوب الشمال، ولكن الدعوة للجانب الأخلاقى وحدها لن تغير من هياكل القوة للدول الصناعية، قوة الجنوب هى فقط التى تستطيع أن تحدث تأثيرًا. (٢٣)

إن الدول النامية لا يجب أن تقنع بدور المستهلك المستقبل، أو الساذج أو الجاهل للبنى جذابة المظهر الآتية من الشمال، بل يجب أن تصبح مجهزة بشكل مناسب، وأن تصبح متحدثًا ومفاوضًا حصيفًا على المسرح العالمى (بما فى ذلك السوق)، من بين أشياء أخرى، وذلك بأن تفهم كيف يتحرك الشمال الصناعى وكيف ينمى بذكاء - وعادة بلا رحمة - مصالحة الخاصة، عليها أن تغزو المجال الفكرى، وأن تبنى لنفسها القدرات اللازمة لتحقيق هذا الهدف، والتى تشمل التدريب، وبناء الوعى بين الأجيال الجديدة، وإحياء ودفع البذور والقدرات الفكرية فى معاهدة التعليم العالى بها، وعليها أن تنبذ هذه العلاقة أحادية الاتجاه وغير المتوازنة مع الشمال، التى ظهرت فى تسعينيات القرن العشرين.

و بينما يستطيع الجنوب أن يجمع ما يكفية سلطة وقوة ليتحرك بمفرده، إلا أنة يحتاج أيضًا للحلفاء والدعم فى نضالة هذا، إلا أنه يحتاج أيضًا للحلفاء والدعم فى نضالة هذا. ولذلك فمن الضرورى أن يعاد تجهيز الأمم المتحدة ودعمها المناسب من العاملين، وتشجيع قيادتها، ومساندتها لاستعادة دوره السابق فى السياسة والبحث، ومن شأن ذلك أن يمكن الأمم المتحدة من أن تتحرك فى توافق مع أهداف ميثاقها، وفى مواصلة التنمية التى تركز على الشعوب، وكذلك فى إحلال المساواة والديمقراطية فى العلاقات الدولية. فلو كانت الأمم المتحدة قد واصلت بشكل أكثر فاعلية دورها الأساسى والفريد فى تنمية المصالح المشتركة لبنى البشر، وبالتالى فى تشكيل إطار فكرى يدعم هذا الاتجاه، لما كانت الهيمنة الفكرية الكوكبية، أن تصبح بهذه السطوة، غير أننا يجب ألا ننسى أن الأمم المتحدة هى من صنع أعضائها، لذا فشبة الانهيار الذى أصاب المنظمة، وخاصة سكرتاريتها رهن الإعتماد الكامل على تمويل من الشمال وتركها أقل مناعة، بل ولاحيلة لها فى مواجهة هيكل القوة الدولية فى مرحلة ما بعد الحرب الباردة.[٢٤]

و الأكثر من ذلك أنه على الرغم من أن الجنوب يضم حوالى أربعه أخماس الجنس البشرى، فإنه ليس وحيدًا فى الشعور بالغبن الملازم للفلسفية الاقتصادية المهيمنة حاليًا، والترتيبات المصاحبة لها، فكثير من الشعوب فى الشمال، فيما

يوصف الآن بأنها " دول تمر بمرحلة التحول "، ولديها تساؤلات وشكوك جادة حول العمليات والاتجاهات الخاصة بالعولمة المتمركزة على اقتصاد السوق، أو التى تتبع اقتصاد السوق، والتى سيطرت على عقد التسعينيات، ولو أستطاعت سياسة الجنوب وقادة الفكر أن يتصلوا بالمصادر الفكرية والأكاديمية والمنظمات غير الحكومية فى الشمال، وبدخولهم معهم فى تعاون ودعم متبادل، لأمكن أن يسهم ذلك - وبحيوية - فى كسر حواجز الهيمنة الكوكبية للأفكار والأبنية الاجتماعية الاقتصادية، وتأمين مشاركتها وتأثيرها على الخطاب العالمى، ويمكن أن يخدم هذا الغرض الاستفادة من قدرة الحركة والاتصال التى يوفرها الإنترنت - و بعض الوسائل التى خدمت "الهيمنة الفكرية الكوكبية" فى تسعينيات القرن العشرين.

إن التحرر الفكرى المبنى على نمط التنمية المتمركز على الشعوب يجب أن يتم تبنية كمشروع جماعى للجنوب فى ونحن لا نزال فى بدايات القرن الواحد والعشرين ليسهم فى بناء عالم أفضل، وهو مكون أساسى للتحرك الجماعى للجنوب، وهو شرط أساسى لو أرادت الدول النامية أن يكون لها تأثير حقيقى، وأن تتمكن من القيام بمبادرات أصيلة على المسرح العالمى، وهو أيضاً أمر حيوى لحماية سيادتها الوطنية الاقتصادية والسياسية، وعلى الأخص هويتها، وهى كلها الآن تحت الحصار، ولتتغلب على هذا الشعور العام بقلة الحيلة، والانسحاب الذى تشعر به شعوبها فى مواجهة العالم، والوجهة التى يتحرك فيها.[٢٥]

ثالثاً- افتراض النمو بلا حدود

يسعى كريستيان كوميليا وللإجابة على سئوال من أين تأتى الحاجة إلى البحث فى النمو الاقتصادى؟. ويجيب بقوله، على الرغم من أن صياغة إجماع واشنطن قد تمت فى الآونة الأخيرة فإننا نجد أن افتراضاتها الأساسية الكامنة المتضمنة فى صلب الموضوع، كما أن فتراضاتها المتعلقة قد ظهرت بعد ذلك.

كما أن افتراضتها المتعلقة بالنمو لا يمكن وصفها بأنها ابتكارية. فعلى مدى فترة تزيد قليلا على نصف قرن، أو بكلمات أخرى منذ أن كان خبراء العلوم

الاجتماعية وأولئك المسئولون عن السياسة الاقتصادية يتحدثون عن التنمية. وهى كلمة أو اصطلاح كانت إلى حد ما متشابهة على نحو واضح ومحدد وصريح، وعلى نحو يتسم بالدقة مع التنمية الاقتصادية، بل ومتمثلة فى كيان التنمية الاقتصادية.[٢٦]

فعملية النمو على مستوى الدولة القومية - والتى زادت من إنتاج السلعة، وزادت من نمو الدخل الإيجابى، تعتبر بذلك ذات أهمية رئيسية بالنسبة لكل من نظرية التنمية وممارسة التنمية.

و تبنى " نظريات " التنمية على وجهة الحصر تقريبًا حول نماذج النمو، وحول دراسة العديد من العوامل والظروف التى تتحكم فى النمو.

لقد تم النظر إلى " ممارسات وأستراتيجيات " التنمية على أنها - أساسًا - بمثابة استراتيجيات نمو وعندما وضعت أهداف أخرى للتنمية فى الاعتبار على نحو واضح ومجدد وصريح مثل: (توزيع الدخل على سبيل المثال) نجد أنها لم يكن لها سوى أهمية ثانوية للنمو.

علاوة على ذلك نجد أن مثل هذه النظريات والأستراتيجيات لم تركز طويلا إلا على الدول التى تكون "فقيرة" أو "متخلفة"، بالمقارنة مع الدول الصناعية الغربية، وبالتالى أصبحت تركز على ضرورة أن يزيد النمو من حيث الإنتاج على النمو السكانى، وذلك بهدف "اللحاق" بالدول الصناعية وتخفيض معدلات الفقر من خلال العملية "الانتشارية". وفى الأونة الأخيرة عندما انتشرت فكرة التنمية والوعى بالمشكلات الناجمة عن التنمية إلى الدول الصناعية، نجد أن النمو ظل مسمار الدولاب للحدس النظرى، والتفكير المتعلق بالسياسة، سواء كمعيار مرجعى أو كوسيلة لتوضيح وتفسير نجاحات تمت فى الماضى - مثال ذلك النمو الذى حطم الرقم القياسى على مدى الثلاثين عامًا من الانتعاش التى أعقبت الحرب فى الفترة من عام ١٩٤٥حتى ١٩٧٥، أو كشرط أساسى لحل كافة المشكلات الحالية والمستقبلية، سواء أكانت تتعلق بالتوظيف، أم الأمن الاجتماعى، أم محاربة الفقر والإقصاء، أم حماية البيئة، أم حتى الحفاظ على السلام.[٢٧]

و بالطبع مثل هذا الافتخار بالمكان ليس غير مبرر تماماً، ويمكن تقديم العديد من الحجج والبراهين التى تدعمه وتؤيده: فأولا وقبل كل شيء كانت الخبرة الماضية فى مجال التنمية (وكانت التنمية المتعلقة بالدول التى تعتبر هى أغنى الدول الموجودة بالعالم اليوم) تتميز من الناحية التاريخية بالتوسع السريع فى كل من الإنتاج والدخل.

ثانيًا- أن طرائق قياس النمو، التى ابتكرها خبراء فى المحاسبة على المستوى القومى، قد قدمت على نحو ثابت فى الماضى ومازالت تقدم حتى الآن على ما يبدو أعظم مؤشر متسم بالطابع العملى ومتلائم مع كافة الأهداف والمقاصد لقياس "التقدم الاقتصادى"، وهو ذلك التقدم الذى انحسر عنه فى العقود الأخيرة "التقدم الاجتماعى" الذى كان يضيء الآمال فى عصر التنوير. هذا بالإضافة إلى أن توفر كميات هائلة من الموارد المادية أو المالية كثيراً ما سهل من الناحية العملية إنشاء وسائل جديدة لتلبية المطالب المتنوعة والمتعددة للبشرية، علاوة على خلق أشكال جديدة لإعادة توزيع هذه المطالب. حيث يصبح من السهل أكثر من ذى قبل تحقيق الرفاهية المادية، وتوزيع تلك الرفاهية فى عدالة حيث يقول المثل: كلما كانت "الكعكة" أكبر أصبح توزيعها أسهل.(٢٨)

و على نحو أكثر أهمية - و إن كان هذا مجال ربما قد يحتاج البحث من جديد أو النظر إليه فى مزيد من التفحص - نجد أن الثقافة تدعم وتشكل الأشكال المعاصرة للنظام الاقتصادى العالمى السائد - وهو النظام الرأسمالى بشكل واضح ولكن أيضًا النموذج السوفيتى قبل إصابته بالانهيار) يبدو أنها تتجة أساسًا نحو الإنتاج، ونحو الاتسام بالرغبة فى التملك، ونحو التجميع اللا نهائى لوسائل الإنتاج. وباختصار الاتجاه نحو تكدس وتجميع الربح والنفوذ الذى تكون أداتة المفضلة هى النمو الاقتصادى.

ومن السهل على الجميع مشاهدة النتيجة العملية التى نجمت عن كل هذا. ففى هذه الأيام يبدو من الصعب للغاية أن نحاول حل أية مشكلة من المشكلات الاقتصادية، التى تنشأ فى بعض المجتمعات بأرجاء الكرة الأرضية، بصرف النظر

عن مستويات التنمية الحالية بها إلا من خلال التوسع السريع على المدى القصيرعلى الأقل فى إنتاجها ودخلها، وفى الدول النامية وفى دول الاتحاد السوفيتى سابقًا، نجد أن استراتيجيات التنمية، سواء أكانت حقيقة أم معلنة، قد ظلت على مدى فترة طويلة مترادفة مع التصنيع الجامح المنفلت المنحرف، وبالتالى يظهر الاستغلال السريع للموارد المعدنية غير المتجددة.

و الإيمان بالتنمية الصناعية يتركز فى هذه الأيام فى أقوى تلك الدول تحت ضغوط من المنافسة الشديدة. ولكن لا توجد دولة من الدول الأخرى قد تنكر رسميًا للنمو الاقتصادى الذى تعتبر التجارة الدولية من أهم روافده الواعدة للغاية. والدول الصناعية من جانبها دائمًا ما تعود إلى نماذج النمو الرائعة من الناحية التاريخية التى ظهرت فى خلال العقود الثلاثة التى أعقبت الحرب العالمية الثانية. ولا توجد حكومة واحدة من بين حكومات هذه الدول، مهما كان لونها السياسى، لا تفكر فى العودة إلى النمو الاقتصادى كحل لمعظم الأمراض الاجتماعية والاقتصادية التى يصعب علاجها.

ورغم ذلك نجد أن مجموعة من الأفكار قد تجمعت وتكدست على مدى الثلاثين عامًا الماضية، والتى تجذب الانتباه إلى الصعوبات والمصاعب التى يقدمها هذا الإلتزام بالنمو اللامحدود، والحجج والبراهين المناهضة له - وهى حجج وبراهين لها طابع اقتصادى أو اجتماعى أو أيكولوجى أو سياسى أو حتى أخلاقى.[٢٩]

حجج عن منهاج بديل للنمو

و لكن هذا النمو غير المحدود على المدى البعيد غير قادر على الصمود على البقاء على ما يبدو، ليس فقط لأن التنمية آخذة على نحو واضح فى تقديم الخذلان لنسبة متزايدة من سكان لعالم (لم يعد باستطاعة أحد أن ينكر أن قد حدثت زيادة سريعة فى عدد الفقراء) ولكن أيضًا لأنها تقدم ذلك الخذلان على المستوى أعمق من ذى قبل، وذلك بسبب عدم ملائمة النموذج السائد للتنمية من حيث تقديم الإنقاذ، علاوة على تعذر تعميم نموذج التنمية الغربى على العالم

ككل. والعقبة التى تقف ضد تنفيذ هذا تنطوى - فى حد ذاتها - على تناقض ظاهرى:

أن تمد مستويات المعيشة الغربية إلى سكان بلغ عددهم ٦ بلايين نسمة - ومازالو يتزايدون - فإن ذلك يتطلب زيادة هائلة للغاية فى استهلاك الطاقة، واستهلاك المواد الخام. وأخيراً زيادة فى استهلاك السلع والبضائع، وعلى نحو يزيد كثيراً عما نسمية بطاقة التحمل للكرة الأرضية.(٣٠)

وإذا تناولنا الحجج والمناقشات الاقتصادية فإنها تسير بوضوح على النحو التالى:

١ - مفهوم النمو فى حد ذاته هو مفهوم ملىء بالعيوب والأخطاء، وذلك بسبب المنهج الذى يستخدم فى تقييم ذلك المفهوم، ولكن النقد يتخذ بعداً أكثر اتساعاً إذا تحدى المرء الافتراضات المنفعية والموجهه إلى السوق لمنهج التقييم هذا الذى يقع عند جذور التشويش الرئيسى ما بين اقتصاد الأرباح، ونمو اقتصاد الاحتياجات.

٢ - يصبح حجم التشويش ظاهراً تماماً عندما تثار مسألة ما إذا كان اتباع النمو فى الماضى (والذى وصل إلى ارتفاعات قياسية فى الأداء عبر القرن العشرين) ينبغى ألا نحكم عليه من حيث هو نجاح وفشل من خلال الرجوع إلى أهدافة المعلنة المتعلقة بخلق الثروة، وتدعيم الرفاهية المادية. وصحيح أنة بمثابة فشل جزئى ولكنه فشل كبير نسبياً عندما يضع المرء الاعتبار التشبث بالرأى الخاطئ فى التنمية الناشئ عن ذلك النمو الذى حدث فى الماضى وبكلمات أخرى، القدر الهائل من الإحباط والتدمير ناهيك عن الإفقار الناجم عنه.

٣ - عندما يدعى النمو من حيث هو هدف للتنمية بأنه بدون حدود، فإنه يكون فى حالة تعارض كامل مع فكرة "ندرة الموارد" التى تشكل الأساس فى التفكير الاقتصادى. وحقيقة الأمر أن العلوم الاقتصادية التقليدية قد شيدت حول فكرة الندرة "النسبية" للموارد (والتى تشكل الأساس لنظام الأسعار النسبى)، وليس حول فكرة ندرة الموارد المطلقة. وهذا من شأنه أن يقودنا إلى

فكرة الحدود المتعلقة بحجم النشاط البشرى فى نطاق النظام الأيكولوجى بالعالم.

و أخيرًا نجد أن خط المناقشة يعرض للانتقادات فى ضوء الاستدلال النظرى، وهو خط المناقشة الذى يقدم لنا النمو من حيث هو نتيجة ناجمة عن نموذج كفاءة متعلق بالمنافسة الجيدة، فى حين أن الحقيقة دائمًا ما كانت بعيدة تمامًا عن الافتراضات المتعلقة بذلك النموذج، وربما بصفة خاصة حيث يكون النموالاقتصادى السريع متضمنًا .[٣١]

الحالة الروسية

يقدم إجماع واشنطن مجموعة من الإجراءات القياسية للسياسة الاقتصادية، وهى مبنية على النظرية النقدية. وقد صممت تلك الإجراءات فى الأساس للاقتصاديات المتنامية القائمة بشكل موسع على السوق. وتتمثل فكرتها الأساسية فى إزالة العقبات من أمام قوى السوق (خصخصة القطاع العام الحكومى، تحرير النشاط الاقتصادى المحلى والدولى) وتهيئة الاستقرار المالى. وكما هو معروف، تعتبر تلك المجموعة من الإجراءات هى فى الأساس تطبيق مبدأ التوافق مع شروط صندوق النقد الدولى والبنك الدولى. وإحدى المميزات العملية لهذا التوجة تتمثل فى الرقابة السهلة.

أما بالنسبة لدول العالم الثالث، فنتائج اتباع تلك السياسات تبدو غير واضحة بحال من الأحوال. ويبدو أن مسألة المؤسسات هى الحاسمة فى هذا الصدد: هل تستطيع قوى السوق أن تصل للنتائج المرجوة فى غياب أو عدم نضج مؤسسات السوق الحديثة ؟. وهناك مشكلة عملية أخرى، وهى مشكلة التقييم: كيف يمكن مقارنة المكاسب المتوقعة بالتكاليف الحالية خاصة عندما تكون الأخيرة مؤثرة ؟.

و على النقيض من ذلك نجد أن أنظمة ما بعد الشيوعية تبدأ عملية التحول وهى - أساسًا ليست اقتصاديات سوق، وتحتاج مؤسسات السوق أن تحل محل مؤسسات الاقتصاد المخطط. والنتيجة هى ظهور مشكلات ترتيب الأولويات،

وسرعة التغيير، ومخاطر الوقوع فى منطقة بين بين من النظامين الاقتصاديين. وهناك جانب آخر يميز اقتصاديات ما بعد الشيوعية عن الاقتصاديات النامية، وهو ما يعنى أنها واجهت مشكلة فريدة تتمثل فى إعادة توزيع ضخمة لعناصرالإنتاج كنتيجة لتحولات السوق. ثم تأتى بعد ذلك مشكلة ما إذا كان على الحكومة أن تدخل فى هذه العملية بشكل أو بآخر. (٢٢)

وعلى الرغم من تلك الفوارق الواضحة بين دول ما بعد الشيوعية والدول النامية، فقد ظلت الوصفات العلاجية للمؤسسات المالية الدولية كما هى. إذ كان على دول ما بعد الشيوعية أن تحرر اقتصادياتها فى أسرع وقت ممكن، وأن تخصص أصول الدولة، وتدخل إجراءات التقشف المالى. وأيا كان ثمن تطبيق تلك السياسات، فقد أعلنت كثمن لا بديل عنه لتصحيح سوء توزيع الموارد خلال الحقبة الاشتراكية.

كما هو معروف بدأت الإصلاحات فى روسيا سنة ١٩٩٢ بتحرير شامل للأسعار، وفى نهاية العام كان قد تم وضع برنامج خصخصة شامل، تم تطبيقه خلال سنة ١٩٩٣ والنصف الأول من الإصلاحات كانت بقايا النظام السائد فى توزيع الموارد قد تحللت وأزيلت العقبات الرئيسية من أمام أنشطة المشروعات الخاصة، وأنهى احتكار الدولة للتجارة الخارجية، وأعلن عن سياسة تشجيع الأستثمارات الأجنبية. وقاموا بجهود ملحوظة لتكوين مؤسسات السوق. ونذكر فى هذا المقام أيضًا إنشاء نظام بنكى كلاسيكى مزدوج، وسوق النقد الأجنبى، وبذرة سوق الأوراق المالية. كما بدأ تعديل التشريعات المنظمة للنشاط الاقتصادى لمواءمة ظروف السوق الجديدة على تلك البلاد.

غير أن ثمن الإصلاحات كان باهظًا للغاية فى سنة ١٩٩٢. وحلت فترة ركود اقتصادى شديد (انخفاض الناتج الإجمالى المحلى بنسبة ١٤,٥٪، ودخلت البلاد فى حالة تضخم شديدة (ارتفعت اسعار المستهليكن ٢٦,١ مرة مع انخفاض حاد فى كمية النقد المتداول، والذى عادة ما يصاحب فترات التضخم الحادة)،

وانخفضت مستويات معيشة الأفراد بشكل دراماتيكى (انخفضت النفقات المنزلية بنسبة ٣١,٦٪)(٣٣).

بحثًا عن الاستقرار الاقتصادى الشامل ١٩٩٣ - ١٩٩٧

فى توافق تام مع مبادئ إجماع واشنطن، أخذت محاربة التضخم مكان القلب من السياسات الاقتصادية فى الحكومات التى رأسها تشيرنوميردين فى الفترة ١٩٩٣ - ١٩٩٧. وكان متوقعًا أن القضاء عليها يوفر الشروط اللازمة لنمو الاقتصاد على أسس صحيحة. وكان ينظر للتضخم على آنة ظاهرة نقدية بحتة، لذلك رئى آن السياسة النقدية المقيدة هى السبيل الوحيد للتغلب علية. واستمر الكفاح ضد التضخم ثلاث سنوات ونصف السنة، وبدا أنة آوشك على الانتهاء فى سنة ١٩٩٦، فقد بلغ التضخم فى هذه السنة ٢٢٪ فقط، وقد أزكى تفاؤل من يدعمون الحكومة، عملية الانكماش (إنقاص كمية العملة المتداولة) الممتدة، والتى أستمرت حتى أغسطس ١٩٩٨، وكذلك السيطرة التامة على سعر الصرف، وانخفاض سعر الفائدة الاسمية (منتصف مايو ١٩٩٥ - منتصف نوفمبر ١٩٩٧). وبدا أن العلامات الأولى على النمو الاقتصادى بدأت فى الظهور سنة ١٩٩٧. غير أن ثمن الأستقرار الاقتصادى الشامل لم يكن من الممكن تجاهله بحال من الأحوال.(٣٤)

انهيار النشاط الاقتصادى، انخفاض الناتج الإجمالى المحلى بنسبة ٣٠٪ أكثر بين ١٩٩٣ و ١٩٩٦، والإنتاج الصناعى ٣٦,٣٪، والأستثمارات الرأسمالية ٥٠,٦٪. وذهب بعض المتمسكين بسياسات إجماع واشنطن من الأجانب والروس إلى أن تلك الخسائر لم يكن من الممكن تجنبها، نظرًا لمستوى التشوة فى توزيع الموارد والموروث عن الاشتراكية، بينما ذهب آخرون؛ ممن يرون أن ثمن التحول كان باهظًا بالفعل، وإلى أن تلك الخسائر ترجع إلى عدم اتباع "السياسة السليمة الوحيدة" بصرامة كاملة.

من المفارقات، إن الكفاح من أجل الاستقرار المالى أدى إلى تفاقم المشكلات فى هذا المجال المالى نفسة. وأشتدت حدتها بشكل خاص فى مجال مالية الدولة.

واستمر عجز الموازنة الفيدرالية خلال تلك الفترة على ارتفاعه النسبى٨.٥٪ من الناتج الإجمالى المحلى سنة ١٩٩٣، ١٠٪ سنة ١٩٩٤، ٢.٧ فى ١٩٩٥، ٣.٤٪ سنة ١٩٩٦ ، ٣.٦٪ فى سنة ١٩٩٧ ولتمويل هذا العجز بشكل لا يزيد من التضخم، لجأت وزارة المالية الروسية مع البنك المركزى إلى إصدار سندات قصيرة الأجل GKO. غير أن سوق الأوراق المالية الحكومية تحول بسرعة من وسيلة لتعبئة الموارد للموازنة الفيدرالية إلى مصدر للمشاكل المالية الحادة. ويفسر هذا التحول الشديد فى سوق الأوراق المالية الحكومية ذلك الربح المذهل الذى قدمتة للمستثمرين: ١٦٨٪ سنة ١٩٩٥ ، ٨٦.١٪ سنة ١٩٩٦ ، و الذى كان يعادل فى الواقع ٣٧ ٪، و ٦٤٪ على الترتيب. وقامت الحكومة والبنك المركزى، على أمل تغيير الوضع بفتح سوق الأوراق المالية الحكومية أمام غير المقيمين سنة ١٩٩٦. وكان من نتيجة تدفق الاستثمارات فى الأوراق المالية فى روسيا أن آنخفضت القيمة الإسمية GKO إلى ٢٦ ٪، أو إلى ١٥ ٪ بقيمة الروبل الحقيقية.

تحول الاقتصاد القومى الروسى إلى رهينة فى يد رأس المال الأجنبى المضارب. ففى عام واحد تغير موقف البنوك التجارية الروسية بالنسبة لسعر صرف بشكل جذرى، إذ تخطت التزاماتها الأجنبية آصولها الأجنبية بشكل ملحوظ، مما جعلها أكثر عرضة لاندفاع رءوس الأموال الأجنبية قصيرة الأجل إلى خارج البلاد، وما نجم عن ذلك من تدهور فى سعر صرف الروبل.

ظهور مشكلات مالية حادة فى القطاع العقارى، أرتفع عدد المؤسسات الخاسرة بشكل خطير من ١٤٪ سنة ١٩٩٣ إلى ٥٠.٦٪ سنة ١٩٩٦، بينما أنخفضت ربحية الإنتاج بشكل سريع. وفى الوقت نفسه تحول القطاع العقارى الحقيقى للأقتصاد الروسى بسرعة إلى اقتصاد "عينى". فحلت التعاملات بالمقايضة، وعدم الدفع، وكل أشكال بدائل النقد محل العملة القانونية فى التعاملات، وكانت متأخرات الحسابات الدائنة ٧ ٪ من الناتج الإجمالى المحلى سنة ١٩٩٣ بينما وصلت إلى ٤٩٪ سنة ١٩٩٨ وفى حين انخفضت الكمية

المتداولة من النقود من ١٩٪ من الناتج الإجمالى المحلى سنة ١٩٩٢ إلى ١٢٪ سنة ١٩٩٨.(٢٥)

الانهيار المالى كفشل خطير

فى خريف ١٩٩٧ بدأت تلك الصورة الشاعرية للاستقرار الاقتصادى الشامل فى الانهيار، فقد بدأ السحب المذعور للروبل والأصول المقيمة بالروبل، وانهيار سوق الأوراق المالية فجأة، وانخفض تمويلة إلى العشر: كان دليل RTS الخاص بتلك الأوراق قد بلغ ٥٣٢,٩ فى١٧ أكتوبر ١٩٩٧، بينما وصل إلى٣٢,٥٥ فقط فى ١٦ أكتوبر ١٩٩٨ م. وأصبح إنقاذ الروبل الهم الأساسى للبنك

المركزى، ولجأ إلى السماح بانخفاض آحتياطات النقد الأجنبى بشكل كبير، من ٢٠,٤ بليون دولار فى أواخر الربع الثانى من سنة ١٩٩٧، إلى ١٥٠٪ فى آخر مايو ١٩٩٨. و كانت النتيجة أن قفزت أسعار الفائدة قفزة صاروخية مرة أخرى لتدفن معها آمال الحكومة فى " نمو اقتصادى محتم فى المستقبل القريب ". أضف إلى ذلك أن الأرتفاع السريع والمفاجئ فى سعر الفائدة أدى بأزمة الدين الحكومى المحلى إلى الوصول لمستوى الكارثة. وجد النظام البنكى نفسة فى وضع مالى ميئوس منه: فالانخفاض الحاد لسعر الروبل قد يؤدى إلى إفلاسٌ كل البنوك التجارية الكبرى تقريبًا مع توقع اختلال نظم السداد، وحدوث فوضى اقتصادية. وليزداد الطين بلة، انخفضت الأسعار العالمية للنفط.

وقد اعترفت حكومة كيرينكو بالصيغة الحرجة للوضع الاقتصاد، وطلبت مساعدات غير مسبوقة من المنظمات المالية الدولية واليابان. وكانت تلك المساعدات مشروطة باتخاذ مجموعة من الإجراءات المحددة فى " برنامج إحلال الاستقرار فى الاقتصاد والمالية "والذى أقرتة الحكومة الروسية فى يوليه ١٩٩٨. إلا أن الانفراجة المتوقعة للحكومة لم تحدث، فالسوق "لم يؤمن" بقدرة السلطات على إنقاذ الوضع، فقد استمر تدفق رءوس أموال غير المقيمين للخارج، وانسحاب المقيمين من الروبل والأصول المقيمة بة، كما لو أن شيئًا لم يحدث. ولمواجهة احتمال استنفاد كل المساعدات فى إنقاذ رأس المال الأجنبى المضارب قصير

الأجل بدلا من الاقتصاد الروسى، لجأت الحكومة، إلى إعلان عجزها عن دفع أرباح GKO، ووسعت من حدود حركة سعرف صرف العملات الأجنبية (وبعد فترة قصيرة رفعت يدها وعومت الروبل)، وأعطت البنوك الروسية مهلة ثلاثة شهور لسداد مستحقات الدين الخارجى.(٣٦)

وحتى لو نحينا جانبًا الآثار الشديدة والسلبية لتلك القرارات على الصعيد الخارجى، فعلينا أن نقر بأنها لم تكن لتمنع زيادة الفوضى فى الأحداث فى الداخل. فقد كان فقدان الثقة فى الحكومة وفى النظام المالى الداخلى من القوة بمكان حتى أنة أثار موجه هائلة من الذعر، فقد وجدت البنوك التجارية الكبرى نفسها فى حالة توقف عن الدفع، وحل الاختلال بنظام الدفع، وانخفضت حصيلة الضرائب بشكل كبير، ولم يستطع سعر الصرف أن يصل لنقطة الاتزان لفترة، مما خلق حالة شديدة من عدم اليقين لدى الوكلاء الاقتصاديين. وارتفعت الأسعار بشكل حاد بعد انخفاض سعر صرف الروبل، وذعر المستهلكين، وأصبح الانهيار المالى حقيقة واقعة.

و رأى المتمسكون بأسلوب إجماع واشنطن أن جذور الانهيار المالى تكمن فى مجموعة غير مواتية من العوامل الخارجية (الأزمة المالية الآسيوية، وانخفاض أسعار النفط) مع عدم الكفاية فى اتباع السياسة الاقتصادية المرسومة (نقص الإرادة السياسية من قبل حكومة تشرنوميردين لتوفيق الموقف المالى للدولة). كما اعتقد بعض الخبراء أن الانهيار كان من الممكن تجنبة لو آن البنك المركزى كان قد خفض قيمة الروبل، أو حتى تعويمة، فى الوقت المناسب.

وما من شك فى أن العوامل الخارجية غير المواتية أشعلت فتيل الأزمة المالية، ولكن يبقى السؤال: لماذا كان الاقتصاد الروسى فى حالة جعلتة قابلاً للتأثر بشدة بتلك العوامل ؟.(٣٦)

و يساورنا الشك فى جدوى أية محاولة لإرجاع أسباب أحداث ١٧ أغسطس ١٩٩٨ إلى أخطاء فنية من البنك المركزى، فتحرير تدفق الأموال الدولية مع الالتزام بدقة بسعر الصرف هى ثنائية شديدة الخطورة بالطبع، ولكن علينا أن

نضع فى أذهاننا أن الحكومة كان عليها جذب أكبر كم تسطيعة من رءوس الأموال قصيرة الأجل، وهى مهمة يسهل القيام بها فى ظل وجود "طريق للنقد الأجنبى" أكثر منها فى ظروف سعر الصرف الحر المعوم، لذا فقد كانت تلك الثناية مخاطر محسوبة، وليس خطأ فنيًا. فخلال ١٩٩٧ تغير وضع النقد الأجنبى فى البنوك التجارية الروسية وبسرعة من الفائض إلى العجز، ولكن، قد يكون من الخطأ أيضًا أن نظن أن البنك المركزى لم يلحظ تلك العملية، بل نعتقد أنه سمح بها عن عمد، لأن تدفق النقد الأجنبى للبنوك الروسية سهل من المحافظة على سعر الروبل، أمام العملات الأجنبية فى حدود خط تذبذب العملة، ويمكننا أيضًا أن نفهم بسهولة لماذا حاول البنك المركزى وحتى اللحظة الأخيرة أن يتجنب خفض سعر الروبل، أو التحول إلى تعويمه، فقد كان من شأن ذلك أن يزيد من الهجوم على الروبل، وأن يؤدى إلى انهيار النظام البنكى فى حالة انخفاض سعر الروبل بشكل ملحوظ، وبعبارة أخرى أتضح أن " الأخطاء الفنية للبنك المركزى كانت مكونًا عضويًا فى سياستة المشتركة مع الحكومة.

و عادة ما ينتقد توجة تشيرنوميردين فى السياسة المالية بأنه كان لينًا، فهم يعتقدون أن سياسة أشد كان من شأنها أن تجنب البلاد التدفق المحموم لرءوس الأموال الأجنبية من سوق الأوراق المالية الحكومية إلى الخارج، وأن تعيد رءوس الأموال الأجنبية إلى سوق الأوراق المالية الروسى، مما يؤدى إلى استقرار سوق العملات الأجنبية، والأكثر من ذلك أن القضاء على عجز الموازنة كان سيسمح بخفض ما تحتاج الحكومة لاستدانته، ونتيجو لذلك كان يمكن أن يوجة ما تم توفيرة إلى تمويل الاستثمارات بدلا من تمويل عجز الموازنة، وهو ما يؤدى بدوره إلى النمو الاقتصادى، وكان هذا المنطق وراء "برنامج إحلال الاستقرار فى الاقتصاد والمالية" الذى تبنتة حكومة كيريينكو فى صيف ١٩٩٨.

و ما من شك فى أن أزمة الدين الحكومى إنما هى نتيجة لتراكم عجز الموازنة لعدة سنوات، وكذلك للأساليب المغمرة فى سد هذا العجز. ولكن عجز الموازنة إن هو إلا وسيط وليس سببًا قائمًا بذاته. ولذلك ركزت الجهود التى أتخذت للتغلب على هذا العجز عن طريق زيادة موارد الميزانية وضغط النفقات، ركزت على

مواجهة النتائج وليس الأسباب.[٢٧]

و يقع فى قلب الأزمة المالية ذلك النقص الحاد فى السيولة فى القطاع العقارى من الاقتصاد. فطبقًا للتقديرات الرسمية تم ما بين٧٥٪ و٨٥ ٪ من التعاملات فى هذا القطاع الاقتصادى بدون استخدام النقود، حيث تمت فى شكل المقايضة، أو عدم الدفع المشترك، أو باستخدام بدائل النقد. وهو ما أدى إلى الإرتفاع الرهيب فى تكاليف الصفقات، كما أنة يفسر أيضًا استحالة حدوث تحسن كبير فى جمع الضرائب على أساس الإجراءات الإدارية.فلا تستطيع أية سياسة ضريبية أن تحصل ضرائب من مؤسسات تتمثل أرباحها فى الفائض بين حساب المقبوضات وحساب المدفوعات. والعكس صحيح، فمن الواضح أنه لو تم التغلب على نقص السيولة فى القطاع العقارى من الاقتصاد، فسوف يتدفق كم هائل من الضرائب على ميزانية الدولة.

إن "لا نقدية" الاقتصاد هى واحدة فقط "على الرغم من أنها إحدى أهم السمات" من السمات الخاصة بالاقتصاد الروسى. فمن الحقائق المعروفة للمؤسسات التى تعمل فى ظل اقتصاد السوق الربحية الأصول الجارية، فى الظروف العادية، أقل من ربحية الأصول الثابتة. غير أن الوضع كان مختلفًا تمام الأختلاف لسنوات فى روسيا: فعائد الأوراق المالية الحكومية فى السوق كان أعلى بكثير من العائد فى مجال الإنتاج. وفى ظل تلك الظروف تضخ النقود، بالتأكيد من القطاع العقارى للاقتصاد إلى القطاع المالى، ولكن المؤسسات التى أظهرت قدرة رائعة على تجاهل قيود الميزانية استمرت فى العمل، فإذا أخذنا ذلك فى الحسبان، يتضح بجلاء عدم وجاهة الاقتراحات التى تقضى بإشباع مجال الإنتاج بالنقد.[٣٨]

إن طبيعة الاقتصاد الروسى كاقتصاد شبة سوق، تساعد على فهم أسباب ردود أفعالة، التى كانت أحيانًا شديدة الغرابة، تجاه الإجراءات المتعارف عليها فى السياسة المالية النقدية. فعلى سبيل المثال، هناك حقيقة معروفة فى اقتصاد السوق، ومؤداها أن ضغط نفقات الحكومة لا يمكن أن يؤدى إلى زيادة عجز

الميزانية.

إن الاعتراف بطبيعة الحال بوجود "شذوذ السوق الروسى" هو مجرد خطوة أولى. غير أن الأهم من ذلك هو اكتشاف العوامل التى أدت إلى ذلك. ويعتقد ألكسندر نيكييلوف أن أصول ذلك تكمن فى التشوة العميق لحقوق الملكية الذى حدث إبان " الإصلاحات الراديكالية ".

فمنشؤ تلك الإصلاحات تجاهلوا تمامًا مشكلة الإدارة المتعلقة والمتوائمة مع السوق لأملاك الدولة، مدخلين أنفسهم فى خصخصة قسرية بأى ثمن، وهو ما أدى إلى وضع كثيرًا ما وجدت إدارة المشروعات (سواء المملوكة للدولة أو الخاصة) نفسها فية تفتقر إلى السيطرة الفعالة للملاك. وقد نجم عن ذلك سلوك غير طبيعى للمؤسسات الروسية التى عادة ما تجاهلت قيود الطلب لتمويل المنتج فى مقابل عدم الدفع، أو البدائل غير السائلة للنقود، كما أن التجريد من الأصول فى المشروعات الحكومية أو الخاصة، وكذلك تجريم النشاط الاقتصادى ترجع كلها إلى نقص التشريعيات الملائمة فيما يتعلق بحقوق الملكية.[٣٩]

و المسلك غير الطبيعى للحكومة (سواء على المستوى الفيدرالى أو الإقليمى) هو أيضًا أحد المظاهر الخاصة بنظامنا الاقتصادى، وهو مظهر يفصح عن نفسة فى خرقة المنظم لألتزاماتة المادية (تأخر شديد فى دفع أجور الدولة، وأجور من يعملون فى مجال الميزانية والمعاشات)، وإرغام المؤسسات على توريد البضائع والخدمات للعملاء الذين لا يملكون مقابلها المادى. ولاشك فى أن ممارسة الحكومة لعدم الدفع كانت حاسمة فى جانب كبير من المتأخرات فى القطاع العقارى، ولكن الحقيقة أيضًا أن هذا المسلك الحكومى لو كان قد وقع فى اقتصاد سوق حقيقى لنجم عنة تفليسات بالجملة لتلك المؤسسات المتعاقدة مع الحكومة - وكذلك لمموليها -، ولكن ليس "انسحاب النقد" من القطاع العقارى من الاقتصاد.

عناصر جوهرية لإصلاح مالى دولى سليم

يذهب خوسية أنطونيو أوكامبو، إلى أن عدم الاستقرار المالى أبرز خصائص

الاقتصاد العالمى فى السنوات الأخيرة. كما اتخذت الأزمة المالية العالمية، التى بدأت فى آسيا فى منتصف عام ١٩٩٧، شكلا أكثر إثارة فى أعقاب إعلان روسيا بتأجيل سداد ديونها فى أغسطس ١٩٩٨، ثم سرعان ما امتد ذلك إلى أمريكا اللاتينية، وكانت الأزمة البرازيلية فى يناير ١٩٩٩. و على الرغم من عودة العديد من دول أمريكا اللاتينية إلى السوق منذ مارس ١٩٩٩ تشير إلى أنها استعادت وضعها بأسرع مما فعلت منذ اضطرابات أكتوبر١٩٩٧ وأغسطس ١٩٩٨، فإن ظروف السوق لم تعد إلى حالتها الطبيعية، حيث ظلت مرتفعة مع نقص سداد الديون المستحقة، والقروض الائتمانية. ولا ريب فى أنه سوف تكون هناك نوبات أخرى من عدم الاستقرار المالى فى المستقبل، مثلما كانت قبل الأزمة الآسيوية، ومثل الأزمة النقدية الأوروبية فى ١٩٩٢.

وقد أصبحت كلمتا "التقلب" و"العدوى" المصطلحات الأثيرة لدى المحللين الساعين لوصف جانبين محوريين من جوانب سلوك السوق المالية خلال الأزمة الأخيرة. ويشير المصطلح الأول إلى نزوع السوق المالية للدخول فى دورات من الانتعاش والكساد، حيث يتدفق رأس المال فى البداية ثم ينكمش أكثر مما توصى بة الأساسيات الاقتصادية. اما عن المصطلح الثانى، فإنه يشير إلى عجز السوق عن التمييز بدقة بين نوع مفترض وآخر. وعلى الرغم من أن هذه السمة قد نوقشت باستفاضة من حيث الدور الذى تؤدية فى الانهيارات المالية، فإنها عاملاً مؤثرًا بنفس القدر فى أثناء الانتعاشات الاقتصادية. ومع ذلك فإن آثارها المدمرة خلال أوقات الأزمة، تعد - بلا ريب - أبرز مظهر لخلل فى أداء السوق، على نحو ما تشهد بة سلسلة الأزمات المالية الطويلة التى تتعرض لها كل من الدول المتقدمة والنامية على السواء.(٤٠)

و توخيًا لإدارة عدم استقرار الأسواق المالية، أنشئت شبكات معقدة من المؤسسات على المستوى القومى، وكان ذلك بداية منذ الثلاثينيات من القرن العشرين، وقد عملت هذه المؤسسات كآليات وقائية، ووسائل فعالة لتلاشى آثار الأزمات المالية المزعزعة للاستقرار. وتضم " شبكة الأمان المالى" هذه كما تسمى أيضا، الوظائف التى يؤديها البنك المركزى، مثل الإقراض باعتبارها الملاذ الأخير.

والإشراف والتنظيم الماليين، وآليات تدخل الدولة للحيلولة دون انهيار الجهات المالية الوسيطة انهيارًا مخلاً، ونظم تأمين وضمان القروض الائتمانية، وإجراءات الإفلاس الملائمة للتعامل مع تراكمات الديون للجهات الاقتصادية غير المالية.

ولكن شبكات الأمان هذه لا تنجح دائمًا فى درء الأزمات المالية الوشيكة كلية، كما يتجلى ذلك فى مختلف الأحداث التى من هذا القبيل، والتى حدثت حتى فى الدول الصناعية المتقدمة. ومع ذلك، فمن الواضح أنها استطاعت أن تتنبأ بانهيارات مالية فى حجم وفداحة تلك التى وقعت فى العقود السابقة.

وهناك إجماع متزايد فى الأراء على أن الأزمات المالية الدولية، التى اجتاحت العالم مرارًا وتكرارًا فى العقود الأخيرة، تؤكد وتشهد على عدم وجود عملية ممثلة لبناء المؤسسات على المستوى العالمى، وبعبارة أخرى، فإن هناك اقتناعًا متناميًا بأن تكرار وفداحة هذه الاضطرابات يعد انعكاسًا للتباين الهائل القائم بين سوق مالية دولية معقدة ومتطورة بدرجة متزايدة، وإن لم تكن غير مستقرة بعد، وبين المؤسسات التى تنظمها. وقصارى القول، فإن " المؤسسات القائمة حاليًا ليست كافية للتعامل مع الكوكبية المالية ".

وعلاوة على قضايا التقلب والعدوى التى اتسمت بها التدفقات المالية الخاصة، فإن هناك ثلاث مشكلات أخرى للنظام الحالى، لها أهمية خاصة بالنسبة لدول العالم الأشد فقرًا، يجب تأكيدها والتشديد عليها. وأولى هذه المشكلات انخفاض التدفقات الرسمية، ولاسيما فى مساعدات التنمية الرسمية. فقد انخفض أكبر عناصرها الأساسية، وهو المساعدات الثنائية، انخفاضًا فعليًا طيلة هذا العقد. وبلغت فى عام ١٩٩٨ ما يقدر بنحو ٠,٢٢٪ من إجمالى الناتج القومى للدول الصناعية، وهو انخفاض كبير بالقياس إلى نسبة ٠,٣٥٪ من إجمالى الناتج القومى فى منتصف الثمانينيات من القرن العشرين. وبلغ هذا الانخفاض أشده فى حالة أكبر الدول الصناعية.(٤١)

و ثانية هذه المشكلات تراكم مديونية الدول الفقيرة المثقلة بالديون، والذى

يواصل إرهاقه للمجتمع الدولى إرهاقًا شديدًا.

أما ثالثة المشكلات، فهى تهميش الدول الأكثر فقرًا من حيث تدفقات رأس المال الخاص، فطيلة ذلك العقد، لم تجذب الدول ذات الدخول المنخفضة التى يعيش فيها ٤١٪ من سكان البلدان النامية، إلا ٦ ٪ من تدفقات رأس المال إلى العالم النامى، ونظرًا لإفتقار التدفقات الرسمية إلى الدينامية والفاعلية، فإنها لم تؤد إلا دورًا جزئيًا للغاية فى إعادة التوزيع.

والواقع، أن التناقض والتباين بين الاستجابة الإيجابية للمجتمع الدولى، وحشد برامج الإنقاذ لقلة من الاقتصاديات " الناشئة " أو الصاعدة، والتى بلغت أضعافًا عديدة من الموارد الشتوية لمساعدات التنمية الدولية، يعد مؤشرًا مزعجًا إلى العقلانية التى توزع بها تدفقات رأس المال العالمية، بل وحتى التدفقات الرسيمة.

درء الأزمة المالية وحلها

فيما يتعلق بإتقاء الأزمة وحلها، فإن أهم مجال للإنفاق يتصل بالحاجة إلى تحسين الإطار التنظيمى الذى تعمل فيه الأسواق المالية، وذلك بتقوية الممارسات التنظيمية والإشرافية والمحاسبية القديرة للنظم المالية على مستوى العالم، واتخاذ الحد الأدنى من المعايير الدولية فى هذه المجالات والمبادئ السليمة لأسلوب الإدارة، ثم تحسين المعلومات المقدمة للأسواق المالية.

ومن وجهة نظر الدول الصناعية، فإن القضايا الرئيسية تنحصر فى تنظيم وإشراف أكثر صرامة للمؤسسات والعمليات المضمونة بدرجة بالغة، أما من وجهة نظر البلدان النامية، فإن القضايا الرئيسية تتمثل فى ضرورة إعطاء أهمية أكبر للمخاطر المرتبطة بتراكم الالتزامات قصيرة الأجل بالعملة الأجنبية، والنمو الائتمانى السريع، وإلى جوانب الخلل، وسوء التوافق بين الأصول والالتزامات، وتقييم الأصول الثابتة باعتبارها ضمانًا إضافيًا فى أثناء أحداث تضخم الأصول.

والأهم من ذلك هو أن نأخذ فى الحسبان على نحو لائق الروابط والعلاقات

بين المخاطر المالية المحلية، والمتغيرات التى تطرأ على وسائل السياسة الاقتصادية الكلية، ولا سيما أسعار الصرف والفائدة. ومع ذلك، فإنه لا يزال هناك مفارقات وتناقضات فيما يتعلق بتحديد أى المؤسسات هى التى يجب أن توكل إليها المسئوليات المحسنة فى هذه المجالات، وفاعلية الإصلاحات المتناظرة معها، والأهمية النسبية التى يجب أن تعطى لها إزاء الإصلاحات التكميلية. (٤٢)

غير أن الإجماع العام المذكور آنفًا لم يكن مقرونًا بتأكيد مماثل على دور آليات المراقبة والتشاور الاقتصادية الكلية. وهذه القضية تعد حيوية وحرجة لكل من موجات الانتعاش والأزمات، ولكن الحاجة إلى دعم وتقوية الترتيبات الحالية بالغة الضعف تعتبر ماسة وجوهرية فى فترات الانتعاش بصفة خاصة، عندما تكون الأزمات الكبرى فى حالة الاختمار والتكوين. والواقع، أن تركيز المؤسسات الحالية - القومية والدولية على السواء - على الأزمات دون الانتعاشات يعد نقصًا وقصورًا قويًا، نظرًا لأنها لا تقدر الدور الوقائى الذى يجب أن يتمتع بة حق قدرة.

وكذلك، فإنة من الواضح أن العمل التوسعى المنسق فى أثناء الأزمات يعد أمرًا ضروريًا أيضًا، بل إنه يتحرك فى هذا الاتجاه، نظرًا لأن الأزمة الروسية ربما تكون هى السبب الأهم الوحيد للانتعاش الجزئى لأسواق رأس المال فى ١٩٩٩. كما أن عدم التمثيل الكافى للبلدان النامية يعد قصورًا آخر فى الترتيبات الراهنة. ومن ثم فإن مقترحات تعزيز المراقبة والتشاورات الاقتصادية الكلية يجب أن تكون مقرونة بتمثيل موسع للبلدان النامية فى أجهزة السياسة المتناظرة.(٤٣)

أما عن الركن الثالث لنظام، فهو توفير تمويل استثنائى محسن فى أثناء الأزمات لاتقاء وإدارة الأزمات المالية. وفى هذا الصدد، فإن الدروس المستفادة من الأزمات الأخيرة هى:

١ - إنه يجب توفير مبالغ على نطق واسع، وذلك على الرغم من أنه لا يتعين إنفاقها كلها إذا استعادت برامج المساندة الثقة فى السوق.

٢ - إن المخصصات المالية يجب توفيرها قبل، وليس بعد، أن تبلغ الإحتياطيات الدولية معدلات منخفضة انخفاضًا حرجًا.

٣ - إنه نظرًا لآثار عدوى الأزمات القوية، فقد يقتضى الأمر تمويلاً طارئًا حتى للدول التى لا تبدى اختلالات جوهرية. وقد اتخذت خطوات إيجابية فى هذا المجال خلال الأزمة الأخيرة، بما فى ذلك توسع ملحوظ لموارد صندوق النقد الدولى من خلال زيادة الحصص وترتيبات الاقتراض الجديدة، والتى أصبحت سارية المفعول نهائيًا فى أواخر ١٩٩٨، ثم إطلاق نافذة جديدة - فى ديسمبر ١٩٩٧ لتمويل احتياجات الاقتراض الاستثنائية خلال الأزمات، وإنشاء التسهيل الائتمانى الطارئ فى ابريل ١٩٩٩ لتوفير التمويل اللازم للدول التى تواجه عدوى الأزمات، رغم أن ذلك يتم وفقًا لشروط صلاحية باللغة الصرامة، ولا يزال هناك الكثير الذى يتعين عمله بالنسبة لتحسين التسهيلات القائمة، وبالنسبة لضمان أن تكون التمويلات الكافية متاحة ومتوفرة فى أوقات الأزمة.

ويواصل التمويل الطارئ اعتماده على التمويلات الثنائية، والمساهمات التى تدفع لصندوق النقد الدولى، والتى ربما تأتى فى شكل مبالغ مالية غير كافية، ومعرضة للأرجاء والتأخير نتيجة للمفاوضات السياسية المتعلقة بجمعها. وعلى ذلك، فإنه يتعين وضع وسائل وأدوات جديدة يمكن الاعتماد عليها على نحو أكثر من حيث ضمان بعض إمدادات مرنة من التمويل الطارئ فى أثناء الأزمات. ولعل الأفضل هو السماح بالمسائل الإضافية لحقوق السحب الخاصة.(٤٤)

و فقًا للظروف المالية الحرجة، على أن تنتفى هذه التمويلات حالما تعود الظروف المالية إلى حالتها الطبيعية. وهذا من شأنه أن يتيح لحقوق السحب دورًا معززًا فى التمويل العالمى، وهو مبدأ تنادى به البلدان النامية على نحو تقليدى وهناك بعض البدائل الأخرى، وهو الاستخدام الأكثر فاعلية لترتيبات المبادلة للبنك المركزى تحت قيادة صندوق النقد الدولى، أو بنك التسويات الدولية، والسماح لصندوق النقد الدولى بأن يجمع الموارد المطلوبة فى السوق.

و بالنسبة للركن الرابع من أركان النظام، فهو ضرورة الاتفاق دوليًا على

ترتيبات تأجيل سداد الديون، وهذه الآلية ضرورية وجوهرية لإدارة تراكمات الديون، وتحاشى المشكلات التى ينطوى عليها هروب رأس المال على نحو فوضوى، وضمان مشاركة ملائمة من جانب المقرضين بالقطاع الخاص فى عمليات الموائمة، ولقد كانت الحاجة إلى مثل هذه الآلية موضوع اتفاق بين الحكومات، ولكن لم يتخذ إجراء له شأن فى هذا الصدد نتيجة لمعارضة قوية لها من جانب القطاع الخاص. وينطوى الاستخدام الفعال لهذه الآلية على أربعة أمور:

أولا - لتجنب كل من التصرف حسب الأهواء والتمييز ضد الدول أو مجموعة الدول التى تنتهجه، فإن هذا الاستخدام الفعال يتطلب إقرارًا شاملاً "بشروط عمل جماعية" فى الإقراض الدولى. ويجب أن تتولى دول مجموعة السبع قيادة هذه العملية، كما أقترحت هى فى أكتوبر ١٩٩٨ م.(٤٥)

ثانيًا - يجب تشجيع " طلب المساعدة " بإعطاء الأفضلية للإقراض المقدم للدول التى تستخدم الإجراءات المتفق عليها خلال فترة سريان تأجيل السداد، وخلال فترة لاحقة " تطبيع " تدفقات رأس المال.

ثالثًا - يجب أن يكون لإعادة التفاوض بشأن الدين بموجب هذا الإطار، نطاق زمنى قصير ومتفق عليه أتفاقًا صارمًا، بحيث يجوز لسلطة دولية أن تحدد بعدة شروط إعادة الجدولة.

وأخيرًا وتحاشيًا لعمليات إعادة التفاوض المتكررة، وهى أشق وأصعب سمات عملية إعادة جدولة الديون فى السنوات الأخيرة، ناهيك عن الجزء المطلوب من الدين، فإن خدمة طرف آخر يجب تركها لتتوقف على الوفاء بشروط اقتصادية كلية معينة تحدد طاقة أو قدرة الدين مثل: (شروط التجارة، تطبيع الإقراض، والنشاط الاقتصادى).

و كانت أعقد وأشق جميع عمليات إعادة الجدولة فى العقود الأخيرة هى تلك العمليات المتعلقة بالدول المثقلة بالديون، حيث كانت مبادرة هذه الدول تسير ببطء نظرًا لتعقد العملية المطلوبة للتأهيل والصلاحية، والتعريف غير الكافى لمعدلات إمكانية مؤازرة الدين، والافتقار إلى التمويل الكافى.

و تصلح مبادرة كولونيا للديون الأخيرة للتغلب على بعض هذه المشكلات، من حيث إنها توفر تخفيفًا للدين أسرع وأعمق وأوسع نطاقًا. وعلاوة على معايير التأهيل والصلاحية المحسنة، والشروط الأكثر سخاءً، فإنه لابد بالطبع من أن يصبح التمويل الإضافى متاحًا على نحو فعال، ولاسيما أنه ضرورى - فى بيئة ندرة تمويلات مساعدات التنمية - ألا تزاحم الأموال المخصصة للدول الفقيرة المثقلة بالديون، مساعدات التنمية الرسيمة الجديدة، ناهيك عن تلك التى كانت قائمة من قبل، فإن هذا من شأنه أن يدعو للأسف، حيث إن التمويل الجديد تكملة ضرورية لتخفيف الدين، وليس مرجحًا قدرة هذا الأخير على أن يعجل بذاته، بنمو الاقتصادى فى الدول الفقيرة المرهقة بالديون.(٤٦)

تمويل التنمية

على الرغم من أن تمويل ميزان المدفوعات يعد مهما بالتأكيد للبلدان ذات الدخول المنخفة، فإن القضايا الرئيسية بالنسبة لها مرتبطة بالحاجة إلى ضمان تمويلات تنمية كافية من خلال مساعدات التنمية الرسمية والإقراض متعدد الأطراف، وبالنسبة أيضًا لاستحداث آليات تتيح لها الإسهام بمزيد من الفاعلية فى أسواق رأس المال الخاصة. ولا ريب فى أن المسار المعاكس لاتجاهات تدفقات " مساعدات التنمية الرسيمة "، ولا سيما تلك الناشئة فى الاقتصادية والصناعية، يعد القضية المحورية والحرجة فى هذا الصدد، فإنه من المهم ألا تزاحم الجهود المبذولة للنهوض بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، التمويلات الجديدة من "مساعدات التنمية الرسمية" فى ميزانيات الدول الصناعية. والواقع أنه فضلاً عن تقديم مبادرة أكثر طموحًا للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، فإن العالم فى حاجة بالفعل إلى مبادرة لمساعدات التنمية الرسيمة أكثر طموحًا وديمومة، وترمى إلى تلبية الأهداف المتفق عليها دوليًا على نحو فعال. ويجب أن تتسم هذه العملية بخصائص أساسية، وهى "ملكية" السياسات من جانب البلدان النامية، وهذه حقيقة تقتضى توجيها أقل من الخارج، وتشديدًا أكبر على بناء المؤسسات القومية. وهذه النقطة الأخيرة تقتضى بالتالى احترام الدور المحورى الذى يجب أن تتمتع به برلمانات وحكومات الدولة التى تتلقى المعونات فى المخصصات العالمية للمساعدة من خلال عمليات إعداد موزاناتها، وكذلك الدور الذى يجب

أن تقوم به تلك الحكومات فى توجية وإدارة المجالات التقليدية للسياسة العامة مثل: (السياسة الاجتماعية والبنية الأساسية).[٤٧]

و مع ذلك، فإنه من الأهمية بنفس القدر الإسراع فى نمو الإقراض متعدد الأطراف، إذ أن هذا الإقراض متعدد الأطراف، إذ أن هذا الإقراض سيواصل - نتيجة لتركز التدفقات الخاصة تركزًا شديدًا فى قليل من اقتصاديات "ناشئة " - القيام بدور مهم، حتى فيما يتصل بالدول ذات الدخل المتوسط. بل إن هذا الإقراض متعدد الأطراف سوف يستمر بصورة أوسع، فى القيام بدور رئيسى فى أربعة مجالات على الأقل:

١ - تمرير الأموال فى البلدان ذات الدخول المنخفضة.

٢ - توفير تمويل طويل الأجل للدول ذات الدخول المتوسطة والصغيرة، والتى ليس لديها مدخل مناسب إلى التمويلات الخاصة، نظرًا لافتقارها إلى تقدير عال الأهلية الائتمانية على نحو كافٍ، أو للتكاليف الثابتة التى ينطوى عليها ذلك.

٣ - العمل على أساس التوزان الدورى - المضاد للتقلبات فى تمويل أسواق رأس المال الخاصة.

٤ - تسهيل التحول إلى أشكال جديدة من التمويل الخاص، وعلاة على هذا كلة، لابد من أن نضبيف " القيمة المضافة" التقليدية للتمويل متعدد الأطراف: المساعدات الفنية المقرونة بالإقراض.

و تؤكد أولى المهام المذكورة آنفًا الدور الحيوى الذى سيواصل التمويل من هيئة التنمية الدولية فى إطار البنك الدولى للتعمير والتمية وبنوك التنمية الإقليمية وشبة الإقليمية، الدورالذى يقوم بة فى المستقبل القريب. بينما تشدد المهمتان الثانية والثالثة على الدور الذى سيواصل القيام بة التمويل التنموى الرسمى حتى بالنسبة للبلدان ذات الدخول المتوسطة. ومع ذلك، فإنه لا بد من تأكيد أهمية عدم الخلط بين توفير التمويلات الدورية المضادة، وتمويلات ميزان المدفوعات الطارئة والتى هى بالضرورة مهمة صندوق النقد الدولى. وعلى أية حال، فإن المتطلبات واسعة النطاق للتمويل المضاد للتقلبات الدورية للبلدان متوسطة الدخل

خلال الأزمات قد يزاحم التمويلات القديمة للبلدان الفقيرة، وهى النقطة التى شدد عليها رئيس البنك الدولى.[٤٨]

و من ثم، إذا لم يتوسع التمويل التنموى متعدد الأطراف توسعًا كبيرًا، فإن دورة كوسيلة مضادة للتقلبات الدورية سيكون محدودًا للغاية بالضرورة، وسيكون بالتأكيد ذا أهمية ثانوية بالقياس إلى دورية الأولين، ولا سيما توفير التمويل التنموى طويل المدى للبدان الفقيرة.

الأشتراطية إزاء "الملكية "

إن أكثر القضايا إثارة للجدل والخلاف وراء السيولة الدولية أو تمويل التنمية هى - بلا ريب - الاشتراطية Conditionality. و لقد كانت هذه القضية، فى حالة صندوق النقد الدولى، مجالاً رئيسيًا للخلاف والجدل منذ فترة طويلة. ومع ذلك فأن هذه القضية أصبحت خلال السنوات، ولاسيما نتيجة لحقيقة أن نطاق الاشتراطية أخذ يتسع تدريجيًا بحيث لا يشمل مجالات المؤسسات الدولية الأخرى فحسب، وأيضًا مجالات استراتيجيات التنمية الاقتصادية والاجتماعية المحلية، التى - كما أشار فريق العمل التابع للأمم المتحدة -" تستوجب بطبيعتها ذاتها أن تقررها لنا السلطات القومية الشرعية، على أساس اجتماعى عريض.[٤٩]

وهكذا، وحتى فى حال قبول مبدأ الاشتراطية - أو كما يعلن أحيانًا - "الدعم مقابل الإصلاحات " فإن هناك أسبابًا لابد أن تؤدى إلى مراجعة خصائص مثل هذه الاشتراطية. فالواقع أن المفهوم القائل بأن الاشتراطية تطبق على نحو يتجاوز ما يمكن أن يكون ضروريًا للصندوق لكى يؤدى وظائفة على نحو سليم، قد يسهم فى تقويض مشروعيته. ومن ثم، فإن هناك حجة قوية يمكن بناؤها وهى أن الطريق إلى استعادة الثقة التامة فى مبدأ الاشتراطية هو الوصول إلى اتفاق دولى مجدد حول الكيفية التى يجب استخدامه بها.

وهناك مبادئ عديدة يمكن عرضها فى هذا الصدد:

أولها - وجوب أن تكون اشتراطية صندوق النقد الدولى مقصورة على

السياسات الاقتصادية الكلية التى كانت فى نطاق مسئوليته فى الماضى، ويجب أن تستخدم عندما تكون السياسات التوسعية مرتبطة ارتباطًا واضحًا بظهور أو توليد اختلال اقتصادى كلى، أو عندما تحتاج الدولة إلى سحب موارد من صندوق النقد الدولى خارج نطاق بعض تسهيلات الاشتراطية منخفضة الآلية، إذا كان مصدر الخلل صدمة دولية، وقد يقتضى الأمر أيضًا إجراء إصلاحات تنظيمية واشتراطية محلية تتوخى الحرص والتدبر، ولكن يجب فى هذه الحالة إبرام اتفاقات موازية مع السلطات الدولية المتناظرة.

ثانيتها - وجوب أن تكون تسهيلات الاشتراطية المنخفضة متاحة بمقادير التسليم تمامًا بهذا المبدأ فى التسهيل الائتمانى الطارئ المتاح للدول التى تواجة عدوى الأزمات المالية.[٥٠]

ثالثا - هذه المبادئ هو وجوب ألا تستخدم شروط ائتمانية أكثر صرامة وتشددًا كاشتراطية تكميلية.

رابعتها- وجوب الاتفاق على القواعد الآلية عند إبرام اتفاقية مع الصندوق والتى يتم بمقتضاها تخفيف قيود برنامج المواءمة إذا أصبحت أدلة " التعجيز " جلية ومؤكدة.

أما آخرها فهو وجوب إجراء تقييم رسمى دورى ومنتظم لبرامج صندوق النقد الدولى، إما بواسطة قسم مستقل ذاتيًا من الصندوق (كما هو الحال فى البنك الدولى)، وإما بواسطة محللين خارجيين، كما يجب إدخال النتائج الرئيسية لهذه التقييمات، عندما يستعرضها مجلس الإدارة، صراحة فى ممارسات الصندوق المعتادة.

وهناك قضايا مماثلة لا بد من إثارتها فيما يتعلق بتمويل التنمية. فبالنسبة لهذه القضية، يخلص تقرير حديث للبنك الدولى يجعل نجاح الإقراض الهيكلى طبقًا لتقييم الخاص بالبنك، إلى أن الاشتراطية لا تؤثر فى نجاح أو فشل مثل هذه البرامج على الإطلاق. ومع ذلك - وطبقًا للتقرير نفسه - فإن فاعلية المساعدات ليست مستقلة أو منفصلة عن السياسات الاقتصادية التى تنتجها

الدول، ووفقًا للغة المألوفة الآن فى كتابات وأدبيات الملائمة (أى التزام السلطة القومية بها) الأمر الذى يهم فى هذا الصدد، فليس للاشتراطية أى إسهامات إضافية فى هذه الحالات، كما أنها غير فعالة بجلاء فى حالة الدول التى لا تنتهج سياسات سليمة.

ومن الغريب حقًا أن يصل البنك الدولى فى هذه الدراسة إلى النتيجة القائلة بأن الاشتراطية مبدأ جيد رغم كل شىء. ومن ثم، فإنه يرى أن "هذه الأشتراطية أمر له شأنه وقيمته حيثما تحظى الإصلاحات بمساندة محلية جدية، ولاسيما أن هذه الأشتراطية " لا يزال لها دور – وهو إتاحة الفرصة للحكومة لتلزم بالإصلاح، وتبرهن على جديته، ولكن لكى تتحق الفاعلية فى هذا الشأن، فإنه يجب التركيز على عدد محدود من الإجراءات المهمة حقًا ولا ريب فى أن هذا القول ينطوى على شىء من المفارقة والتناقض، إذا ما أخذنا نتائج التقرير الظاهرية التى تبدو عليها، بل إن الدراسة تثير الشكوك حول عقلانية الاشتراطية ذاتها، وهذه حقيقة تنطوى عليها بالفعل فكرة أن " ملكية " السياسات الاقتصادية قضية جوهرية رغم كل شىء.[٥١]

إن الجدل بشأن الأشتراطية إزاء الملكية يعد حقًا مسألة ضرورية وجوهرية بالنسبة لأهداف الديمقراطية الأوسع نطاقًا على مستوى العالم، فمن الواضح أنه لا معنى فى تعزيز الديمقراطية، إذا كانت عمليات التمثيل والمساهمة أو المشاركة على المستوى القومى ليس لها دور فى تحديد ورسم استراتيجيات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وكذلك مزيج السياسة الخاصة الذى يتحقق من خلالة الاستقرار الاقتصادى على المستوى الكلى. وربما تكون هذه الأمور غير فعالة نسبيًا، وتعوزها عملية الدعم السياسى، إذا قامت المؤسسات أو وكالات المعونات الدولية فى الدول الصناعية بهذا الدور.

الفصل الثالث

الهجرة الدولية
فى
القرن الحادى والعشرين

لقد ظهرت الهجرة الدولية، خلال النصف الثانى من القرن العشرين، كواحدة من العوامل الرئيسية فى التحول الاجتماعى والتنمية الاجتماعية فى جميع مناطق العالم، بل إن أهميتها تبدو مهيأة للتعاظم فى القرن الواحد والعشرين، وذلك مع تنامى الحراك السكانى فى حجمه، واتخاذه أشكالاً جديدة، وتعد الهجرة نتيجة لاندماج المجتمعات المحلية والاقتصاديات القومية فى علاقات عولمية، كما أنها فى الوقت ذاته سبب لمزيد من التحولات الاجتماعية فى كل من الدول المرسلة والمستقبلة للمهاجرين.

ففى المجتمعات التقليدية، كان كثير من الناس ينفقون حياتهم كلها فى مسقط رأسهم، سواء أكان قرية أم حيًا من الأحياء، فإن الهجرة آخذة فى أن تصبح بدرجة متزايدة أمرًا شائعًا ومألوفًا حيث ينتقل الناس، سعيًا وراء الأمن، وتحقيق معيشة أفضل، من القرى إلى المدن، ومن منطقة إلى أخرى فى موطنهم أو بين الدول والقارات، بل وحتى هؤلاء الذين لا يهاجرون، فإنهم يتأثرون كأقارب أو أصدقاء أو ذرية للمهاجرين أو من خلال تجارب التغير فى مجتمعهم نتيجة لرحيل الجيران أو وصول قادمين جدد.

وكثيرًا ما تكون الهجرة نتيجة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وبالتالى فإنها قد تسهم فى المزيد من التنمية، وتحسين الظروف الاقتصادية والأجتماعية، أو قدَ تسهم - خلافًا لذلك - فى استمرار الركود والتفاوت. ومن ثم، فإن الشئ الكثير يتوقف على طبيعة الهجرة، وعلى الإجراءات التى تتخذها الحكومات وغيرها من الضالعين المعنيين الآخرين. إن الهجرة تساعد على تآكل الحدود التقليدية من اللغات والثقافات والجماعات العرقية والدول القومية ومن ثم، فإنها تتحدى التقاليد الثقافية والهوية القومية، والمؤسسات السياسية، وتسهم فى

إضعاف استغلال الدولة القومية.

تعريفات الهجرة

تعنى الهجرة عبور حدود وحدة سياسية أو إدارية لمدة معينة إلى أدنى حد ممكن، وتشير الهجرة الداخلية إلى الانتقال من منطقة ما (إقليم أو مقاطعة أو وحدة محلية) إلى منطقة ما (إقليم أو مقاطعة أو وحدة محلية) إلى منطقة أخرى داخل دولة واحدة . أما " الهجرة الدولية "، فتعنى عبور الحدود التى تفصل دولة ما من حوالى ٢٠٠ دولة عما عادها من دول أخرى. ويرى كثير من الباحثين أن الهجرة الداخلية والهجرة الدولية جزء من نفس العملية ذاتها وأنه يجب تحليلهما معًا.(١)

فالتقسيمات الجامدة والصارمة يمكن أن تكون مضللة: إذ أن الهجرة الدولية قد تكون عبر مسافات قصيرة، وبين شعوب متماثلة ثقافيًا مثل: (ما يحدث بين الفلبين وجزيرة صباح فى ماليزيا)، بينما يمكن أن تشمل الهجرة الداخلية مسافات شاسعة، وتجمع بين شعوب مختلفة جد الاختلاف مثل: (تنقلات الأقليات الوطنية من مناطق غرب الصين إلى مدن الشرق). وفى بعض الأحيان، نجد أن الحدود هى التى "تهاجر" بدلا من الأشخاص محولة بذلك المهاجرين الداخليين إلى مهاجرين دوليين، وعلى سبيل المثال، فإن تفكك الإتحاد السوفيتى السابق، قد حول الملايين من المهاجرين الداخليين إلى أجانب فى الدول التى خلفت الاتحاد السوفيتى.

إن العمليات العظمى لعمليات عبور الحدود لا تنطوى على الهجرة:- فمعظم المسافرين أما سائحون أو رجال أعمال يقومون بالزيارة وليس فى نيتهم الإقامة لفترة طويلة. إذ أن الهجرة تعنى الإقامة لفترة معيشية إلى أدنى حد ممكن – من ستة أشهر إلى سنة واحدة مثلاً. ولذلك فإن معظم الدول لديها عدد من الفئات

التى تحددها سياستهاوإحصائياتها المتعلقة بالهجرة.

فأستراليا - مثلا - تميز بين المهاجرين الدائمين أو المهاجرين المؤقتين على المدى الطويل الذين يقيمون لمدة ١٢ شهرًا على الأقل للعمل عادة، أو لأعمال تجارية، أو التعليم، والزائرين المؤقتين على المدى القصير. ومع ذلك، فإن أستراليا تعتبر " دولة هجرة تقليدية " نظرًا لتقاليدها المتعلقة ببناء الأمة من خلال الهجرة. ومن ثم فإن جميع المناقشات العامة تقريبًا تنصب على الهجرة الوافدة الدائمة وتركز عليها.

وهناك دول أخرى تفضل النظر إلى الهجرة على أنها مؤقتة بالضرورة. فعندما بدأت الجمهورية الاتحادية الألمانية فى استخدام ما يطلق عليهم وصف "العمال الضيوف" فى الستينيات سمحت لبعضهم بالدخول لبضعة أشهر فقط بصفتهم "عمال موسميين" بيّنما حصل آخرون على تصاريح إقامة لمدة عام، ومع مرور الزمن، أصبح الحد من الإقامة بإحكام أمرًا عسيرًا: - إذ حصل الذين كانوا مقيمين لمدة معينة على تصاريح إقامة مدتها عام، ثم خمس سنوات، ثم لفترات غير محدودة فى النهاية.

وتبرز هذه التفاوتات الحقيقة القائلة بأنه ليس هناك معيار موضوعى لتعريفات الهجرة:- فهى ناتجة عن السياسات التى تنتهجها الدولة استجابة لأهداف سياسية واقتصادية ومواقف عامة. فالهجرة الدولية تنشأ فى عالم مقسم إلى دول قومية، حيث لا يزال البقاء فى دولة المنشأ أو الأصل يعتبر هو المبدأ والمعيار، وأن الانتقال إلى بلد آخر انحراف عن ذلك. وهذا هو ما يفسر سبب اعتبار الهجرة مسألة ذات إشكالية معقدة: مسألة يجب السيطرة عليها أو حتى كبح جماحها، لأنها قد تتمخض عن تغيير لا يمكن التنبؤ به.(٢)

أسباب الهجرة

هناك عدد وافر من الكتابات التجريبية والنظرية عن أسباب الهجرة، والتى لا يمكن استعراضها عن أسباب الهجرة، حيث إن الهجرة الدولية جزء لا يتجزأ من العولمة التى قد تتسم وتتميز (بتوسيع وتعميق وتسريع الترابطية -INTERCON

NECTEDNESS على مستوى العالم (فى جميع مناحى الحياة الاجتماعية المعاصرة). وإن المؤشر الرئيسى للعولمة هو الزيادة السريعة فى التدفقات العابرة للحدود بكل صنوفها: المال والتجارة والأفكار والتلوث والمنتجات الإعلامية والناس.

وإن البنية الرئيشية التى تنظم كل هذه التدفقات العابرة للحدود بكل صنوفها: المال والتجارة والأفكار والتلوث والمنتجات الأعلامية والناس. وإن البنية الرئيسية التى تنظم كل هذه التدفقات هى " الشبكة العابرة للحدود القومية "، والتى يمكن أن تتخذ شكل الشركات العابرة للحدود القومية، أو الأسواق العولمية والمنظمات الحكومية والأهلية الدولية، أو المؤسسات الجنائية العالمية، أو الطوائف الثقافية العابرة للحدود القومية ومن ثم، فإن الأداة أو الوسيلة الأساسية هى "تكنولوجيا المعلومات والأتصالات الحديثة"، بما فى ذلك الإنترنت، ووسائل الاتصالات الهاتفية المتقدمة، والسفر جوًا بتكاليف زهيدة.

و إذا كان أصحاب السلطة الاقتصادية والسياسية يرحبون بتدفقات رأس المال والسلع، فإن الهجرة الوافدة والفروق الثقافية ينظر إليها كتهديات محتملة للسيادة والهوية القومية، وتسعى حكومات وحركات سياسية كثيرة إلى الحد منه وتقييدها. ومع ذلك، فإن الحقيقة الواقعة هى أن الحراك السكانى مرتبط ارتباطًا لا فكاك منه بالأنواع الأخرى للتدفقات العابرة للحدود.

أن أشد أسباب الهجرة جلاء هو التفاوت فى مستويات الدخل والعمل والرعاية الاجتماعية بين المناطق المختلفة. كما أن الفروق فى الأنماط الديموجرافية فيما يتعلق بالخصوبة، والوفيات والتركيبة العمرية، ونمو القوة العاملة تعد أيضًا عوامل لها أهميتها وطبقًا للنظرية الأقتصادية الكلاسيكية الجديدة، فإن السبب الرئيسى للهجرة هو جهود ومساعى الأفراد لتوسيع نطاق دخلهم، وذلك بالانتقال من الاقتصاديات ذات الدخل المنخفض إلى اقتصاديات الدخول المرتفعة ومع ذلك، فإن أسباب الهجرة الدولية معقدة كل التعقيد.[٢]

فتحركات الهجرة قد تبدأ وتنظمها مؤسسات قوية، بينما رقابة الدولة

للحدود تخلق الحواجز والعوائق أمام قوى السوق، وهناك نهج اقتصادى بديل يقدمه "الأقتصاد الجديد للهجرة العمالية"، والذى يرى أن الهجرة لا يمكن تفسيرها بمجرد الفروق فى الدخل بين دولتين، وإنما تفسر أيضًا بعوامل أخرى، مثل: (فرص العمل الآمنة، وإمكانية الحصول على رأس المال للنشاط الاستثمارى، والحاجة لأى إدارة المخاطرة على فترات طويلة.

فقرارات الهجرة لا يتخذها الأفراد وحدهم، وإنما هى كثيرًا ما تمثل الاستراتيجيات الأسرية لزيادة الدخل وفرص البقاء، ولا يمكن فهم استخدام التحويلات للاستهلاك والاستثمار فهمًا تامًا إلا من خلال نهج يعتمد على "اقتصاد عائلى كامل" . ومن ثم فإنه لا توجد علاقة مطلقة بين الفقر والهجرة النازحة. فحركات الرحيل من أكثر المناطق فقرًا، ربما تكون نادرة، لأن الناس يعوزهم رأس المال الاقتصادي اللازم للسفر، ورأس المال الثقافى المطلوب، لكى يصبحوا على دراية بالفرص فى أماكن أخرى، ورأس المال الاجتماعى أو الشبكات الضرورية للتوفيق فى الحصول على عمل والتكيف مع بيئة جديدة، ومع ذلك، وفى حالة وقوع كارثة (مثل الحروب أو التدهور البيئى)، والتى تدمر الحد الأدنى لمستويات المعيشة والرزق، فإن أشد الناس فقرًا، قد يجدون أنفسهم مجبرين على الهجرة، فى ظل ظروف بالغة السوء.

وهكذا فإن الهجرة معلول للتنمية، وعلة لها. فالتنمية تؤدى إلى الهجرة لأن عمليات النهوض الاقتصادى والتعليمى تجعل الناس قادرين على البحث عن فرص أفضل فى أماكن أخرى. وتدل البحوث على أن جماعات الدخل المتوسط فى الدول النامية هى الأرجح من غيرها فى الهجرة. فكلما ارتفع الدخل اتجهت الهجرة إلى الانخفاض.

النظريات السوسيولوجية فى تفسير الهجرة

مع بداية عصر الهجرة الجماعية منذ ما يزيد على قرن سابق، جاهد الدارسون فى سبيل تقديم تفسيرات عامة لظاهرة الهجرة البشرية، مجردة تقريبًا من دلائلها المحددة. وقد كانت علوم الاقتصاد والاجتماع والجغرافيا أكثر

فروع العلم ملائمة لهذه الأفكار، ولكنها لم تكن الوحيدة بأى حال من الأحوال، وكانت نتيجة مثل هذه الجهود مجرد نماذج وإطارات تحليلية، ومداخل فكرية، وتعميمات تجريبية، وأفكار مبسطة، ونادرًا ما كانت نظريات حقيقية.

و بعض هذه التفسيرات لم تنبع أساسًا لتفسير الهجرة، ولكنها ولدت لتفسير جوانب أخرى من السلوك البشرى، بحيث تم استخدامها وتطويعها بعد ذلك لتفسير الهجرة. ولم تكن الجهود التى تبذل من أجل بناء نظرية فى هذا الصدد جهودًا تراكمية، فالتاريخ الحديث نسبيًا للتنظير للهجرة يأخذ شكل أطر ونماذج ونظريات منفصلة وغير مترابطة بوجه عام أكثر منها سلسلة تراكمية من المساهمات من المساهمات التى تقوم على كتل أو مجموعات سابقة. (٤)

و إذا كان نجاح مثل هذه الجهود يقاس بمدى قدرتها على بناء نظرية عامة للهجرة، وإذا ما كان من السهل الاستنتاج بأن أيًا من هذه النظريات لم تكن ناجحة، فإنه فى الواقع لا يوجد شىء بهذا الشكل يمكن أن يطلق عليه نظرية عامة للهجرة، ومن المشكوك فية كل الشك، أن يكون هذا مقياسًا جيدًا، حيث إن مستوى التجمعات التى يمكن أن تعمل عندها مثل تلك النظرية المحيطة والشاملة يجعلها غير ذات فائدة للاستخدامات العلمية.

فالهجرة من التنوع والتعدد بمكان يجعل من الصعب تفسيرها بنظرية منفردة. وينبغى تقييم الجهود لبناء أو وضع نظرية، على أساس مدى قدرتها على توجيه البحوث، وتقديم فروض قوية لاختبارها فى مواجهة شواهد أو قرائن تجريبية، ومدى إسهامها فى تقديم فهم أفضل لجوانب وأبعاد وعمليات معينة للهجرة.

التفسير الكلاسيكى الجديد

أحدثت عمليات النمو الاقتصادى السريع والمتواصل، والتدويل المتزايد للأنشطة الاقتصادية، وسقوط الاستعمار، والعمليات الطارئة للنمو الاقتصادى فى العالم الثالث، والتى جرت خلال الربع الثالث من القرن العشرين، أحدث كل هذا تكثيفًا للهجرة داخليًا ودوليًا، واتجه التفكير فى مجال الهجرة فى ذلك الوقت

إلى توضيح كل من المناخ الشامل للفترة أو الحقبة، إلى جانب السمات أو الخصائص لتدفق الهجرة، وليس من المستغرب أن تأتى الإسهامات الرئيسة للتنظير للهجرة فى هذه الفترة من علماء الاقتصاد. فالمبدأ العام للدوافع الاقتصادية للهجرة قد سبق إقرارها، والاعتراف بها من جانب لافنستاين منذ عدة عقود سابقة، لقد كتب قائلاً "إن القوانين السيئة والظالمة والضرائب المثقلة، والمناخ غير المواتى، والظروف الاجتماعية المحيطة غير المتجانسة، بل والقسر (تجارة الرقيق، والانتقال) ، كل هذا أدى إلى وجود الهجرة، وما زال يؤدى إلى تيارات من الهجرة، إلا أنه لا يمكن مقارنة أى من هذه التيارات من حيث الحجم بتلك التى تنشأ عن الرغبة الداخلية لدى معظم الناس للارتفاع بأنفسهم من النواحى المادية. وقد كان لهذه الأولوية اليد العليا فى الربع الثالث من القرن العشرين، بعد الفترة المحمومة للاستيطان الجماعى للشعوب المشردة أو المرحلة، وتسوية الحدود الجديدة التى أعقبت الحرب العالمية الثانية .(٥)

إن السلف المباشر للنظرية الكلاسيكية الجديدة، وربما المثل الأول بحق للتفسير النظرى للهجرة، هو النموذج الوارد فى كتاب آرثر لويس "التنمية الاقتصادية مع فرص غير محدودة للعمل" وهو نموذج مؤثر للتنمية فى الاقتصاد المزدوج ، الذى تلعب فيه الهجرة دورًا محوريا، والاقتصاديات المزدوجة هى اقتصاديات فى التنمية، وعادة ما تكون فى إطار ما بعد المرحلة الاستعمارية التى يتعايش فيها القطاع الحديث والمتصل بالعالم الخارجى مع قطاع تقليدى يعتمد على مورد رزق من الزراعة للبقاء على قيد الحياة.

وعندما يتسع القطاع الحديث، يأخذ العمالة من القطاع التقليدى الذى يمثل الحد الأدنى لهامش الانتاجية. لقد قدر لويز أنه هناك فارق يقدر بحوالى٣٠٪ يمكن أن يوجد بين الأجور فى القطاعين، وأن هذا الفرق يمكن أن يكون كافيًا لدفع العمال إلى التحرك وبالنسبة للقطاع المتقدم الذى يملك تحت تصرّفه عروضًا غير محدودة من العمالة المهاجرة، يمكنه أن يتوسع، بينما يحتفظ بالأجور منخفضة، وبذلك يضمن معدلا عاليًا من الربح. أما بالنسبة للقطاع التقليدى فالهجرة إلى الخارج هى السبيل الوحيد للتخلص من الفائض من العمالة، وأن

تصل فى عملية الإنتاج إلى أعلى معدلات المردود الرأسمالى، وتشكل بذلك الشرط المسبق للصعود فى عملية التنمية بعيدًا عن التخلف الاقتصادى وعلى هذا، ففى نموذج لويس تعد الهجرة وسيلة جوهرية للتنمية الاقتصادية ككل، مستغلة قدرة وإمكانية النمو المرتبطة بالتفاوت الاقتصادى ويستفيد من ذلك كل الاستفادة كل من القطاعين التقليدى والحديث، المُصدر والمُتلقى.

وعلى الرغم من أن لويس وضعه نفسه فيما كان معروفًا فى ذلك (بالاقتصاد التنموى)، فإن نموذجه قد تضمن باختصار العناصر الأساسية للنماذج المتوازنة، التى قد تسود العلوم الاجتماعية، والتنظير عن الهجرة فى داخلها فى العقدين المقبلين على الأقل. إلا أنها لم تكن فى المقام الأول نظرية للهجرة ولكنها نموذج للتمية.

إن أول نظرية عن الهجرة، وربما الأكثر تأثيرًا حتى الآن، هى نظرية الهجرة النابعة عن الاقتصاد التقليدى الجديد، القائم على تلك العقائد المألوفة، مثل: الاختيار الرشيد، وتغليب المنفعة، والعائد المتوقع الصافى، وعامل التحرك، والفروق فى الأجور، ولا يمكن لموضوع الهجرة أن يتجاهل أى قالب من القوالب المتعددة الأوجه، الذى يمكن أن يطبق على عدة أبعاد من السلوك البشرى، والذى مازال تأثيره يتدفق على الاقتصاد والعلوم الاجتماعية الأخرى، والتى تبدو متوائمة مع الطبيعة.(٦)

و النظرية على بساطتها ورشاقتها وقرابتها للمنطق، لها ميزة منظور مصغر لصناعة القرار على مستوى الفرد بنظيرة المكبر من المحددات الهيكلية. فعلى المستوى المبكر هى نظرية عن إعادة التوزيع المكانى لعوامل الإنتاج استجابة للأسعار المختلفة نسبيًا. وتنتج الهجرة عن التوزيع الجغرافى المتفاوت للعمل ورأس المال. ففى بعض الدول أو الأقاليم هناك ندرة فى العمل بالمقارنة لرأس المال، وسعره - بينما فى دول أو أقاليم أخرى يكون العكس هو الحاصل، ونتيجة لذلك ينزع العمال إلى الذهاب من البلاد أو الأقاليم ذات العمالة الوفيرة والأجور المنخفضة إلى البلاد ذات العمالة النادرة والأجور العالية. وهم بذلك يسهمون فى

إعادة توزيع الإنتاج، وفى معادلة الأجور بين الدول فى المدى الطويل، مصححين عدم المساواة الأصلية. وبذلك يمكن أن يستخلص من ذلك أنه من وجهة النظر الكلاسيكية، الأصل فى الهجرة، هو البحث عن التفاوت فى معدلات الأجور بين الدول، الذى يعكس بدورة التفاوت فى الدخل ودرجة الرخاء.

وسوف تسبب الهجرة فى القضاء على الاختلاف فى الأجور، الأمر الذى سوف يؤدى بالتالى إلى التوقف عن الهجرة . وتعطى الطبعة المصغرة للنظرية الكلاسيكية الجديدة، الأسباب وراء توجه الأفراد إلى الاختلافات الهيكلية بين الدول أو الأقاليم والشروع فى الهجرة. فالهجرة تنتج عن قرارات فردية يتخذها ممثلون راشدون يسعون إلى قرارات فردية يتخذها ممثلون يسعون إلى تحسين حالتهم بالتنقل إلى أماكن يحصلون فيها على مقابل لعملهم أعلى مما يحصلون عليه فى أوطانهم، بمعدل يكفى لتعويض التكاليف الملموسة وغير الملموسة المترتبة على التنقل، فهو إذًا فعل فردى وتلقائى وطوعى يقوم على المقارنة بين الوضع الحالى للفاعل والربح الصافى المتوقع من التنقل، وينتج عن حساب التكلفة والربح، ويتبع ذلك أن المهاجرين ينزعون إلى الذهاب إلى الأماكن التى يتوقعون الحصول فيها على مقابل صافى أكبر بعد التمعن فى كل البدائل المتاحة. وتشكل الهجرة نوعًا من الأستثمار فى الرأسمال البشرى بقدر ما تعنيه من استهداف بعض التكاليف للحصول على مقابل أعلى من العمل.(٧)

تحدى الواقــع المتغــير

إن المشكلات المعاصرة للنظرية الكلاسيكية الجديدة عن الهجرة لا تنبثق فى المقام الأول من عدم كفايتها كنظرية، ولكن بالأحرى من الصعوبات التى تعانيها للتصالح مع الواقع.

فالحقيقة الأولى التى تعاكس التفسير الكلاسيكى الجديد بطرحها السؤال الذى مفاده، لماذا لا يقدم على الهجرة إلا قلة من الناس، مع معطيات الاختلافات الضخمة فى الدخل والأجور، ومستويات الثروة القائمة بين الدول، ويمثل هذا بكل وضوح نقطة ضعف النظرية الكلاسيكية الجديدة، فإذا كان انسياب الهجرة

بين الدول يسير وفق قواعد النظرية الكلاسيكية الجديدة، فإن عدد المهاجرين الدوليين ينبغى أن يكون أضعاف العدد المحصل فى الواقع. والحقيقة أن التفاوت الاقتصادى عامل مهم بلا شك، ولكنه غير كافٍ على الإطلاق لانسياب الهجرة، فهو لا يقدم فى الواقع تفسيرًا كبيرًا فى الوقت الراهن.

و المشكلة الثانية المتعلقة بهذه النظرية، هى عدم قدرتها عل تفسير الجوانب المختلفة من الهجرة. فهى فى حد ذاتها تعجز عن تفسير سبب وجود معدلات عالية نسبيًا من الهجرة إلى الخارج فى بعض الدول، فى حين لا توجد هذه المعدلات العالية فى دول أخرى متشابهة فى بنائها الهيكلى. ويمكن أن يقال نفس الشىء بعد إجراء التغييرات الضرورية اللازمة على معدلات الهجرة المختلفة فى الدول المستقبلة. كما أن النتيجة الطبيعية المعقولة كالتى يمكن أن نستخلصها من هذه النظرية، وهى أن حجم الهجرة بين مجموعتى المناطق المراسلة والمناطق المستقبلة ينبغى أن تبقى على نوع من التناسب مع المدى الذى يصير عنده عدم التوازن الاقتصادى الذى يفصل بينهما غير سليم.

وترجع هذه العيوب فى التفسير الكلاسيكى الجديد للهجرة - دون شك - إلى حد ما إلى البعد الأحادى للتفسير، وبالدقة إلى عزل البعد السياسى من الصورة فى وقت وصل فيه هذا البعد إلى القمة. فنظرًا لأن النظرية الكلاسيكية الجديدة فى جوهرها نظرية التحرك بين عوامل الإنتاج طبقًا للأسعار النسبية، فهى نظرية عندما لا تكون غير قادرة للتصالح مع هذا العالم. تختلف وتصبح هذه النظرية فى خلاف متزايد عندما لا تكون قادرة على التوافق مع هذا العالم الذى يعج بالحواجز التى تعوق بقسوة حركة العمل. (٨)

وبكل تأكيد فإن النظام الدولى المعاصر، الذى يعد فيه التداول الحر للعمال استثناء، ويكون التقييد هو القاعدة، لا يتسق مع صورة المحيط المثالى الذى يتحرك فيه الأفراد بحرية وبتلقائية، لملاحقة مصالحهم الشخصية، وتحقيق أقصى منفعة، فسياسات منع الدخول المعممة تحد من التحرك، وتعوق المهاجر المقبل بنسبة يصعب تأكيدها، وإن كان ذلك من المرجح بدرجة كبيرة، فهذا العامل

من الناحية النظرية - فى حالة إمكانه التغلب على قيود الدخول - يمكن تضمينه فى حسابات الهجرة القادمة. باعتباره تكلفة إضافية ومدعاة لزيادة الشك فى الاستثمار الذى تنطوي علية الهجرة.

ولكن تأثيرها من الناحية العملية يعتبر ساحقًا إلى درجة أنه يجرد النظرية من أى فائدة. صحيح أن كل شىء تقريبًا يمكن ترجمته بحساب التكلفة والربح، كما أنة يمكن أن تضاف إليه القيمة بلغة المال، ولكن ثمن مثل هذا الجهد غالبًا ما يكون لا علاقة له عمليًا، بل إنه يكون أقرب إلى الحشو الذى لا لزوم له بالنسبة لفكرة أن الناس تنتقل لتحسين مستواها. إذ أنه غالبًا ما تكون تكلفة التغلب على عوائق الدخول من الصعوبة من إلى درجة تثنى أغلبية أولئك المرشحين للهجرة عنها إذا كانت الاعتبارات الاقتصادية دون غيرها هى المحك الرئيسى.(٩)

وفى الحالات التى لا يمكن عندها التغلب على هذه العوائق فيكون لا معنى لتفسير قرار البقاء على أساس حسابات النظرية الكلاسيكية الجديدة، وعلى ذلك، فإن العوامل السياسية الآن تعد أكثر تأثيرًا من عوامل الاختلاف فى الأجور فى تحديد التحرك أو السكون.

ويمكن تفسير الانتقاء فى الهجرة بلغة الامتيازات القانونية، أو الخصائص الشخصية فى حالة التحركات بدون وثائق أكثر منه بلغة الفروق فى الأجور. وبناء على ذلك فعند تطبيق التحركات الدولية فى العالم المعاصر يترنح التفسير الكلاسيكى الجديد بين ما هو واضح وما هو غير واقعى.

المركب المعاصر

فى الربع الأخير من القرن العشرين، أصابت الهجرة الدولية متغيرات عميقة، من بينها أن الانسيابات أصبحت أكثر عالمية، وغير متجانسة فى تشكيلها. وقد حلت آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية محل أوروبا كإقليم رئيسى للمصدر الأصلى. كما تغير كل من الحجم النسبى لطلب العمل وطبيعته فى المجتمعات المستقبلة. وتفاقمت سياسات الدخول المقيدة، وصارت فى المقدمة إشكالاً جديدة

من الهجرة القائمة على الحصول على مؤهلات. واكتسبت الانسيابات بدون وثائق، والتحركات غير القانونية، مزيدًا من البروز، وأصبح الاندماج الاجتماعى فى المجتمعات المستقبلة أقل نمطية.

وأخيرًا فقد ظهرت أماكن ومجتمعات عبر وطنية. وهناك علامات تنبئ بأن الهجرة الدولية، قادمة على عصر جديد، ونظرًا لأن النظريات عادة ما تتبع الحقائق فقد تبشر هذه التغيرات كذلك باقتراب عصر جديد فى طريقة التفكير عن الهجرة. ويتضاعف تأثير مثل هذه التعديلات من حقيقة أن وقع الهجرة الدولية يبدو الآن مسيطرًا على التفكير حول الهجرة الدولية، بينما كان فى الماضى يعكس غالبًا الهجرة الداخلية.

و نتيجة لزيادة الاهتمام بالهجرة والواقع المختلف والمتزايد فى التعقيد، قد نشأت من جديد سلسلة من المداخل الفكرية والنظرية، أو تم تنشيطها بجو جديد، أو جىء بها لممارسة دورها ومواءمتها وتكييفها مع مجالات أخرى من السلوك. وبحق بأنها بدلا من أن تكون نظريات جديدة عن الهجرة بمعناها كنظريات - فهى إما صياغات معدلة لمواقف سابقة، إما تطويعات لإطارات نظرية بنيت لأغراض مختلفة، فهى لا تصل إلى صيغة جديدة، ولكنها بالأحرى تشكل منمنمات ملونة ومتنوعة.(١٠)

الاقتصاديات الجديدة لهجرة العمالة

إحدى هذه النظريات الجديدة، والتى ربما تكون أكثرها اختصاصًا بموضوع الهجرة، ألا وهى "الاقتصاديات الجديدة للهجرة من أجل العمل" والتى نشأت عن تراث الكلاسيكية الجديدة، وحيث إنها مرتبطة أساسًا باسم أوديد ستارك ODED STARK . يمكن أن ينظر إليها باعتبارها نقدًا داخليًا لتفاصيل الصيغة المصغرة للنظرية الكلاسيكية الجديدة أو مغايرة عنها تصقلها وتثريها بعدد من التعديلات والإضافات.

وهى تشترك مع الأخير فى حجر زاويتها الأساسى، واختيارها الرشيد، ولكنها تختلف عنها فى أن الفاعل الذى يسعى إلى تعزيز المنفعة هو الأسرة، أكثر منه

المهاجر بمفرده. فالهجرة استراتيجية أسرية تتوافق مع تنويع مصادر الدخل أكثر منها مع تحقيق أقصى دخل، وذلك للإقلال من المخاطر - مثل البطالة، وفقدان الدخل، أو الإفلات من المعاناة، وذلك مع معطيات العيوب التى عادة ما تصيب أسواق الاعتمادات المالية والتأمينات فى البلاد المستقبلة. وطالما يهدف المهاجرون إلى تعظيم الدخل ، فهم لا يفعلون ذلك بالضرورة بالمعنى المطلق ، ولكن نسبيًا لأسر أخرى فى مجموعتها المرجعية، وهكذا يمكن استنتاج أنه كلما قلت العدالة فى توزيع الدخل فى مجتمع ما ازداد الإحساس العميق فيه بالحرمان النسبى، وبذلك تزداد الحوافز لحدوث مزيد من الهجرة. وفى هذا الصدد، فإن نظرية الاقتصاد الجديدة للهجرة قد شدت الانتباه إلى توزيع الدخل بعكس تفسير الكلاسيكية الجديدة.(١١)

و تقدم نظرية الاقتصاديات الجديدة للهجرة عددًا من التحسينات على نظرية الهجرة الكلاسيكية الجديدة. كما تم التقليل من البداية إلى حد كبير من شأن الأهمية المركزية الموجهة إلى عامل فروق الأجور، بحيث لا يترتب علية بالضرورة الهجرة، كما أنه غير أساسى لحدوث الهجرة. بالإضافة إلى أن النظرية تبرز دور الأسرة، وتؤكد أهمية التحويلات المالية، أو تعطى اهتمامًا أكثر بالمعلومات وبالاعتماد المتبادل ذى الطبيعة المعقدة بين المهاجر والنطاق الذى يعمل فيه. ولقد أوضح بالفعل جاكوب مينسر J.MINCER الدور المحورى الذى غالبًا ما تلعبه الأسرة فى الهجرة، ولكن بمنظور مختلف، ولأغراض مختلفة مع إبراز حقيقة أن الهجرة لا تكون فى الغالب للعمال فقط بقدر ما تكون لعائلات بأسرها.

النظرية المزدوجة لسوق العمالة

إن العكس يحدث بالنسبة لنظرية أخرى تسهم فى فهم أفضل للواقع المعاصر، ألا وهى " النظرية المزدوجة لسوق العمل " لمشيل بيور M.PIORE، بقدر ما هى لا تعنى إلا بالمطاف المستقبل للهجرة، وتضع تفسيرها على المستوى المكبر للمحددات البنائية. فطبقًا لها ترجع الهجرة الدولية إلى الطلب الدائم للعمالة الأجنبية، الذى ينبع من بعض الخصائص الذاتية للمجتمعات الصناعية المتقدمة،

التى تؤدى بدورها إلى تجزئة أسواق عملها.

ولعدد من الأسباب تطلب الدول المتقدمة فى اقتصادياتها إلى درجة كبيرة، عمالاً أجانب لشغل الوظائف التى يرفض العمال الوطنيون القيام بها، والتى لم يعد يشغلها - إن كان يشغلها بالفعل - النساء أو الصغار . لقد ذكر بيور M.PIORE أربعة عوامل تعد مسئولة عن مثل هذا الطلب الذي يتم سده عن طريق التوظيف.(١٢)

و يمكن القول بأن كل من نقطة البداية لنظرية سوق العمل المزدوجة وهى حقيقة أن هناك طلبًا دائمًا فى الدول ذات الاقتصاديات المتقدمة على العمالة الأجنبية -والتفسير الأساسى لهذا الطلب - ألا وهو أن العمالة الوطنية فى المجتمعات المتقدمة ترفض الوظائف المتدنية فى الأجر وغير المستقرة ولا تتطلب مهارة، وعلى جانب من الخطورة، المهنية وغير المحترمة.

و الحقيقة أن قيمة النظرية تكمن فى تفسيرها بطريقة معقدة وفنية سبب حدوث كل هذا. وبصورة أكثر دقة، فإنه على الرغم من أن النظرية مبينة بطريقة مختلفة، فهى تفسر الآتى:

١ - سبب وجود وظائف غير مستقرة وإنتاجية منخفضة فى الدول المتقدمة أقتصاديًا.

٢ - لماذا يرفض العمال مثل هذه الوظائف .

٣ - لماذا لا يمكن حل عدم إقبال العمال المحليين على شغل وظائف غير مغرية من خلال آليات السوق المعيارية، أى برفع الأجور فى مثل هذه الوظائف.

٤ - سبب إقبال العمال الأجانب من الدول ذات الدخول المنخفضة على الانخراط فى مثل هذه الوظائف.

٥ - لماذا لم يعد بالإمكان تلبية هذا الطلب الهيكلى على العمالة كما كان من قبل من خلال النساء والمراهقين.(١٣)

ففى الدول المتقدمة اقتصاديًا، هناك وظائف غير مستقرة، ترجع إلى تقسيم الاقتصاد إلى قطاع أولى رأسمالى مكثف، وقطاع ثانوى ذى عمالة مكثفة

منخفضة الإنتاجية، مما يؤدى إلى سوق عمل متقطع.

يرفض العمال المحليون مثل هذه الوظائف لأنها تمنح وضعًا هابطًا ومركزًا متدنيًا، وتتبئ بحركة تدرج أو صعود إلى أعلى ضئيلة، ويترتب على ذلك مشكلات الحافز، ولا يمكن حل عزوف العمال المحليين عن احتلال الوظائف غير المغرية عن طريق آليات السوق المعيارية، أى رفع أجور هذه الوظائف، وذلك لأن رفع المرتبات فى قاع الدرجات الوظيفية يتطلب بالتناسب رفع الأجور على الأصعدة التالية، حتى يتم احترام التسلسل الوظيفى، وينتج عن ذلك تضخم هيكلى.

أما العمال الأجانب من الدول ذات الدخل المنخفض، وخصوصًا المؤقتين، أو أولئك الذين تراودهم الآمال فى الرجوع إلى وطنهم يوما ما، يقبلون على مثل هذه الوظائف، لأن أجورها المتدنية عادة ما تكون مرتفعة بالمقارنة بالمستويات عند العودة إلى الوطن، ولأن الوضع والمكان التين يعتدون بهما هما ما يملكونهما فى الوطن وأخيرًا فإن هذا الطلب الهيكلى على العمل لمد يعد يملاء فراغه، كما كان من قبل النساء والمراهقين. وذلك لأن العمالة النسائية، فقدت وضعها الثانوى، والاتكالى لصالح عمالة مستقلة وموجهة إلى مهنة، ولأن انخفاض الخصوبة وإطالة مدة التعلم قلل من وجود المراهقين.

و لا تكمن قيمة النظرية المزدوجة لسوق العمل أساسًا فى أنها تقدم تفسيرًا عامًا لأسباب الهجرة الدولية، بل لأنها تبرز عاملاً مهمًا لحدوث الهجرة الدولية، ألا وهو الطلب الهيكلى على العمالة الأجنبية الذى يدخل فى نسيج الهيكل الاقتصادى للمجتمعات المتقدمة المعاصرة.(١٤)

كما أنها تقدم تفسيرات قوية لمثل هذا الطلب وإن كانت بالتأكيد ليست بالمقبولة وحدها دون غيرها التى تساعد من بين ما تساعد على فهم التعايش غير المألوف من الظاهر، بين الطلب المزمن على العمالة الأجنبية، مع معدلات مرتفعة من البطالة الهيكلية فى عدد من الدول المستقبلة. ولها قيمة أخرى وهى مساهمتها فى نبذ فكرة أن العمال المهاجرين ينافسون بالضرورة العمال

الوطنيين، ويؤثرون على مستويات أجور الآخيرين وعمالتهم.

و حقيقة، بالنسبة للتفسير العام لأسباب الهجرة الدولية، فإن النظرية المزدوجة لسوق العمل غير معصومة من الأخطاء. ففى المقام الأول لا يمكن لنظرية تفترض أن كل الهجرة الدولية منساقة وراء الطلب وتستبعد تماما عوامل الدفع، لا يمكن أن ترقى إلا لتفسير جزء من الواقع. فتقرير أن معظم المهاجرين يهدفون إلى إيجاد عمل فى مكان الهجرة شىء واحد، وافتراض أن حركات الهجرة يطلقها مثل هذا الطلب شىء آخر.(١٥)

ثانيًا: فإن حركات الهجرة الآن لا تبدو ناتجة بصفة أولية عن عمليات حشد العمالة. إذا ما نحينا التميز جانبًا –وخاصة فى الدول المتقدمة اقتصاديًا التى تعنيها النظرية، مثل: دول شمال أمريكا وغرب أوروبا، فلا شك أن التوظيف كان آلية مهمة للهجرة إلى تلك المجتمعات فى الربع الثالث من القرن العشرين، فى العقود التى سبقت صياغة هذه النظرية، ومـا زالت تمارس حتى الآن، وخاصة فى الخليج العربى، أو منطقتى آسيا والمحيط الهادى، ولكن فى الدول الصناعية المتقدمة يأتى معظم المهاجرين بمبادرة منهم، وليس بالضرورة لشغل وظائف قائمة من قبل. ففى حالات كثرة، يشكل المهاجرون عرضًا للعمل الذى يخلق الطلب علية والخاص بة، أى وظائف لم تكن لتقوم لولا حضورهم المسبق.

نظرية النظام العالمى

إن كلاً من التركيز حول فكرة العمليات الاجتماعية المكبرة، وفكرة أن الدول ذات الاقتصاديات عالية التقدم تحتاج إلى العمالة الأجنبية للعمل بأجور متدنية فى بعض القطاعات – كلا الفكرتين تتقاسمهما " نظرية النظام العالمى " الأ أن تفسيرها للهجرة الدولية لا يقوم كثيرًا على هذا الطلب، وإنما يقوم على القلاقل التى يحدثها الأختراق الرأسمالى فى الدول الأقل تقدمًا. وقد قدم عدد من الباحثين من بينهم أليجاندروتس A.PORTES و ساسيكا ساسن S.SASSEN عدة تفسيرات هيكلية تاريخية عن الهجرة الدولية.

وتعد فكرة "النظام العالمى الجديد" بمثابة حجر الزاوية الفكرى لنظرية

النظام العالمى، وقد تم صياغتها فى منتصف السبعينيات من قبل المؤرخ وعالم الاجتماع إيمانويل واليرشتاين I.WALLERSTEIN بعنوان: النظام العالمى للسيطرة الأوروبية التى تشكلت منذ القرن السادس عشر، والتى تتكون من ثلاث دوائر متمركزة –الدول المركز، الدول فى شبة المحيط والمناطق المحيطية. وتنتمى نظرية النظام العالمى إلى التراث الهيكلى الذى أوحى بنظرية الأتكالية فى الستينيات، وعلى الرغم من أنها تشاركها فى النظرة إلى الهجرة باعتبارها نتاجًا آخر لسيطرة الدول المركز على المناطق المحيطية، وذلك فى إطار العلاقات الدولية المشحونة بالصراعات والتوتر.

كذلك ترى أن الهجرة تنبع من عدم المساواة – وفى هذه الحالة نظام دولى غير متوازن –ولكنة على النقيض من نماذج التوازن يؤكد عدم المساواة، وبدلاً من أن يؤدى إلى التخفيف منها.(١٦)

عليك أن تجد فى المقام الأول جوهر تفسير الهجرة الدولية فى أنتقال حالة الإنتاج الرأسمالى من دول المركز إلى الأطراف، وما يتبع ذلك من الإدماج المتزايد للمناطق الجديدة فى اقتصاد عالمى موحد. وفى الماضى كانت النظم الاستعمارية تساعد على هذا الاختراق، بينما فى الوقت الحاضر تؤكده النظم الاستعمارية الجديدة، والهيئات المتعددة الجنسية، ويلعب الاستثمار الأجنبى المباشر دورة فى ذلك، وحتى تقابل دول المركز المعدلات الهابطة للربح الارتفاع الأجور المحلية، وحتى تحقيق فؤاد إضافية، تقوم بالتدخل لدى الدول المحيطية بحثًا عن المواد الخام، والاستفادة من العمالة الرخيصة. ويترتب على هذا الاختراق بالتعاون مع عمليات التحديث والتجارة فى مجال الزراعة، استبدال الممارسات والعمليات الرأسمالية بنظيراتها التقليدية.

و قد أعقب ذلك عدد من التقلبات والتمزقات، بما فى ذلك استبدال العمال الذين فقدوا طريقة حياتهم التقليدية. ونشأ عن ذلك فائض كبير من العمالة لا يقدر على استيعابه القطاع غير الزراعى، الذى ما زال صغيرًا. وأدى ذلك إلى الهجرة إلى المدن، وإلى تضخم قطاع تقليدى ثالث هناك يتميز بإنتاجية متدنية

للغـاية. وهــكذا نشــأت أول ما نشــأت بروليتاريا مستأصلة من الجذور، تميل إلى الهجرة إلى الخارج، وطردت بدورها إلى دول المركز من خلال ذات القنوات التى فتحها الاختراق الاقتصادى، ومن خلال الروابط الثقافية والانتقالية والاتصالية التى تلت ذلك. ويجد المهاجرين فى دول المركز وظائف فى بعض القطاعات التى تعتمد على العمالة الرخيصة، لتحقيق معدل مرتفع من الربح. وهكذا، فإن الهجرة تعد نظامًا موردًا للعمالة الدولية.(١٧)

و ربما تلقى نظرية النظام العالمى الضوء على أهمية الروابط الماضية والحاضرة بين الدول فى مراحل مختلفة من التنمية، وعلى بعض آليات التنمية التى تسبب الاستئصال من الجذور.

إن نظرية النظم العالمية تعد تعميمًا تاريخيًا كبيرًا منها نظرية عن الهجرة، ومنتجًا جانبيًا للتفسير الأحادى الموجز الحافل بالمعانى للتاريخ الذى تمر فيه كل الدول بعمليات متشابهة، كأنها تتبع حوارًا موسعًا، أو بعض القوانين الصارمة للتنمية التاريخية. وهى لا تنطبق إلا على المستوى العالمى.

و لا يعد المهاجرون أكثر من دمى سلبية فى لعبة القوى الكبرى والعمليات العالمية التى يتحكم فيها منطق التراكم الرأسمالى. وربما تقدم خلفية لدراسة العلاقات الخاصة للهجرة بين الدول، ولكنها لا تقدم كثيرًا للبحث فيها باعتبارها تفسيرًا سابقًا لزمانه، صيغت بطريقة لا يمكن إخضاعها للاختبار التجريبى بالإضافة إلى أنه يبدو من الصعب مواءمتها مع النزعة المتنامية نحو تنويع حركات وطرق الهجرة، التى تتوازى مع عملية العولمة. وتشكك فى صحة واحد من المبادئ الأساسية لنظرية النظام العالمى.

العولمة والهجرة الدولية:

جرت حركات الهجرة منذ الثمانينيات من القرن العشرين، فى سياق جديد متناقض ظاهريًا. فمن جهة أكدت البلاد الصناعية سياستها الخاصة بالتحكم فى حركات الهجرة، ومن جهة أخرى فرضت هذه القيود بالقوة فى وقت شهدت

فيه البلاد النامية بوجه عام - وهى التى استهلت فيها تحولها الديموجرافى - ارتفاع قوتها العاملة، وزيادة سكانها البالغين سن العمل دون ازدياد مماثل فى فرص العمل. ومع زيادة التفاوتات الاقتصادية سواء بين بلاد الشمال وبين بلاد الجنوب، اشتدت الدواعى للهجرة ، وأدى هذا إلى تواصل الهجرة اللا شرعية، وزيادة قنوات دخول جديدة، وبخاصة عن طريق طلبات اللجوء التى تظهر التفرقة بين المهاجرين لدوافع اقتصادية وبين اللاجئين. والإسراع فى عملية العولمة، فى الوقت نفسه اتسم بالانفتاح الأكبر أمام التجارة والزيادة الكبيرة فى تدفق رءوس الأموال، وتدويل عملية الإنتاج، وملكية رأس المال. (١٨)

فهل زادت حركات الهجرة الدولية؟، وهل تشكل الهجرة جزءًا من العولمة الاقتصادية ؟، إن نوعية الاحصاءات عن الهجرة تستبعد التقييم التام لتحركات السكان عبر الحدود بالنسبة لبلاد العالم كافة. وقد أبانت المعلومات المتاحة طيلة الثلاثين سنة الأخيرة زيادة فى عدد المهاجرين النازحين وهم الأشخاص المقيدون فى بلد لم يولدوا به، وذلك بالارتفاع من ٧٧ مليون فرد فى عام ١٩٦٥م إلى ١١١ مليونًا فى عام ١٩٩٠م. ولكن نسبة المهاجرين إلى مجموع سكان العالم ظلت إلى حد ما ثابتة فى الفترة (٢,٨٪ من سكان العالم). ولا تضمن هذه المعلومات حركة الهجرة المؤقتة، أو معظم الهجرة غير الشرعية... فلو ضمنت هذه لظهرت زيادة طفيفة فيها. وعلى أية حال، فإننا بعيدون عن أن نشهد حركات سكانية ضخمة.

و من ناحية أخرى، فإن القوى العاملة الأجنبية فى أوروبا هى الأكبر الآن، وأن الزيادة فى نسبتهم من القوى العاملة أصبحت هى النسبة الأكبر ٣.٣٪ إلى ٥٪. و عدد الناس النسبى من البلدان النامية بالنسبة لمجموع السكان المهاجرين فى البلدان المتقدمة تغير بصورة ملحوظة تمامًا. والتغير جذرى، وخاصة فى البلدان التى تتيح الاستقرار للمهاجرين. (١٩)

و قد ارتفعت نسبة المهاجرين من الدول الأقل تقدمًا من ٣٢٪ إلى ٧٧٪ فى الولايات المتحدة الأمريكية فيما بين عامى ١٩٦٠م إلى ١٩٩٤م، ومن ٨ ٪ إلى ٨٠٪

فى كندا فيما بين ١٩٦٠م إلى ١٩٩٢م.

وظهرت حركات الهجرة الجديدة بين البلدان التى ليست بينها صلات خاصة. وهكذا وجد عدد كبير من السيريلانكيين والفلبينيين والمغاربة فى إيطاليا. وقد أصبح أيضًا عدد كبير من البلدان التى كانت من ناحية التقليدية بلدان هجرة - كإيطاليا وإسبانيا واليونان - وإلى حد أقل اليابان وتايوان - بلدان مضيفة.

كذلك تغيرت أنماط الهجرة. ومثال واضح لذلك فى كل من أوروبا والولايات المتحدة، هو الزيادة فى الهجرة غير المشروعة والهجرة غير المؤقتة. وفى حالة أوروبا، تعزيز إعادة توحيد الأسرة (لم شمل الأسرة)، وتحويل الهجرة المؤقتة التى تتقرر بعقد عمل محدد الأجل، والالتزام بصفة عامة بمغادرة البلد عند أنتهاء مدة العقد. وخطر توحيد الأسرة، قد تشكل دلالة على عولمة ليست كبيرة جدًا بمفهوم الأعداد التى لم تزل قليلة بالفعل، ولكن بالأنواع المختلفة من الوضع المتضمن. وتغطى هذه المقولة أنشطة مؤقتة بالتحديد - كإرسال صاحب العمل فى بلد المنشأ لأداء بعض الواجبات فى بلد أجنبى - أو جزءًا من عملية اختيار لوظيفة دائمة.

هل يبلغ هذا فى مداه نظامًا عالميًا للحركة السكانية ؟، من الطبيعى أن عدد طالبى الهجرة لكونهم أكبر من العدد الذى تستطيع البلاد المضيفة قبوله، فإن قضية الهجرة لها أبعاد عالمية. وصحيح أيضًا أنه على الرغم من الفروق الأيديولوجية بين البلاد الأوروبية وبين أمريكا الشمالية، والتى تنعكس فى نظمها التى تحكم الهجرة - كالإطار التشريعى والقانونى لسياسة الهجرة، والشروط الخاصة بالدخول، وارتباطها بسوق العمل، وقواعد التطبيع - وكلاهما يعنى بالسيطرة على الهجرة .[٢٠]

إلا أن تدويل عمليات الإنتاج، وتحركات التجارة ورءوس الأموال، حركة ذات أهمية مختلفة تمامًا. وفى هذا السياق فقد يكون من نافلة القول الحديث عن نظام عالمى لحركة البعد الإقليمى، فى المقابل يغدو أكثر أهمية بوضوح، ذلك أن البلاد المضيفة تتعرض لنوعين من الضغوط - فمن جهة - تشجع التفاوتات بين

البلاد الغنية والبلاد الفقيرة رسم السياسة القومية، ومن جهة أخرى، فإن الاعتماد الاقتصادى بين البلاد، وبخاصة فى تنظيمها داخل أطر إقليمية، والحاجة الناتجة عن ذلك إلى إقرار السياسات على المستويات المناسبة، كل ذلك يستلزم التعاون على مستوى المناطق الكبرى للتجارة الحرة:- الاتحاد الأوروبى وشركاه فى الشرق وفى الجنوب، أو فى المنطقة التى تغطيها اتفاقية أمريكا الشمالية للتجارة الحرة NAFTA، و شركاؤها فى الوسط والجنوب الأمريكى .

الهجرة الدولية والتجارة:

فى إطار إمكانية متزايدة للهجرة، من جهة وضوابط أشد على الهجرة من جهة أخرى، فإن انفتاح التجارة يكون بمثابة بديل من الهجرة الدولية. ومع ذلك، فإن دلالة هذه الاستراتيجية قد تغيرت. والتجارة الحرة المصاحبة بعامل حركى داخلى - والتى يعتبرها الاقتصاديون الكلاسيكيون وسيلة للتخصص أكثر واقعية من الهجرة الدولية - تسعى الآن لمنع الهجرة الدولية أو تقليصها فيما لو حدث فشل فى ذلك المنع، ومن ذلك الهجرة غير الشرعية فى حالة الولايات المتحدة، أو أى شكل من أشكال هجرة عمال المجتمع الخارجى غير المهرة فى حالة أوروبا.

وفى هذا السياق نوثق الرباط بين الهجرة وبين التجارة الدولية فى كل من الولايات المتحدة وأوروبا. وهذه الفكرة ليست جديدة، ففى الولايات المتحدة، حين انتهى برنامج العمل المؤقت المعروف ببرنامج براسيرو BRACERO PRO-GRAMME الذى بدأ فى عام ١٩٥١م انتهى فى عام ١٩٦٤م.(٢١)

أدى الخوف من ارتفاع الهجرة من المكسيك إلى تقديم تعريفات جمركية تفضيلية - استيراد المكونات وتصدير المنتجات دون رسوم - لشركات أنشئت على الجانب المكسيكى، وكانت النتيجة تأثيرًا حاسمًا على التنمية الصناعية، وإنشاء فرص للعمل فى المناطق المقصودة، وتأثيراً طفيفًا على الاقتصاد القومى فى مجموعة، ولكن لم يحدث تقليص ذو دلالة على حركات الهجرة صوب الولايات المتحدة.

وبعد سن قانون إصلاح وضبط الهجرة لعام ١٩٨٦م عين الكونجرس لجنة

لرقابة تأثيرات القانون واقتراح إجراءات من شأنها تقليص الهجرة غير المشروعة، الأمر الذى أدى إلى أن النماء الاقتصادى فى بلاد المنشأ، الذى تدعم بمزيد من التجارة الحرة، والعلاقات المالية، كان الاختيار الواقعى الوحيد.

و فى أوروبا وحين أغلقت الحدود فى وجه الهجرة فى عامى ١٩٧٣ - ١٩٧٤م، قدم اقتراح يقضى بتعويض هذه الإجراءات عن طريق سياسات تشجيع الاستثمار فى بلاد المنشأ، وحفز الشركات الأوروبية، وبخاصة تلك التى تستخدم المهاجرين، على أن تشكل وحدات إنتاجية فى مقارها، وإعادة المهاجرين من العمال إلى بلادهم الأم. وهذا التقسيم الدولى الجديد للعمل لم يصدق بتعهداته، فقد تغيرت الأمور منذ ذلك الحين، فثمة مجموعة من العوامل توحى بأن مشكلة البديل من الهجرة ينبغى دراستها الآن بأسلوب أكثر واقعية.

أولاً- إغلاق الحدود فى وجه العمال المهاجرين، والذى كان فى البداية إجراء وقتيًا لسياسة الهجرة فى بلاد الاتحاد الأوروبى.

ثانيًا- فى حين أن تقسيم العمل الدولى الجديد، يمكن تفسيره على أنه طريقة للبلاد المتقدمة لتحاشى انتقاد الجنوب لغلق حدودها من جانب واحد، فإن آخر محاولة لإيجاد بديل عن الهجرة جرت فى سياق استراتيجية التنمية الجديدة فى بلاد المنشأ، والتى تتضمن التخلى عن الاكتفاء الذاتى، وقد امتدت سياسات استيراد البدائل، وبرامج الموائمة الهيكلية، مع سياسات الخصخصة، وتخفيض القيود التجارية، وتحرير تنقلات رءوس الأموال، عن طريق اتفاقيات التجارة الحرة التى وقع عليها الاتحاد الأوروبى، والمغرب وتونس وتركيا، ومع ذلك أضيف إلى هذه العوامل شأن جديد. ذلك أن اتفاقيات التجارة الحرة تمثل فى بعض النواحى نهاية العلاقات الخاصة بين بلاد المغرب العربى والاتحاد الأوروبى، وتوسيع المجال الأوروبى، والاتفاقيات مع سائر بلاد البحر المتوسط، وبلاد وسط أوروبا، والتوقيع على اتفاقيات "الجات" واتفاقيات إنشاء منظمة التجارة العالمية، وتجريد اتفاقية الألياف المتعددة، كل هذا وضع نهاية للمزايا الخاصة التى منحتها الاتفاقيات السابقة مع المجموعة الاقتصادية الأوروبية EEC لبلاد المغرب، ولكن هل لنا أن نتوقع من تحرير التجارة، وزيادة التنمية بوجة عام، أن

تتقلص حركات الهجرة ؟.(٢٢)

و توفر نظرية التجارة الدولية على الأقل قاعدة للإجابة عن هذا السؤال، ذلك أنة ما لم يكن هناك تحركات للسكان عبر الحدود، فإن التجارة الحرة فى السلع سوف تؤدى بالبلاد النامية لأن تتخصص فى إنتاج سلع تقوم على الاستخدام المكثف للموارد الطبيعية، والعمل الذى لا يتطلب المهارة. وينتج عن هذا تسوية تدريجية لمعامل المدفوعات بين الشركاء فى التجارة، وبقدر ما يفترض فى فروق فى الدفع أنها تشكل عاملاً حاسمًا فى الهجرة، فينبغى أن تكون هجرة أقل، وعلى ذلك تعتبر التجارة الحرة بمثابة بديل عن الحراك السكانى.

الهجرة الدولية ومجتمعات ما وراء الحدود القومية

أدت الهجرة الدولية إلى ظهور مجتمعات يمكن وصفها بأنها " عابرة الحدود القومية "، ويشير هذا المصطلح إلى مجتمعات مكونة من أفراد أو جماعات، مستقرة فى مجتمعات قومية مختلفة، تشترك فى مصالح وصلات عامة إقليمية، أو دينية، أو لغوية – و تستخدم شبكات عابرة للحدود القومية، لتعزيز التضامن فيما وراء الحدود القومية.

وظهور المجتمعات عابرة الحدود القومية " ظاهرة عالمية " تتعلق أساسًا بهجرة ما بعد الاستعمار. وتضم المهاجرين الوافدين شبكات قائمة على المصالح الاقتصادية، والتبادلات الثقافية، والعلاقات الاجتماعية، والانتماءات السياسية، وعملهم الأقليمى . ويمكن لهذا اعتبار المجتمعات عابرة الحدود القومية بمثابة نوع جديد من المجتمع المهاجر. والواضح أن المهاجرين الوافدين كانوا يعيشون دائمًا فى أكثر من مقر واحد، على الأقل لجيل واحد أو جيلين، حفاظًا على روابط بمجتمع واقعي أو متخيل فى دولة المنشأ.

و لكنهم فى السنوات الأخيرة أخذوا فى الاعتبار "سياق العولمة " والشكوك الاقتصادية التى تيسر بناء العلاقات الاجتماعية التى تتخطى الحدود القومية. وقد أسهم التنقل المتزايد، وتطور المواصلات فى مثل هذه العلاقات وخلقا حيزًا

عابرًا للحدود من المشاركة الاقتصادية، والثقافية والسياسية:[٢٣]

وظهور المجتمعات عابرة الحدود القومية أيضًا ظاهرة تتعدى القومية، ذلك أن الهجرة حدثت بعد عصر القومية، والمهاجرون المرتبطون بتكوين مجتمعات عابرة للحدود القومية لا ينسبون إلى دولة قومية "أسطورية" ولكنهم يأتون من دولة قومية إقليمية، وينسبون إليها. وفى بعض الحالات، مثل تركيا، تكون دولة المنشأ متمركزة مع ثقافة قومية وسياسية موحدة.

وفى حالات أخرى، كما الحال فى الهند أو الصين، يكون لدولة المنشأ تكون فيدرالى يحافظ على التنوع الثقافى والسياسى. وفى كل الحالات، فإن الهوية المختارة لغويًا ودينيًا وإقليميًا – هى التى تشكل أساسًا للتنظيم عابر الحدود القومية.

و يتيح التنظيم عابر الحدود القومية للأهالي المهاجرين أن يفلتوا من السياسات القومية، وأن يكونوا حيزًا جديدًا من الاشتراكية للمهاجرين المنغمسين فى شبكات فيما وراء الحدود القومية. والخصائص الثقافية والسياسية للمجتمعات القومية (فى البلد الأم والبلد المضيف) ترتبط بالأنشطة متعددة المستويات والقوميات فى حيز جديد فيما وراء الدول القومية المحددة إقليميًا، مع الاستفسار حتمًا عن الصلة بين الإقليم وبين الدولة القومية. [٢٤]

وفضلاً عن ذلك فإن الشبكات عابرة الحدود القومية، التى تربط بلد المنشأ ببلد الإقامة، وتدعم المشاركة فى كلا المكانين، تتحدى الولاء الواحد المطلب عن طريق العضوية فى مجتمع سياسى، وتؤدى إلى إعادة تحديد التوازن بين هياكل الجماعة وبين الدولة. ويؤدى تعدد العضوية، وتعدد الولاءات إلى الخلط بين الحقوق والهوية، وبين الثقافة والسياسة. وبين الدول والقوميات – باختصار فى مفهوم المواطنة ذاته. وقد يستفسر عما إذا كان من الممكن اعتبار المجتمعات عابرة الحدود القومية بمثابة تعبير دستورى عن التبعية المتعددة.

و فى أوروبا، نشأ عدد كبير من شبكات العمال المهاجرين عبر الحدود القومية، كى تطالب بالاعتراف بالهوية الجماعية، وقد يكون لأعضائها وضع

المقيمين الدائمين فى البلد المضيف، أو المواطنين الشرعيين تبعًا لقوانينها الخاصة بالمواطنة. وهذه الشبكات سواء أكانت رسمية أم غير رسمية، قائمة على الهوية أو المصلحة، أو على الأثنين معًا. وهى تتخطى الحدود القومية. وتربط البلد الأم ببلد الإقامة وبالساحة الأوروبية الأوسع.

و تشكل هذه الشبكات، مثلها مثل الهيئات المهنية، شبكة عنكبوتيه تغطى الساحة الأوروبية، وهى ساحة ليس لها حدود داخلية فيها، وفقًا للقانون الأوروبي المطرد لعام ١٩٨٦م، حماية الانتقال الحر السريع للسلع، والملكية ورأس المال. ومع تكون أوروبا سياسية، فإن المنظمات العابرة للحدود القومية تسعى أيضًا للتمثيل على المستوى الأوروبى، بما يؤدى إلى الاعتراف بها فى الدول القومية. ويؤكد هذا التطور التفاعلات المتعددة بين المجتمعات القومية (فى الوطن والبلد المضيف)، والساحة الأوروبية الأكثر اتساعًا، بين المؤسسات القومية والمؤسسات فوق القومية، وبين أعضاء الدول القومية للاتحاد الأوروبى، وهو يؤدى إلى مفهوم جديد للمواطنة تشترك فيه بلدان المنشأ، وبلدان الإقامة فى أوروبا.

التضامن والهوية:

اتجاه ما فوق القوميات ليس فى الواقع ظاهرة جديدة، فالمهاجرون لغرض اقتصادى،الذين يرون الهجرة عادة عملية مؤقتة، احتفظوا تلقائيًا بروابط مع بلدهم الأصلى، والجديد بالنسبة لاتجاه ما فوق القومية هو جانبه التنظيمى، شبكات منشأة، ومجتمعات مكونة، ويحتاج تأسيسها إلى تنسيق الأنشطة القائمة فى معظم الأحيان على صلات مشتركة - موضوعية أو ذاتية - ومصالح مشتركة بين أعضائها.[٢٥]

هناك عوامل كثيرة تؤثر فى طبيعة وبنية المجتمعات عابرة الحدود القومية، وهى تتضمن تقاربًا جغرافيًا، وروابط تاريخية بين البلاد المصدرة للهجرة، وبين البلاد المتلقية، كما تتضمن بيانات لفرص اقتصادية وسياسية للبلد المضيف، وكذلك حجم ودرجة التركيز أو التشتيت المحليين لحاجات المهاجرين.

و التقارب الجغرافى ينشئ بالأحرى مجتمعًا عابرًا للحدود الإقليمية، يربط

بلد المنشأ ببلد الاستقرار. وثمة دراسات حالة فى العلوم الاجتماعية الأمريكية ركزت على المكسيكيين فى كاليفورنيا، واليورتو – ريكانيين، والدومينيكانيين فى نيويورك، والكوبيين فى فلوريدا، وشبكاتهم الأسرية، والاقتصادية والاجتماعية، والسياسية التى تربط بلد كل منهم (بالولايات المتحدة)، منشئة على هذا النحو ساحة اجتماعية تتخطى الحدود، وهى تبرهن على أن مثل هذه التدفقات تؤثر فى التنمية الاقتصادية، كما تؤثر فى الهياكل السياسية، وقيم بلاد المنشأ، بل إنها تنشئ أنواعًا جديدة من الممارسات والرموز الناتجة عن تلك الممارسات عابرة الحدود.(٣٦)

و التقارب الجغرافى وعبور الحدود الإقليمية كثيرًا ما يرتبطان بصلات تاريخية، تعود أحيانًا إلى ماض استعمارى، مؤثر فى حجم الجالية، وكثافة العلاقات مع بلد المنشأ. وهذا هو سبب التماس مهاجرين إلى أوروبا من بعض المناطق، فى إنشاء شبكات عابرة الحدود أكثر من غيرهم. مثال ذلك الجزائريون، فهم أقل من غيرهم انغماسًا فى هذا الأمر، فمراجعهم الأساسية تظل فرنسا والجزائر، والى حد ما كل شمال إفريقيا، وثمة جماعات مهاجرة أكثر تشتتا، فالأتراك – على سبيل المثال – يبدو أنهم أكثر استعدادًا لبناء شبكة عابرة الحدود بهوية مشتركة، رغم التنوع الداخلى، تعبر حدود كثير من الدول. ويبدو أن هذا المثال يتعقب مسار الشتات الصينى الذى يتميز بتنوعه الثقافى، والإقليمى، والعرقى فى إطار المرجع القومى نفسه.

هناك من جهة أخرى، بيئات اقتصادية وسياسية تؤيد التكوينات التنظيمية وامتدادها عبر الحدود القومية. فالليبرالية الاقتصادية شجعت "الأعمال العرقية ETHNIC BUSINESS " وامتدادها فيما وراء موقع محلى هو نتيجة شتات مهاجرين لهم خلفيات إقليمية أو قومية فى أنحاء قارة من القارات، أو حتى عبر العالم، ومجتمعات المهاجرين الهنود والصينيين رغم التنوع الثقافى واللغوى للسكان تظهر تقدم أحسن الأمثلة، وتدفق رأس المال والسلع مرتبط بقواعد اقتصادية وثقافية للاستهلاك ينتقل من بلد إلى آخر عن طريق فاعلية عابرة الحدود.

و الليبرالية السياسية التى تناصر التعددية العرقية تشجع الأنشطة الثقافية عن طريق روابط المهاجرين، حيث تنظم الهويات وتحددها. والتعددية الثقافية و"سياسيات الهوية " المطبقة فى الديمقراطيات الغربية منذ الثمانينيات من القرن العشرين، يدعمان ظهور الجاليات العابرة للحدود القومية. وعلى المستوى القومى تطالب تنظيمات الجاليات بالاعتراف الثقافى والتمثيل السياسى داخل مؤسسات الدولة، ويوفر بلد الموطن العامل العاطفى، بينما يوفر بلد المقر الدعم السياسى والشرعى لعمل تلك التنظيمات، التى تؤدى بالتحديد إلى المشاركة السياسية فى كلا الجهتين.(٢٧)

حاملة القواعد والقيم السياسية من ثقافة إلى أخرى. وتستهدف مثل هذه الجاليات عابرة الحدود القومية عن العمل أن تكون بمثابة جماعات ضغط. من أجل الاعتراف السياسى بها فى كلا الساحتين السياسيتين. وغالبًا ما يؤدى هذا العمل إلى تكوين الجالية مثال ذلك " الهايتيون " (القادمون من هايتى) بنيويورك ومونتريال، فقد نظموا جالية عبر الحدود القومية ارتكازًا على كفاح سياسى ضد حكومة دوفاليية DUVALIER فى هايتى من جهة، وضد تفرقة وبطالة الجيل الثانى من الشباب فى كندا أو الولايات المتحدة من جهة أخرى.

وفى أوروبا تسعى حركة الأكراد التى تحصل على الشرعية فى نطاق المؤسسات الأوروبية " فوق القومية " SUPRANATIONAL ، مثل المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، تسعى للحصول على الاعتراف بها فى البلاد المستقبلة لها، وكذا فى تركيا.

و على ذلك، فإن الجاليات عابرة الحدود القومية تحدث "تحولات اجتماعية" مع أفكار وسلوكيات، وهويات، ورأس مال اجتماعى يتدفق من بلد إلى آخر، حتى يكون لها نفوذ فى كلا البلدين ، ويتطلب تكوينها الاستقرار واندماج فاعليها فى المجتمع المضيف.(٢٨)

المجتمع المدنى والمواطنة عبر الحدود القومية

قدمت شبكات عبر الحدود القومية أسلوبًا جديدًا للمشاركة على المستويات القومية والأوروبية. ومن هذا المنظور، تنشأ المواطنة أساسًا من المشاركة السياسية فى الحياة العامة، ويعبر عنها بارتباط الأفراد بالسياسة، ومشاركتهم مباشرة أو بطريقة غير مباشرة فى الصالح العام.

ففى ألمانيا - على سبيل المثال - فإن الافتقار إلى المواطنة الشرعية لا يمنع الجانب من الاشتراك فى الحياة السياسية، وهم ينمون الاستراتيجيات الخاصة بالمشاركة غير المباشرة عن طريق التأثير على الرأى العام. ويشير عن ارتباطهم هذا بعبارة " المواطنة المدنية " Civil Citizenship فى مقابل " المواطنة الوطنية " Civic Citizenship كما فى حالة الأجيال الشابة، الذين هم من أصل شمال إفريقيا، المولودون والناشئون فى فرنسا، والذين يسهمون مباشرة فى حياة المجتمع بالاقتراع كمواطنين.

و قد ولدت المشاركة المتزايدة للمهاجرين فى السياسة العامة من خلال مختلف روابط المهاجرين ارتباطا بالمجتمع السياسى عن طريق العمل الجمعى على المستوى الوطنى. وثمة ارتباط سياسى " فوق القومية " جديد ينشأ الآن على المستوى الأوروبى بأسلوب مماثل. واتجاه ما فوق القوميات يرتبط حتمًا بمواطنة ثنائية أو متعددة، من حيث إنه يعتمد على أكثر من مرجع قومى واحد، وكذا على ساحتين من المشاركة الاجتماعية عل الأقل.

غير أن المواطنة الثنائية تتصل بمفاهيم مختلفة من القيم الأخلاقية والسياسية للمجتمع، وكذلك بالواجبات الوطنية المطلوبة من أولئك المقيمين فى المجتمع. ويرى البعض فى الموطنة الثنائية مصدرًا "لنفوذ ديمقراطى" بمعنى تطبيق القيم الديمقراطية الغربية فى بلد المنشأ. غير أن المواطنة الثنائية لا تتضمن حتمًا مشاركة مباشرة فى ساحتين فى وقت واحد، فالمواطنون هم فقط مواطنون فى الدولة التى يمارسون فيها بالكامل حقوقهم والتزاماتهم.(٢٩)

ويؤدى اتجاه ما فوق القوميات، على أية حال إلى تعبير دستورى عن انتماءات متعددة، حيث تصير دولة المنشأ مصدر الهوية، وتصير دولة الإقامة مصدرًا للحقوق، كما يصير المكان الظاهر عبر الحدود القومية ومكانًا للعمل السياسى، الذى يربط بين بلدين أو أكثر.

الهجرة الدولية والعلوم الاجتماعية

فى الوقت الذى ما زال فيه الطريق طويلاً قبل أن نتمكن من وضع وتشغيل نظام تأسيسى مقبول دوليًا للمطالبة بحقوق معترفًا بها دوليًا، فإن الدولة القوية لا يمكنها تجاهل حقوق الإنسان الأساسية عند صنع السياسة.

و كان للجمع بين العولمة وحقوق الإنسان تأثير على الهجرة الدولية، التى يجب على علماء الاجتماع المتخصصين فى هذا الحقل، وكذلك صناع السياسة، أن يوجهوا إليها جل اهتمامهم. وإلى حد كبير، تميل النظريات التى تدور حول أسباب الهجرة الدولية المؤقتة إلى تعريف الروابط الموجودة بين الهجرة وبين بعض أو كل مظاهر العولمة. وبالمثل يفترض جزء مهم من توصيات السياسة الخاصة بالمنظمات أن هبوط الهجرة الدولية قد يعزى إلى تبنى وتنفيذ سياسات تهدف إلى التخلص، أو على الأقل، تخفيض عدم التوازن بين البلدان.[٣٠]

إذ قد تكون العولمة هى المتسببة فى عدم التوازن هذا. وعلى أية حال، فإن مدى احترام حقوق الإنسان بلا شك من الناحيتين النظرية والسياسية، سواء فى بلد المنشأ أو فى البلد المستقبلة للهجرة، يؤثر على دوافع المهاجرين وقرارهم بالهجرة. وتطالب البلدان المستقبلة للمهاجرين احترام حقوق المهاجرين تجنبًا للعقوبات الأخلاقية، وحتى السياسية، والإجراءات القانونية الدولية.

و لتلخيص هذه النقطة، فمن الضرورى أن تأخذ التحليلات السياسية الخاصة باتجاهات الهجرة الدولية الحالية والمستقبلية فى حسبانها كل من العولمة التى قد غيرت ميدان التنافس الاقتصادى والاجتماعى والسياسى والثقافى، ووجود التنظيمات العرقية والقانونية التى تحمى الأفراد

والجماعات، بصرف النظر عن الجنسية، والنوع، والجماعات العرقية، والدين، والمعتقدات السياسية.

و سوف يجد علماء الاجتماع صعوبة عند إعداد مثل هذا التحليل. ففى الواقع، تعتبر العولمة عملية متعددة القوميات، ولا يمكن تحليل أسباب ونتائج الهجرة، سواء بالنسبة للبلدان المصدرة للمهاجرين، أو المستقبلة لهم، ومن وجهة نظر جانب واحد من فروع المعرفة، ولذا وجب إعداد تحليل تعددى المعرفة من الناحية النظرية والعملية. وحيث إن عمليات وضع المفاهيم والتفسيرات تختلف إلى حد معين فى فروع المعرفة المختلفة، وتؤثر على السياسات، فغالبًا ما تطفو صراعات بين الباحثين من مختلف فروع العلم فى تنافسهم للسيطرة على السياسة العامة. ويمنعنا صراع القوى هذا من فهم الظاهرة، كما يؤثر على نوعية السياسة.

الهجرة الدولية تحد لنظريات العلوم الاجتماعية

يشير التحليل الاقتصادى الكلاسيكى الجديد للمشكلة، والقائم أساسًا على الاختلافات بين العرض والطلب للعمالة، إلى أن الهجرة الدولية جزء من عملية تعديل فى اقتصاد العالم، تسهم فى الكفاءة العالمية للإنتاج بدلاً من خلق مشكلة، والتى ينبغى من أجل ذلك ألا تعوقها سياسات مقيدة، أو حوافز تعمل على تشويهها. ومن منظور مختلف تمامًا، نجد أن عددًا كبيرًا من نظريات الهجرة التاريخية والهيكلية تنتهى أيضًا إلى أن الهجرة هى إحدى نتائج المد الرأسمالى، وبالأخص تدويل الأسواق، وانتقالات رأس المال والتكنولوجيا والفوائد. ويمكن القول بأن الاقتراح العملى، والذى يمكن استخلاصه من تلك النظريات الضخمة، هو أن السياسة تكون هراء، ما لم تغير النظام الاقتصادى العالمى. [٢١]

و من المفارقات، أن النظريات الاقتصادية المغايرة لا تزكى فى مجموعها السياسة العامة المستخدمة لتعديل تدفقات الهجرة الدولية. ومدارس الفكر الأولى التى تدعم هذا، لم تفعل سوى خلق مشكلات قصيرة المدى، تختفى إذا

أطلق للسوق العنان. أمّا المدرسة الثانية فهى تجادل فى أنة لا يمكن حل المشكلات فى اقتصاد السوق. ويمكن توجيه النقد للنظريات الاقتصادية الكلاسيكية الجديدة، وتلك ذات الصلة فى نقطتين.

أولاهما- أنها تركز أساسًا على الهجرة الفردية الدائمة إلى حد الإضرار بالقوى الفاعلة الأخرى والأنواع الأخرى من الهجرة.

ثانيتهما- أنها تتجاهل الروابط التاريخية التأسيسية، وكذا الاختلافات بين الجنس والجماعات العرقية. ورغم هذا، فقد وجه النقد إلى النظريات التاريخية والهيكلية لإهمالها العوامل الثقافية التى تؤثر على استيعاب المهاجرين والسياسيات القومية. وفضلاً عن ذلك، فإن التركيز على البعد الاقتصادى يعنى، بصفة عامة، تجاهل الحقيقة القائلة بأنه ليس بالضرورى أن يسير النمو الاقتصادى جنبًا إلى جنب مع التنمية الاجتماعية.(٢٢)

- و كما جاء فى تقرير الأمم المتحدة عن التنمية البشرية لعام ١٩٩٩م، فإن خمس دول فقط من ١٧٤ دولة المتضمنة فى التقرير، تتمتع بإجمالي إنتاج محلى متساو بالنسبة للفرد، وتعزيزات للتنمية البشرية إلى مرتبة فى التنمية البشرية أعلى من إجمالي الإنتاج المحلى للفرد، وأن ٧٧ دولة وصلت إلى درجة منخفضة فى التنمية البشرية. ويكمن التضارب بين جانبى التنمية فى المعدل، وهو ما يجب وضعة فى الاعتبار فى أية دراسات مقارنة عن عمليات الهجرة.

إن الحاجة إلى تركيز تعددية المعرفة نتيجة مباشرة للنقائص السابق إشارة إليها فى النظريات الاقتصادية. وعلى أية حال، فإن السبب الضخم، يكمن فى أن العولمة - فى حد ذاتها- عملية متعددة الأبعاد، تحتاج إلى تركيز متعدد المعرفة، لإقامة علاقات متشابكة بين الهياكل والعمليات، بالإضافة إلى عوامل موضوعية وأخرى ذاتية وثقافية. وإذا ما كان سيتم دراسة الهجرة الدولية فى سياق العولمة، وإذا ما كان الهدف تحسين السياسات الحالية، فمن الضرورى أن تعمل العلوم الاجتماعية على تطوير الأطر النظرية القادرة على حل الروابط بين الاتجاهات الكبيرة لعملية العولمة، والاتجاهات الأخرى والوسيطة، والتى تحدد حركات

الهجرة، أو تؤثر على نتائجها فى بلدان المهجر أو بلدان المنشأ للمهاجرين، كما تحدد ردود الفعل السياسية بالنسبة للمشكلة كذلك.

و لقد كانت حركة السكان - تقليديًا - مجالاً للدراسة الخاصة بإحصاء السكان، والاقتصاديات والجغرافيا، والأنثربولوجى (علم الإنسان)، وعلم الاجتماع، وعلم النفس وأخيرًا جدًا علم السياسة. وللأسف لم تؤد هذه الاهتمامات المشتركة إلى بحث متعدد المعرفة أو نظريات. والواقع أنه حتى إلى وقت قريب لم تتمكن الدراسات الاقتصادية والسكانية أو الاجتماعية عن الهجرة الدولية، من المنافسة مع الأطر المفاهيمية المعقدة المتاحة لتحليل المشكلات السكانية -الاجتماعية الأخرى، مثل التغيرات فى الخصوبة. ووفرة البحث التجريبى بين كافة التخصصات عن الموضوع. (٣٣)

و تعتبر محاولة إيجاد وسائل لكسر حواجز المعرفة، وتعزيز المجهودات المشتركة لتطوير بؤر التركيز الشاملة. والتى يمكن أيضًا تأكيد صحتها بالتجربة، تعتبر تحديًا كبيرًا للبحث عن الهجرة الدولية فى العلوم الاجتماعية. ولمواجهة هذا التحدى توجد مشكلتان يجب حلهما.

أولاهما- ضرورة وجود حل للاختلافات فى المفاهيم داخل وبين الأنظمة. ولن يكون هذا عملاً سهلاً، خاصة إذا نظرنا إلى القائمة الطويلة للفشل فى محاولات مشابهة فى الماضى. ورغم هذا، فإن عملية البحث عن طرق جديدة لتحقيق هدف التعاون بين كافة التخصصات، تخوض تجربة " إعادة البعث ".

وأحد هذه الطرق هو العمل على تطوير نماذج نظرية عامة للهجرة. والطريق الثانى، مرتبط بالأول، ويشمل تخطيط مشروعات بحثية متعددة المعرفة، تقوم على إطار عام يجب تعريفة وتعزيزه عند تحليل النتائج التى تم الوصول إليها. ويكمن الطريق الثالث، فى توجيه مشكلة السياسة وتكوين فرق بين الباحثين فى كافة التخصصات ومن محللى السياسة لاكتشاف نتائجها الشاملة. (٣٤)

و المشكلة الثانية - التى تحتويها عملية ربط العولمة والهجرة الدولية، تكمن فى ازدياد التطابق أو تفوق أشكال مختلفة من الحراك السكانى فى المكان نفسه،

وفى الوقت نفسه، ولكل منهم أسبابه وآثاره الاقتصادية والاجتماعية المختلفة. والقيام بتوضيح مثل هذا الوضع المتفوق، والبحث عن حل للمشكلات التى يخلقها، يعنى مرة أخرى العمل على توسيع نطاق ما بين كافة التخصصات ليشمل تحليل العمليات الاجتماعية، مثل خلق شبكات اجتماعية وتشغيلها، ونتائج عدم التوازن فى مصدر القوة الاجتماعى، وتحديد الآثار غير المقصودة والمتراكمة لتدخل الحكومة، ودور جماعات الوسطاء ومناطق العرقية المنعزلة.

و على هذا نجد أن الحاجة إلى بؤر المعارف المتعددة، وإلى حل مشكلات الوظيفة العليا بسهولة أكثر بتطوير بؤرة المعارف المتعددة، بل إن هذه قد تسهم فى الوقت نفسه كذلك فى تحديد هذه المشكلات. وطالما أنها تؤثر فى نفس العمليات الاجتماعية الملموسة، فيصبح فى مقدورنا التقدم لحل مثل هذه المشكلات من الناحيتين المفاهيمية والتطبيقية، بطريقة أسرع من البحث عن نموذج تنمية عام. ولسوف تتطلب بالضرورة المجهودات المطلوبة لتحديد مثل هذا النموذج، توضيح وتفسير الارتباطات والعلاقات المتداخلة، والموجودة تقليديًا ضمن نطاق النظم المختلفة، ومن ثم، فإنها ستخضع بطريقة متزايدة للصراع القوى بين الأنظمة.

الهجرة الدولية تحد لسياسات العلوم الاجتماعية

توضع الهجرة الدولية فى مقدمة جدول أعمال الكثير من البلدان، لأن الحكومات والمواطنين يعتبرون الظاهرة مصدرًا للمشاكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية. ولذا فإن السياسيين مطالبون - صراحة أو ضمنًا - بوضع سياسات لحل هذه المشكلات، والعمل على تحقيقها. وتجنب أية مشكلات أخرى قد تطرأ فى المستقبل، أو اتخاذ إجراءات على الأقل لمواجهة المشكلات فى التى لا يمكن تجنبها.

إن الهجرة الدولية بعبارة أخرى تشكل تحديًا للسياسة العامة. ولا يمكن لعلماء الاجتماع تجاهل هذا التحدى إذا أرادوا العمل على منع تأسيس هذه السياسات على مفاهيم مسبقة، أو غير مغلوطة، والتى ستؤدى إلى زيادة سوء الموقف، أو الفشل فى حل المشكلات على أحسن تقدير.(٣٥)

و تعتمد قدرة علماء الاجتماع على المعاونة فى مواجهة هذا التحدى، على المعلومات المتاحة، والتى تتصل بهذا التحدى، وعلى وجود القنوات التى تهيئ لهذه المعلومات أن تصبح جزءًا من عملية صنع القرار. وفى قول آخر، إنها تعتمد على إفراز المعرفة والروابط بين مولدى المعرفة وبين المنتفعين بها المحتلمين.

توليد المعرفة المتصلة بالهجرة الدولية أمام السياسات المؤثرة فيها.

و بدون الدخول فى جدل مسهب عن أى نوع من المعرفة يتصل بالموضوع، سوف نبدأ بالتعرف على أن المراحل المختلفة لعملية صنع القرار تتطلب فئات مختلفة من المعرفة، أو القول بوجود درجات وأنواع مختلفة ذات الصلة الوثيقة، وهو ما يوصلنا إلى نفس الشيء.و إذا استخدمنا مصطلحات واضحة، فمن الممكن تعريف الفئات التالية للمعرفة وثيقة الصلة عن الهجرة الدولية.

المعلومات الوصفية لاتجاهات وعمليات الهجرة، سواء فى الوطن المنشأ أو فى بلدان المستقبلة. وتستخدم هذه الفئة مصادر مختلفة لتحديد القدر القانونى وغير القانونى للهجرة، وخصائص المهاجرين وما يعتريهم من تغيرات على مر الزمن . كما أنها تحتوى أيضًا على دراسات وصفية عن أنظمة الهجرة الدولية والإدارية وعن وضع، وحقوق المهاجرين جنبًا إلى جنب مع خصائصهم الثقافية والاجتماعية. وقد استخلصت معظم هذه المعرفة من فرع واحد من الدراسة السكانية، أو علم الاجتماع أو القانون. (٣٦)

المعلومات المؤدية إلى تعريف الهجرة بأنها مشكلة، قد تتضمن هذه الفئة دراسات عن الكيفية التى تؤثر بها مستويات واتجاهات ومختلف نوعيات الهجرة الدولية على الأفراد والأسر، والمجتمعات الجغرافية، والمجموعات الاجتماعية، بل وعلى الأمة ككل. والدراسات الخاصة بتأثير الهجرة على بلدان المنشأ والبلدان

المستقبلة، وعلى الرفاهية الاجتماعية وأسواق العمالة والثقافة هى مجرد أمثلة للمعرفة المؤدية إلى تعريف الهجرة. وفى هذه الحالة، نجد أن التعاون لازم بين الدراسات السكانية وبين فرع واحد على الأقل. وعلى الرغم من أن هذه المعرفة يجب أن تشير كلية إلى دولة أو دول معنية موضوع الدراسة، فإن مثل هذه المعرفة إن لم توجد، فمن الممكن استخلاص المشكلات من تجارب بلدان أخرى، ومن أمثلة ماضية.

المعلومة التفسيرية والكمية والنوعية على المستويات الكبيرة والمتوسطة والصغيرة للعوامل والعمليات التى تؤثر على اتجاهات الهجرة. وكما هو الحال فى المجالات الأخرى، نجد أن هذه الفئة تمثل الجزء الأكبر من الجدل النظرى فى مجال الهجرة الدولية. وهذه تكون أساس المعلومات الخاصة بتكوين السياسات والبرامج التى ترتبط أهدافها بالهجرة بوضح. كما أن هذا الأساس ضرورى كذلك عند تقييم نتائج الهجرة غير المطلوبة للسياسات والبرامج الأخرى.

المعلومة التقييمية لأثر السياسات والبرامج العامة على الهجرة الدولية ونتائجها. مما لا شك فيه أن الفئة الأولى من المعلومات،يخدم كأساس حقيقى لأنواع المعرفة الأخرى. وعلى هذا فقد تم بالكامل تبرير الدعوة إلى تحسين كم ونوع المعلومة عن الهجرة الدولية، بالإضافة إلى أنها النوع الوحيد من المعلومة التى لا يمكن استبدالها بمعلومة خاصة ببلدان ومناطق أخرى من العالم.[٣٧]

فليس هذا هو الحال بالنسبة للمعلومة التى تؤدى إلى تعريف الهجرة الدولية كمشكلة أو معرفة أسباب الهجرة. وفى حين أنه بفضل حقيقة الاستحواذ على معلومة ناجمة عن تجربة لإبراز المشكلات فى البلدان التى سيتم رسم السياسات الخاصة بها، فإن معظم البلدان تقصر تمامًا عن بلوغ المعلومات الكافية عن هذه القضايا. وإلى أن تصل مثل هذه المعلومات لا بد من استخدام الافتراضات التجريبية والقائمة على المعلومات التى تم الحصول عليها من بلدان أخرى، أو على نظريات مقبولة نسبيًا.

استغلال معلومات علم الاجتماع فى السياسات المتصلة بالهجرة الدولية

هو الاستخدام فى تشكيل سياسة المعارف الموجودة مسبقًا فى البلدان المعنية، وعلينا أن نتحقق من أن الدولة قد فقدت جزءًا من قوتها فى صنع السياسة نتيجة للاتفاقيات فوق القومية، وأصبح يشاركها الآن فى دورها الأساسى السابق فى السياسة الأقتصادية والاجتماعية، المؤسسات التجارية والمؤسسات الخاصة. وعلى هذا ركزت المناقشات الاقليمية على إصلاح الدولة. (٣٨)

و تشمل الموضوعات المتجددة اللامركزية وإصلاح الدولة وممارسات الإدارة الديمقراطية، وعلاقات مجتمع الدولة المدنى الهادف إلى تقوية المجتمع المدنى، وإحداث تغييرات فى دور المجلس النيابى والسلطة القضائية، وإيجاد دور كبير منظم للدولة فى الأنشطة العامة والخاصة، وأخيرًا إحداث تغييرات فى عملية صنع القرار بحيث تكون القرارات فنية أكثر. ولا يمكن إغفال تلك الإصلاحات عند أى تمحيص متوسط المدى لاستغلال معارف علم الاجتماع فى السياسة بوجه عام والهجرة بوجه خاص، حيث إنهما يؤثران بعمق على الوظائف التنظيمية، وعلى خصائص السباق المؤسسى للمستغلين.

و لنوضح قضيتين أخريتين أولاهما – أن كثيرًا من السياسات المؤثرة على الهجرة الدولية هى سياسات اقتصادية واجتماعية لم تدرس بوضوح هذه المؤثرات. ونتيجة لهذا، نجد أن مستغلى معارف علم الاجتماع يعملون فى وزارات وهيئات حكومية مختلفة، وكما هو الحال غالبًا فى السياسات الوظيفية المتعارضة، يعيق مشكلات الاتصال والصراعات السياسية والتنظيمية، التبادل والاستغلال المشترك للمعلومات ذات الصلة عن الهجرة. وغالبًا ما ينتهى الأمر بالخبرة إلى أن تصير مجرد سلاح آخر للحرب البيروقراطية.

أما ثانيتهما– إننا فى حاجة إلى التعرف على الحقيقة البسيطة، وهى أنه توجد دولتان – على الأقل – متورطتان فى عملية الهجرة الدولية. وهذا يعنى أن كلا منهما يتأثر بالقرارات التى قد تتخذها الدولة الأخرى. ومن الواجب، فى

حالة حدوث تضارب فى المصالح توزيع المعارف والمعلومات بالتساوى بين البلدان المتورطة لحل ذلك التضارب بالطرق السلمية، فالمعرفة عنا كما هو المعتاد دائمًا، واستغلال المعرفة، يمنحان القوة، ولذلك ينبغى ألا نفاجأ عند وجود عوائق شرعية وأخرى وواقعية أمام التداول الحر للمعارف ذات الصلة عن الهجرة الدولية. وعموم القول إن استغلال المعرفة قد يخضع للعمليات السياسية الداخلية، ولصراعات القوى الخارجية. (٣٩)

إن الهجرة الدولية ستستمر سواء رضينا أم أبينا، وفى الوقت الذى مازالت فيه حرية التحرك للشعوب حقًا مكفولا لهم، وهو ما لم نستعد له حتى الآن، وربما لن نستعد له أبدًا، فإن تفهم العمليات المتضمنة، وضمان التعايش السلمى بين الشعوب من مختلف المناطق والثقافات، يعتبر أمرًا ضروريًا فى المجتمع الكوكبى الجديد، والذى مازال يبزغ، كما يشكل هذا أيضًا تحديًا كبيرًا للعلوم الاجتماعية. ومثلما هو الحال مع المشكلات التى تخلق هذا التحدى، فلا يمكن لبلد بمفرده، أو فرع بمفرده - الأخذ به فالتعاون الدولى والنظام المتداخل يعتبر أمرًا ضروريًا.

الخاتمة

ولكن.. ماذا بعد، فالمشهد الكوكبى بنذر بنشوب حرب عالمية ثالثة، فإذا لم تغير العولمة اتجاهها وتطوى شراعها فإن الثمن المدفوع من صميم الحرية وحقوق الإنسان سيكون فادحًا، وإذا مضينا على النحو الذى نعيشة الآن، فستزيد نذر الشر التى قد تفضى إلى نشوب حرب عالمية كبرى بحلول منتصف القرن الحادى والعشرين، ومن ثم فإن الأمر برمته منوط بهوية الرابح فى المعترك السياسى الذى تدور رحاه.

و ليس الصراع الأنكى هو ما يدور بين الغرب والإرهاب، بل إنه يدور داخل الغرب نفسه. فمن جانب، ثمة مؤيدون للديمقراطية الراشدة التى تثمر عن منافع جوهرية، منها الكرامة والحرية والإنصاف فى معاملة جميع المواطنين، وعلى الجانب الآخر، هناك أنصار للرأسمالية المتحررة التى تفرضها الدولة المهيمنة ضانة بفوائدها على الكثيرين. ولاشك أن محصلة هذا الصراع ستشكل صورة العالم لما بقى من القرن الحادى والعشرين.

تحاول الأجندة الخفية للعولمة إخبارنا أن العالم ملزم بالاختيار بين "الإرهاب الإسلامى "والحرية فى شكل الرأسمالية المتحررة. وهذا الأمر غير صحيح، كما أنة ليس من بين الأجندة الحقيقية، فالطرح الحقيقى الخفى يطالبنا بالاختيار بين الديمقراطية الراشدة والدولة المهيمنة.

خلال العقد الثالث أو الفترة التى ستتوفر فيها الخيارات للعالم وخاصة لسكان الحضر بالعالم، ستعتمد تلك الخيارات على الخيارات التى قام الغرب

بصياغتها الآن. لقد مضى الاتحاد الأوربى أكثر من الولايات المتحدة الأمريكية فيما يتعلق بالديمقراطية الراشدة وتنفيذها جزئيًا ولم تكن تلك انطلاقة سهلة، حيث هناك دومًا معارضة، ولكن لماذا تلك المعارضة ؟، من ناحية، برز العداء لأن العديد من الأشخاص الطبيعيين رأوا فى ممارسة الاتحاد الأوروبى العملية أنها سخية جدًا للمجموعات الخارجية مثل طالبى حق اللجوء السياسى. وسبب آخر أن هناك من يعتقد أن الحياة فى بروكسيل أصبحت وكأنها كالعيش فى وسط قافلة من الشخصيات السياسية. وكان العديد من الشخصيات التى تمثل الاتحاد الأوروبى واضحين جدًا بشأن إخفاقهم فى العيش طبقًا لمعايير السلوك المحترم المتوقع فى ظل الديمقراطية الراشدة.

ربما مع مرور الوقت ستصبح الديمقراطية الراشدة مرة أخرى أحد الخيارات بسياسات الأمريكيين كذلك. وفى غضون ذلك قد ينشأ صراع داخل الأتحاد الأوروبى بشأن الأختيار ما بين خيارات الديمقراطية الراشدة والرأسمالية المتحررة. وإذا ما ربحت الرأسمالية المتحررة الصراع إجمالاً وإذا تقارب كل من الاتحاد الأوروبى والولايات المتحدة الأمريكية فى اتجاه بعضهما مرة أخرى، وإذا انتشرت الطريقة العسكرية للأمريكيين، فسيرسم العالم عندها خطوط نهائية. وسيرى الناس فى كل مكان بعد ذلك الاتحاد الأوروبى كأحد المستفيدين الرئيسيين من خيار الدولة المهيمنة للحفاظ على نفسه آمنًا ومترفًا فى حين تترك القوة الأمريكية الفقراء خارج العملية يعانون الأمرين.

إذا استبعد الغرب فى السنوات القليلة القادمة خيار الديمقراطية الراشدة كهدف له وللآخرين، فإن ذلك سيعنى أن الاتحاد الأوروبى أخفق فى الدفاع عن الإستقلال داخل ساحة الأطلسى، وفى تلك الحالة، فإن النتيجة الأكثر ترجيحًا هى أن واشنطن ستستمر فى استخدام طريقة الدولة المهيمنة كوسيلة لإنشاء الرأسمالية المتحررة على حساب توسيع المساحة العالمية طالما أنها قادرة على القيام بذلك.

إذا ما ترك الغرب خيار الديمقراطية الراشدة كخيار حقيقى وإذا ترك واجب الحرص والرعاية وإذا ما أدعى أن السوق ستشفى جميع الأمراض، فماذا سيحدث بعد ذلك ؟، من سيجهز عملية دمج الديمقراطية الراشدة وحقوق الإنسان بالممارسات العملية للمؤسسات القوية الحاكمة الإقليمية والعالمية ؟، يحتمل ألا يوجد من يفعل ذلك.

فى تلك الحالة، سيترك سكان الحضر العالميون للاختيار بين الرأسمالية المتحررة والدولة المهيمنة، وسيعرض الخياران على يد مجموعة مختلفة من السياسيين المحليين. وقد يفضلون الخيار الأخير، حيث إنه يوفر لهم فرصة لتجنب أن يكونوا هم الضحايا فى حين يجعلون الضحايا بعض المجموعات الأخرى.

وستكون رواية القرن الحادى والعشرين كالتالى: الغرب يخلط مجموعة البطاقات بينما يتولى العالم توزيع تلك البطاقات. وفى هذا الوقت فإن الغرب سيعنى " واشنطن "، التى تؤدى دور الحامى القوى للرأسمالية المتحررة باستخدام عرض المقاومة عبر خيار الدولة المهيمنة، ولا ترغب واشنطن فى خيار الديمقراطية الراشدة، حيث إن القادة التجاريين والسياسيين علموا الأمريكيين ألا يرغبوا فى تلك الديمقراطية الراشدة، فقد أخبروهم أنها تزيد من قيمة الضرائب.

إذا انحنى الاتحاد الأوروبى لإجماع واشنطن " العاصمة الكبيرة والدولة الضعيفة والسكان المطيعيين والعسكرية الأمريكية عند الضرورة "، فإن الديمقراطية الراشدة، أكثر البطاقات ترجيحًا لكى ينعم الجميع بالسلام النسبى والرخاء النسبى، سيتم التغاضى عنها، وسيتعين على كل شخص قبول الخيار الثانى طبقًا لمقولة القوة هى الحق، القوة تبعث على نيل الإعجاب، وكل ما يهم هو تحقيق الفتوحات والنصر والنجاح بأية وسيلة.

و إذا ما انحسرت وتضاءلت الإمبراطورية الأمريكية، فسيتم استبدالها بدول مستبدة تواجهها الفوضى الحضرية فى كل قارة، وهو الأمر الذى يؤدى فى

الغالب إلى نشوب حرب، كيف ستكون مساوئها. لا يعلم أحد. ففى عالم متعدد الأقطاب ومتمرد وعدوانى، يظل نشوب حرب عالمية ثالثة هو الاحتمال الأرجح.

أما المشهد المصرى فينذر بانفجار الديمقراطية المصرية من الداخل حال عجزها عن مواجهة الفقر ورفع معدلات التنمية، فلقد أثبتت ثورة ٢٥ يناير المجيدة، مدى الحاجة الشديدة للمجتمع المصرى إلى الديمقراطية الحقة ومواجهة الفساد المتصاعد وضرورة إجراء تغييرات جذرية فى بنية المجتمع المصرى. فعلى مدار أكثر من ثلاثة عقود عانت مصر من سوء الحكم السياسى، وبالطبع من سوء الإدارة، ومن المؤسف أنها كانت نموذجًا للأنظمة السياسية الفردية والدكتاتوريات التى لا تعرف الرحمة. لقد ترك الطاغية مبارك الدولة المصرية مفككة سياسيًا وعاجزة اقتصاديًا، تعانى أعداد متزايدة وشرائح عريضة من سكانها الفقر والجهل والمرض.

و بتفاقم انتشار الفقر بين المصريين، بفعل الأزمة الاقتصادية التى يبدو أنها توفر الأساس المشترك للحاجة لتغيير ديمقراطى يقوم به الشعب المصرى. وحينذاك، فإن الصراع من أجل التحولات الديمقراطية فى مصر تكون مناسبة، ليس فقط فى تحرير حلبة الصراع السياسى، وإنجاز التحرير المدنى والسياسى ولكن لضمان أيضًا مستويات حياة أفضل ورفاهية اجتماعية للشعب المصرى. وبمعنى أدق، إنجاز هدف الحكم الديمقراطى الرشيد والتداول السلمى للسلطة، ورغم أن الألحاح فى طلب الحكم الرشيد يكون متضمنًا فى عمليات التحول الراديكالى الديمقراطى، إلا أن مفهوم الحكم الرشيد، واستخدامه فى الوقت الراهن، جاء من جانب البنك الدولى. إزاء المقاومة السياسية الحادة التى واجهت تنفيذ برنامج التكيف الهيكلى فى مصر، وتزايد الفشل الواضح للبنك الدولى فى تنفيذها.

إزاء ذلك ما كان الأ إحداث تغيير طفيف فى استراتيجية البنك باتجاه التهيئة السياسية وإبتداع هيكل مؤسسى وسياسى مناسب لفرضة على الاقتصاد المصرى وكذلك الاقتصاديات النامية فى إفريقيا وآسيا، ليتم بناء علية، الانتقال المؤكد إلى الحكم الرشيد هو السبب فى الأداء الهزيل لبرنامج التعديل الهيكلى.

ويذهب البنك الدولى إلى القول بأن الشكوى المتكررة فيما يتعلق بمشكلات التنمية فى الجنوب، هى أزمة الحكم الرشيد، ويعنى الحكم ممارسة السلطة السياسية لإدارة الشئون الوطنية، وذلك لأنه ليست هناك بدائل للسلطة. وفى كثير من البلدان لا يخدم المسئولون بالدولة سوى مصالحهم الخاصة، دونما خوف من أن يخضعوا للمحاسبة. ودفعًا عن مصالحهم، أقام الأفراد شبكات شخصية للنفوذ، بدلاً من أن يدعموا القوة الشاملة للدولة، وهو ما يعتبر مسئولا عن فشل الأنظمة.

وبهذا الأسلوب أصبحت السياسات ذات طبيعة شخصية، وأصبحت المحسوبية ضرورة للحفاظ على السلطة، وتأخذ القيادة على عاتقها سلطات عريضة تمنحها حرية واسعة للتصرف والاختيار، وتفقد شرعيتها، ويخضع الأعلام للسيطرة، والاتحادات والجمعيات الطوعية إما أن تكون قيادتها منحازة من جانب الدولة، أما أنها محلولة أو غير قائمة أصلاً. وعموما لا توفر البيئة الدعم اللازم للحيوية الأقتصادية، وبناء علية يشير البنك الدولى إلى أن التكيف الهيكلى وحدة لا يستطيع وضع دول الجنوب النامى على طريق الحد من الفقر، فهذا التكيف الهيكلى يجب أن يتكامل مع إقامة الحكم الرشيد.

وفى رأى البنك الدولى يتصل مفهوم الحكم الرشيد بشكل وثيق الصلة بقضايا المسئولية العامة للمسئولين الحكوميين، وشفافية الإجراءات، والخضوع للقانون وإدارة القطاع العام، كما تستلزم عملية الحكم الرشيد فى مصر تقليص دور الدولة، ودعم القوى غير الحكومية، وذلك من وجهة نظر البنك الدولى.

غير أن هناك أمرين جديرين بالانتباءة، الأمر الأول، أنه بينما يبشر البنك الدولى بالحكم الرشيد، وسيادة القانون وحقوق الإنسان ليس فى مصر وحدها ولكن كل بلاد الجنوب النامى. فإن السياسات الاقتصادية للبنك تضعف الأهداف السياسية النبيلة، فبرنامج التكييف الهيكلى لا يساعد على النهوض بالمجتمع المدنى بقدر ما يعمل على تمزقه وقمعه بقسوة، ولا يعزز الأمن الاجتماعى والرفاهية بقدر ما يقلص منهما بشكل غاية فى الخطورة ولا يشجع على احترام

الأخلاق والمسئوليات العامة بقدر ما يضعف السلوكيات الأخلاقية العامة، ويتحايل من أجل تخفيض أجور ومرتبات العاملين، وبمعنى آخر، فإن التكييف الهيكلى يتناقض مع منطق الحكم الرشيد الذى يدعيه.

أما الأمر الثانى، أن هدف مشروع البنك الدولى للحكم الرشيد هو أساسًا توفير البيئة السياسية الملائمة لنشاط السوق، وليس بهدف إقامة حكم رشيد فى حد ذاته، أو باعتباره حقًا من حقوق الشعب المصرى أو أى شعب ينتمى إلى الجنوب النامى. فإن الحكم الرشيد والدعوة المخادعة من أجل الديمقراطية، يتم استغلالها عادة بنفس الأسلوب، من جانب الاقتصاديين فى صندوق النقد الدولى والبنك الدولى للترويج للحلول الليبرالية الجديدة على نطاق العالم.

و إن كان لا يمكن إنكار أنه رغم ملاءمة مشروع البنك الدولى للحكم الرشيد وتأكيدة على سيادة القانون والشفافية وحقوق الإنسان، وأنه مشروع مناسب تمامًا للظروف التى تواجها معظم الشعوب النامية، ومع ذلك فإن الأهداف التى حددها المشروع أدت إلى تناقضات خطيرة لا تتناسب مع واقع وأهداف المجتمعات النامية ولا ترتبط بها، ولا ترتبط بطموحات الشعوب النامية فى الحياة الكريمة.

و فى مجال النقد الفعال لمشروع الحكم الديمقراطى الرشيد للبنك الدولى، تتكشف لنا الحقائق السوسيولوجية، بأن سبب هذا المشروع هو خدمة المصالح الذاتية والانتهازية، ومصالح رأس المال فى إطار الأيديولوجية الاقتصادية الليبرالية الجديدة. والسؤال الذى يطرح نفسة بقوة الآن، لمن الحكم الرشيد؟ إنه بالتأكيد ليس لصالح عموم الشعب المصرى او شعوب الجنوب عامة، إنه حكم لمصلحة الشركات المائة الصناعية الكبرى، والبنوك العابرة للقوميات، التى تستنزف الثروات الطبيعية، وتجنى الأرباح الضخمة لنفسها، ولصالح الطبقة الفاسدة، وحاشية الدكتاتور المخلوع مبارك الذين يربحون أموالاً ضخمة بطرق غير شرعية، وتكديسها فى البنوك الغربية.

إن الحكم الرشيد للشعب المصرى ليس مكملاً للتعديل الهيكلى، بل بالأحرى، هو قيمة سياسية تنكر برنامج التكيف الهيكلى وتستهدف إصلاح العلاقات الاجتماعية فى الدولة المصرية من خلال توفير الشروط اللازمة للرفاهية الاجتماعية وتحسين الأحوال المادية للشعب المصرى. وفى اعتقادى أن إقامة نسق الحكم الرشيد، من خلال هذا المنظور هو من أكبر التحديات التى تواجهة عملية التحول الديمقراطى الراديكالى فى مصر.

وعليه فقد أدت العولمة المفترسة، البربرية، إلى فقدان الديمقراطية جزءًا كبيرًا من مقامها الرفيع فى جميع دول العالم.. وهو ما يشكل موضوع كتاب آخر.

هوامش الفصل الأول

١ - الكتب المقدسة.

٢ - أوديا واجل: إعادة النظر فى الفقر، تعريفه ومقايسه، ترجمة: عثمان مصطفى عثمان، المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية، العدد ١٧١ ، الطبعة العربية، القاهرة، مارس ٢٠٠٢ ، ص ٢٢٥-٢٢٦.

٣ - أوديا واجل: المرجع السابق ذكره، ص ٢٢٦ .

٤ - أوديا واجل: مرجع سبق ذكره، ص٢٣٠ .

٥ - جون هليز وجوليان لوغران ودافيد بياشو: الاستبعاد الاجتماعى - محاولة للفهم، ترجمة الدكتور / محمد الجوهرى. سلسلة عالم المعرفة الكويت،٢٠٠٧ ص ٢-١١.

٦ - بيير سانية هو، مساعد المدير العام للعلوم الاجتماعية والإنسانية فى اليونسكو منذ مايو ٢٠٠١، والسكرتير العام لمنظمة العفو الدولية منذ عام ١٩٩٢-٢٠١٠.

٧ - بييرسانيية: الفقر، الجبهة التالية فى الكفاح من أجل حقوق الإنسان، ترجمة سعاد الطويل، المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية، العدد١٨٠ ?الطبعة العربية، القاهرة، يونيه ٢٠٠٤ ، ص ١٢٧ - ١٢٨.

٨ - بيير سانية: المرجع السابق ذكره، ص ١٣٠- ١٣١.

٩ - بيير سانية: مرجع سبق ذكره، ص ١٣١ - ١٣٢.

١٠ - إرنست - مارى ميوندا :الفقر كانتهاك لحقوق الإنسان - نحو حق رفض الفقر، ترجمة: عبد الحميد فهمى عبد الحميد، المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية، العدد ١٨٠ ، الطبعة العربية، القاهرة، يونية٢٠٠٤ ، ص ١٣٤ -١٣٣.

١١ - إرنست - مارى ميوندا :المرجع السابق ذكره، ص ١٣٦ - ١٣٧.

١٢ - إرنست - مارى ميوندا : مرجع سبق ذكره، ص ١٣٨.

١٣ - إرنست - مارى ميوندا : مرجع سبق ذكره، ص ١٣٨.

١٤ - إرنست - مارى ميوندا : مرجع سبق ذكره، ص ١٤٠.

١٥ - إرنست - مارى ميوندا : مرجع سبق ذكره، ص ١٤١ - ١٤٤.

١٦ - إرنست - مارى ميوندا : مرجع سبق ذكره، ص ١٤٤ - ١٤٧.

١٧ - كيث دودنج ومارتن فان هيس: الفقر والاحتمالات المحلية للحقوق العالمية الشاملة، ترجمة بهجت عبد الفتاح عبده، المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية، العدد ١٨٠، الطبعة العربية، القاهرة، يونيه ٢٠٠٤ ص١٦٧.

١٨ - كيث دودنج ومارتن فان هيس: المرجع السابق ذكره، ص ١٦٩- ١٧٠.

١٩ - كيث دودنج ومارتن فان هيس: مرجع سبق ذكره، ص ١٧٥ - ١٧٩.

٢٠ - كيث دودنج ومارتن فان هيس: مرجع سبق ذكره، ص ١٧٧ -١٧٩.

٢١ - يشغل كلاوس م لايزينجر منصب رئيس مدير تنفيذى مؤسسة نوفارتس للتنمية الداعمة للعيش، وأستاذ علم الاجتماع فى جامعة بازل، سويسرا.

٢٢ - كلاوس م.لايزينجر: التغلب على الفقر وإحترام حقوق الإنسان، عشر نقاط جديرة بالإعتبار، ترجمة حمدة الزيات، المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية، العدد ١٨٠ ، الطبعة العربية، القاهرة، يونية ٢٠٠٤ ، ص ١٨٢.

٢٣ - كلاوس م. لايزين جر: المرجع السابق ذكره، ص١٨٤ .

٢٤ - كلاوس م. لايزينجر: مرجع سبق ذكره، ص١٨٥ .

٢٥ - كلاوس م. لايزينجر: مرجع سبق ذكره، ص ١٨٦ - ١٨٧.

٢٦ - كلاوس م. لايزينجر: مرجع سبق ذكره، ص ١٨٧ - ١٨٨.

٢٧ - كلاوس م. لايزينجر: مرجع سبق ذكره، ص١٩٠ .

٢٨ - كلاوس م. لايزينجر: مرجع سبق ذكره، ص ١٩١ - ١٩٢.

هوامش الفصل الثانى

١ - ديفيد ماكنسن: إجماع واشنطن، ترجمة بهجت عبد الفتاح، المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية، العدد ١٦٦ ، الطبعة العربية، القاهرة، ديسمبر ٢٠٠٠ ص ٩.

٢ - ديفيد ماكنسن: المرجع السابق ذكره، ص ٩.

٣ - روبنز ريكيو بيرو: إضفاء الطابع الإنسانى على التنمية، ترجمة بهجت عبد الفتاح، المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية، العدد ١٦٦ ، الطبعة العربية، القاهرة، ديسمبر ٢٠٠٠ ص ١١ .

٤ - روبنز ريكيو بيرو: المرجع السابق ذكره، ص ١٢.

٥ - روبنز ريكيو بيرو: مرجع سبق ذكره، ص ١٢.

٦ - روبنز ريكيو بيرو: مرجع سبق ذكره، ص ١٢.

٧ - روبنز ريكيو بيرو: مرجع سبق ذكره، ص ١٤.

٨ - روبنز ريكيو بيرو: مرجع سبق ذكره، ص ١٤.

٩ - روبنز ريكيو بيرو: مرجع سبق ذكره، ص ١٥.

١٠ - روبنز ريكيو بيرو: مرجع سبق ذكره، ص ١٦.

١١ - برانيسلاف جوزوفيتش: بين الهيمنة الفكرة على مستوى الكوكب وخطة التنمية على المستوى الدولى، ترجمة: عثمان مصطفى عثمان ، المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية، العدد ١٦٦ ، الطبعة العربية، القاهرة، ديسمبر ٢٠٠٠ ص ١٧ .

١٢ - برانيسلاف جوزوفيتش: المرجع السابق ذكره، ص ١٨.

١٣ - برانيسلاف جوزوفيتش: مرجع سبق ذكره، ص ١٨.

١٤ - برانيسلاف جوزوفيتش: مرجع سبق ذكره، ص ١٩.

١٥ - برانيسلاف جوزوفيتش: مرجع سبق ذكره، ص ١٩.

١٦ - برانيسلاف جوزوفيتش: مرجع سبق ذكره، ص ١٩.

١٧ - برانيسلاف جوزوفيتش: مرجع سبق ذكره، ص ٢٠.

١٨ - برانيسلاف جوزوفيتش: مرجع سبق ذكره، ص٢٢.

١٩ - برانيسلاف جوزوفيتش: مرجع سبق ذكره، ص٢٣.

٢٠ - برانيسلاف جوزوفيتش: مرجع سبق ذكره، ص٢٤.

٢١ - برانيسلاف جوزوفيتش: مرجع سبق ذكره، ص٢٤.

٢٢ - برانيسلاف جوزوفيتش: مرجع سبق ذكره، ص ٢٤.

٢٣ - برانيسلاف جوزوفيتش: مرجع سبق ذكره، ص٢٥.

٢٤ - برانيسلاف جوزوفيتش: مرجع سبق ذكره، ص٢٦.

٢٥ - برانيسلاف جوزوفيتش: مرجع سبق ذكره، ص٢٦.

٢٦ - كريستيان كوميلياو: افتراض النمو بلا حدود، ترجمة فهمى عبد الحميد الجمال، المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية، العدد ١٦٦، الطبعة العربية، القاهرة، ديسمبر ٢٠٠٠ ص ٢٧.

٢٧ - كريستيان كوميلياو: المرجع السابق ذكره، ص٢٨.

٢٨ - كريستيان كوميلياو: مرجع سبق ذكره، ص٢٨.

٢٩ - كريستيان كوميلياو: مرجع سبق ذكره، ص٢٩.

٣٠ - كريستيان كوميلياو: مرجع سبق ذكره، ص٣٠.

٣١ – كريستيان كوميلياو: مرجع سبق ذكره، ص٣٢.

٣٢ – ألكسندر نيكييلوف: إجماع واشنطن والسياسة الاقتصادية لروسيا، ترجمة عثمان مصطفى عثمان ، المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية، العدد ١٦٦ ، الطبعة العربية، القاهرة، ديسمبر ٢٠٠٠ ص ٣٧.

٣٣ – ألكسندر نيكييلوف: المرجع السابق ذكره، ص .٣٨

٣٤ – ألكسندر نيكييلوف: مرجع سبق ذكره، ص ٣٨.

٣٥ – ألكسندر نيكييلوف: مرجع سبق ذكره، ص ٤٠.

٣٦ – ألكسندر نيكييلوف: مرجع سبق ذكره، ص ٤١.

٣٧ – ألكسندر نيكييلوف: مرجع سبق ذكره، ص ٤١.

٣٨ – ألكسندر نيكييلوف: مرجع سبق ذكره، ص ٤٢.

٣٩ – ألكسندر نيكييلوف: مرجع سبق ذكره، ص ٤٢.

٤٠ – خوسية أنطونيو أوكامبو: عناصر جوهرية لإصلاح مالى سليم، ترجمة محمد البهنسى ، المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية، العدد١٦٦ ، الطبعة العربية، القاهرة، ديسمبر ٢٠٠٠ ص ٩٩.

٤١ – خوسية أنطونيو أوكامبو: المرجع السابق ذكره، ص ١٠٠.

٤٢ – خوسية أنطونيو أوكامبو: مرجع سبق ذكره، ص ١٠١.

٤٣ – خوسية أنطونيو أوكامبو: مرجع سبق ذكره، ص ١٠١.

٤٤ – خوسية أنطونيو أوكامبو: مرجع سبق ذكره، ص ١٠٢.

٤٥ – خوسية أنطونيو أوكامبو: مرجع سبق ذكره، ص ١٠٢.

٤٦– خوسية أنطونيو أوكامبو: مرجع سبق ذكره، ص ١٠٢.

٤٧ – خوسية أنطونيو أوكامبو: مرجع سبق ذكره، ص ١٠٤.

٤٨ – خوسية أنطونيو أوكامبو: مرجع سبق ذكره، ص ١٠٤.

٤٩ - خوسية أنطونيو أوكامبو: مرجع سبق ذكره، ص ١٠٥.

٥٠ - خوسية أنطونيو أوكامبو: مرجع سبق ذكره، ص ١٠٥.

٥١ - خوسية أنطونيو أوكامبو: مرجع سبق ذكره، ص ١٠٥.

هوامش الفصل الثالث

١ - ستيفن كاسلز: الهجرة الدولية فى مطلع القرن الحادى والعشرين - الإتجاهات والقضايا الكوكبية، ترجمة: محمد البهنسى، المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية، العدد ١٦٥ ، الطبعة العربية، القاهرة، سبتمبر ٢٠٠٠ ص ٣٢.

٢ - ستيفن كاسلز: المرجع السابق ذكره، ص ٣٣.

٣ - ستيفن كاسلز: مرجع سبق ذكره، ص ٣٥.

٤ - ستيفن كاسلز: مرجع سبق ذكره، ص ٣٦.

٥ - جواكين آرانجو: تفسير الهجرة -المداخل المفاهيمية والنظرية ، ترجمة: درية الكرار، المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية، العدد ١٦٥ ، الطبعة العربية، القاهرة، سبتمبر ٢٠٠٠ ص ٥٢ .

٦ - جواكين آرانجو: المرجع السابق ذكره، ص ٥٣.

٧ - جواكين آرانجو: مرجع سبق ذكره، ص ٥٤.

٨ - جواكين آرانجو: مرجع سبق ذكره، ص ٥٥.

٩ - جواكين آرانجو: مرجع سبق ذكره، ص ٥٧.

١٠ - جواكين آرانجو: مرجع سبق ذكره، ص ٥٧.

١١ - جواكين آرانجو: مرجع سبق ذكره، ص ٥٨.

١٢ - جواكين جواكين آرانجو: مرجع سبق ذكره، ص ٥٩.

١٣ - جواكين جواكين آرانجو: مرجع سبق ذكره، ص ٦٠.

١٤ - جواكين جواكين آرانجو: مرجع سبق ذكره، ص ٦٠.

١٥ - جواكين جواكين آرانجو: مرجع سبق ذكره، ص ٦١.

١٦ - جواكين جواكين آرانجو: مرجع سبق ذكره، ص ٦١.

١٧ - جواكين جواكين آرانجو: مرجع سبق ذكره، ص ٦٢.

١٨ - جورج فوتيوس تايينوس: الكوكبية والتكامل الإقليمي. والهجرة الدولية، ترجمة أحمد رضا، المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية، العدد ١٦٥ ، الطبعة العربية، القاهرة، سبتمبر ٢٠٠٠ ص ٧٣ .

١٩ - جورج فوتيوس تايينوس: المرجع السابق ذكره، ص ٧٣.

٢٠ - جورج فوتيوس تايينوس: مرجع سبق ذكره، ص ٧٤.

٢١ - جورج فوتيوس تايينوس: مرجع سبق ذكره، ص ٧٥.

٢٢ - جورج فوتيوس تايينوس: مرجع سبق ذكره، ص ٧٦.

٢٣ - ريفا كاستور يانور: الأستيطان ومجتمعات ما وراء الحدود القومية والمواطنة، ترجمة رضا احمد، المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية، العدد ١٦٥ ، الطبعة العربية، القاهرة، سبتمبر ٢٠٠٠ ص ٨٦ .

٢٤ - ريفا كاستور يانور: المرجع السابق ذكره، ص ٨٦ .

٢٥ - ريفا كاستور يانور: مرجع سبق ذكره، ص ٨٧ .

٢٦ - ريفا كاستور يانور: مرجع سبق ذكره، ص ٨٧ .

٢٧ - ريفا كاستور يانور: مرجع سبق ذكره، ص ٨٨ .

٢٨ - ريفا كاستور يانور: مرجع سبق ذكره، ص ٨٨ .

٢٩ - ريفا كاستور يانور: مرجع سبق ذكره، ص ٩٠-٩١.

٣٠ - راؤول أورزوا: الهجرة الدولية والعلوم الاجتماعية والسياسة العامة، ترجمة فاطمة هانم بهجت، المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية، العدد ١٦٥، الطبعة العربية، القاهرة، سبتمبر ٢٠٠٠ ص ٢٤٨ .

٣١ - راؤول أورزوا: المرجع السابق ذكره، ص ٢٤٨.

٣٢ - راؤول أورزوا: مرجع سبق ذكره، ص ٢٥٤.

٣٣ - راؤول أورزوا: مرجع سبق ذكره، ص ٢٥٥.

٣٤ - راؤول أورزوا: مرجع سبق ذكره، ص ٢٥٥.

٣٥ - راؤول أورزوا: مرجع سبق ذكره، ص ٢٥٥.

٣٦ - راؤول أورزوا: مرجع سبق ذكره، ص ٢٥٦.

٣٧ - راؤول أورزوا: مرجع سبق ذكره، ص ٢٥٦.

٣٨ - راؤول أورزوا: مرجع سبق ذكره، ص ٢٥٧.

٣٩ - راؤول أورزوا: مرجع سبق ذكره، ص ٢٥٧.

الكاتب فى سطور

اسم الشهرة / محمد صلاح غازى.

الاسم بالكامل / محمد صلاح يسين غازى.

تاريخ الميلاد / ٢٠ أغسطس ١٩٧٧م.

العنوان: مدينة بيلا- ش النيل - بجوار المدرسة الثانوية العامة - محافظة كفر الشيخ - جمهورية مصر العربية.

كاتب وباحث فى العلوم الاجتماعية.

كاتب سياسى بجريدة الكرامة وصوت البلد.

عضو اتحاد كتاب مصر.

مؤلف كتاب "أوراق ثقافية.. مراجعات فى الثقافة والسياسة والفكر " عام ٢٠١١.

مؤلف كتاب " النظر إلى مصر بعين ثالثة " الهيئة العامة لقصور الثقافة ٢٠١٤.

عضو اللجنة المصرية للتضامن الإفريقى الآسيوى.

ناشط بمنظمة تضامن الشعوب الإفريقية الآسيوية.

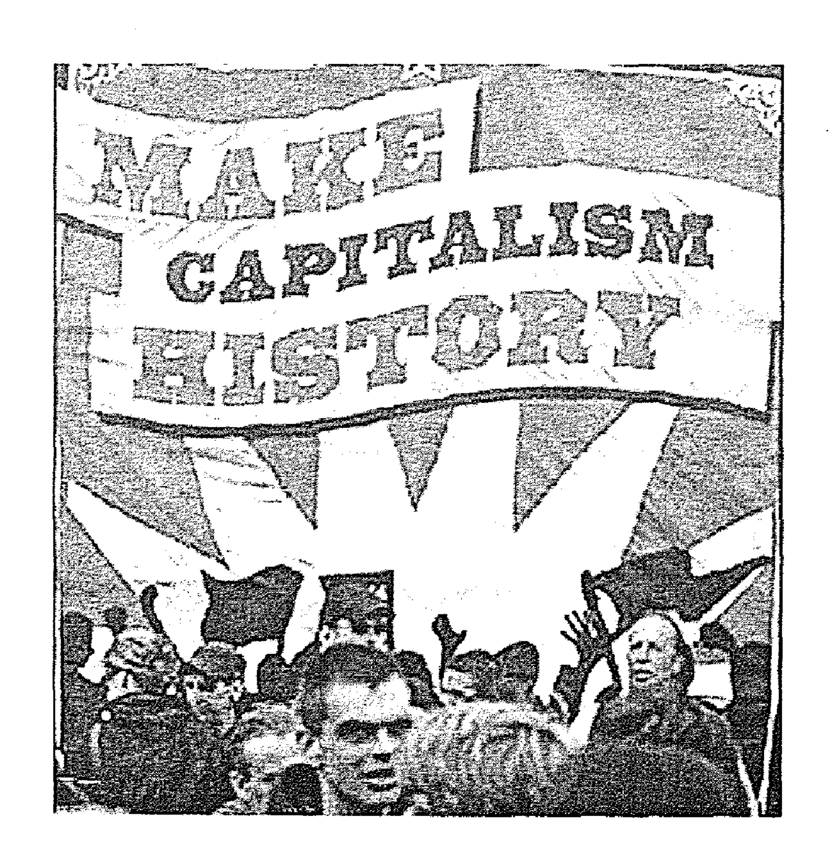
ناشط بالمنتدى الاجتماعى العربى - بالقاهرة.

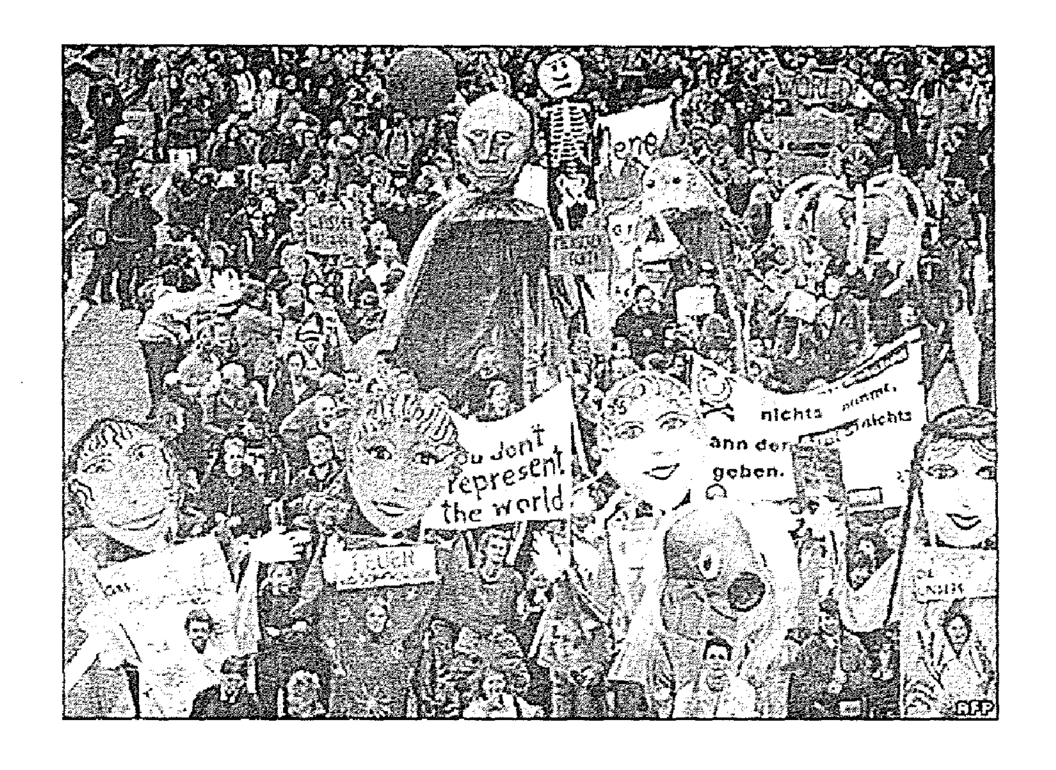
حاصل على بكالوريوس الخدمة الاجتماعية عام ١٩٩٩ .

حاصل على دبلوم الدراسات العليا العام فى التربية - شعبة الدراسات الاجتماعية عام ٢٠٠٠ .

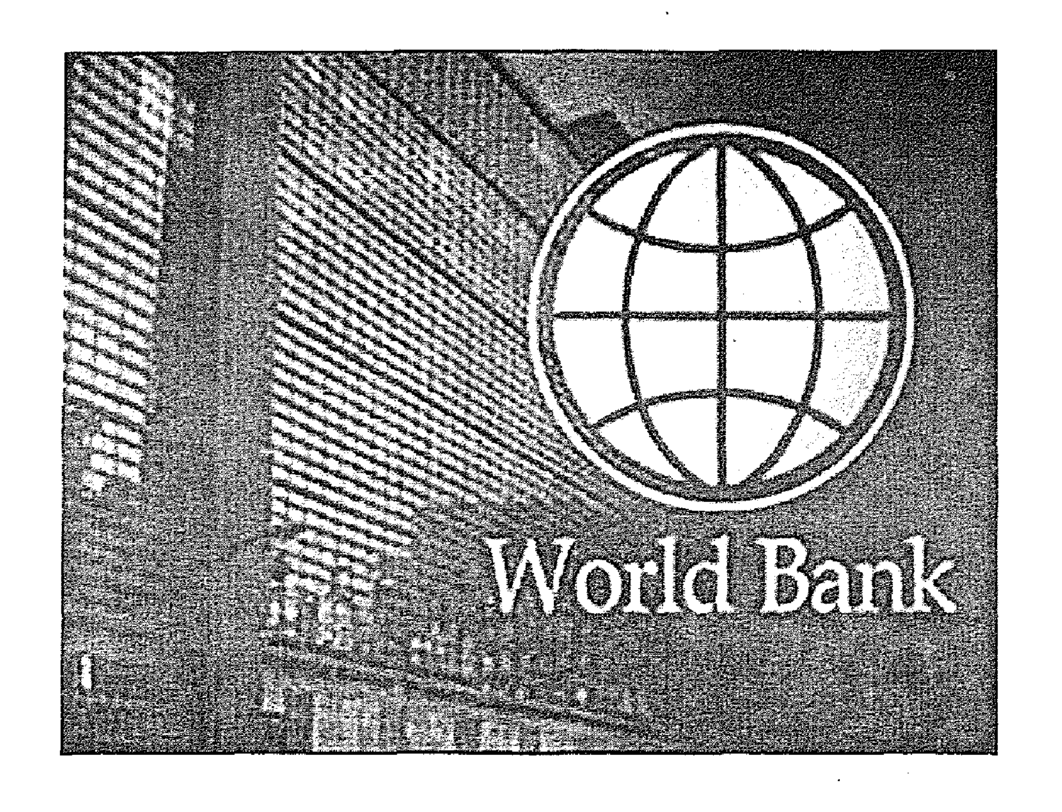
نشر العديد من المقالات والدراسات الفكرية والأدبية فى جريدة القاهرة والعربى الناصرى والأهالى وروز اليوسف اليومية والدستوراليومية والأحرار اليومية والمسائية وجريدة الربيع العربى وجريدة صوت البلد وجريدة شباب مصر وجريدة الدستور الوطنى وجريدة التيار الثالث وجريدة الكرامة وجريدة المستقل الآن وجريدة شذى الشرق ومجله إبداع والمحيط الثقافى والثقافه الجديده والشاهد اللبنانيه والعربى الكويتيه والمجلة العربية للعلوم السياسية ومجلة السياسه الدوليه ومجله الكتب وجهات نظر ومجلة المستقبل العربى والتنمية والتقدم الدولية وجريدة الفجر اليومية فى أبوظبى وهماليل الأدبية فى أبوظبى ومجلة الرافد فى الشارقة وجريدة المشرق اليومية فى بغداد ومجلة الإمارات الثقافية .


UNITE


MAKE
CAPITALISM
HISTORY

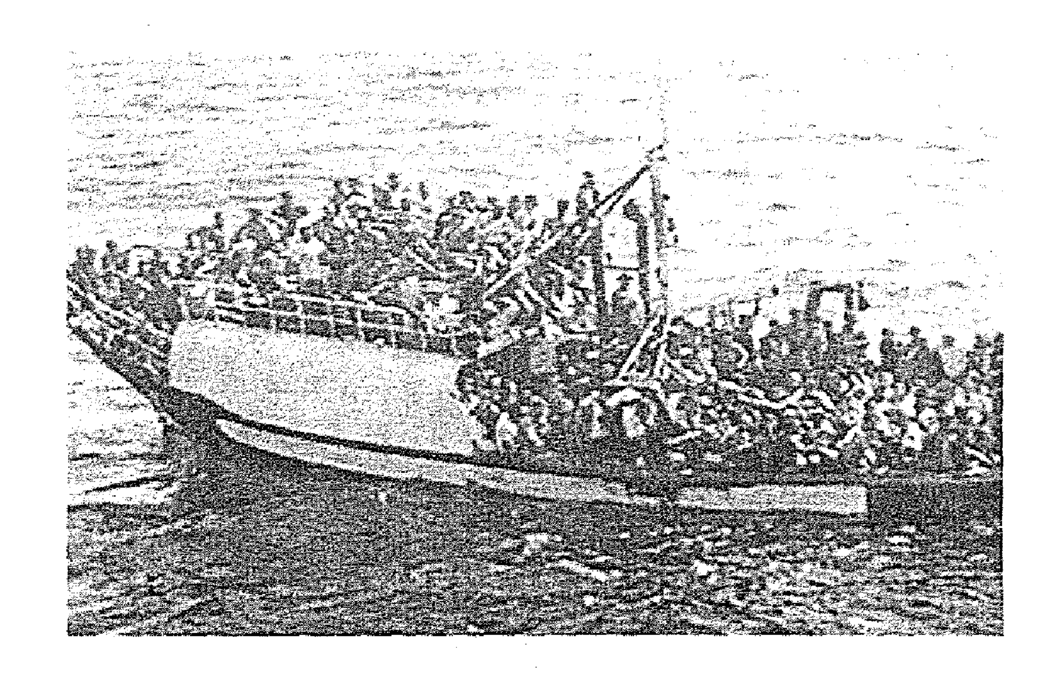

represent
the world
nichts
geben.
AFP

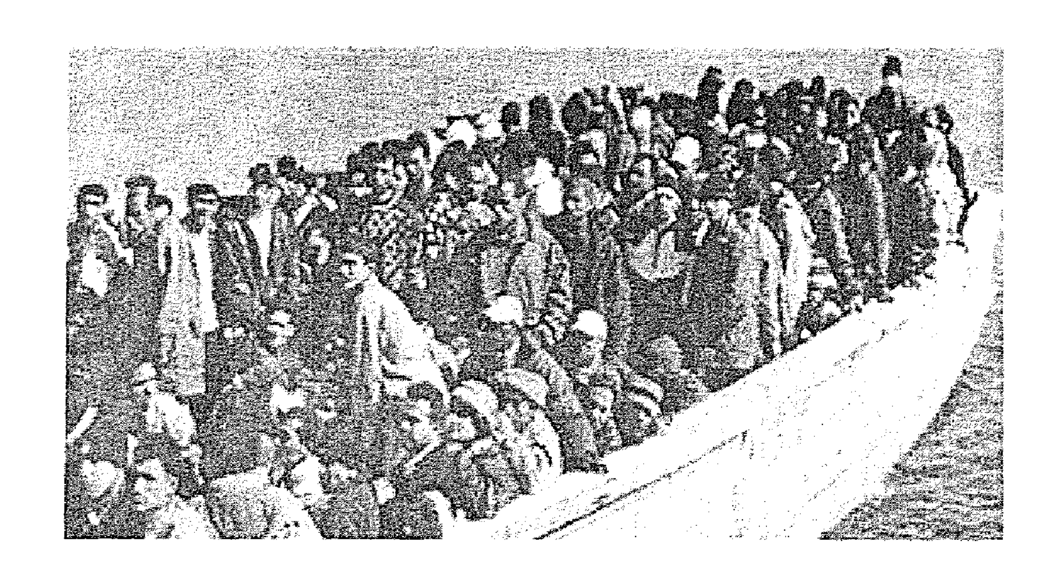

WORLD
www.orientindicators.net

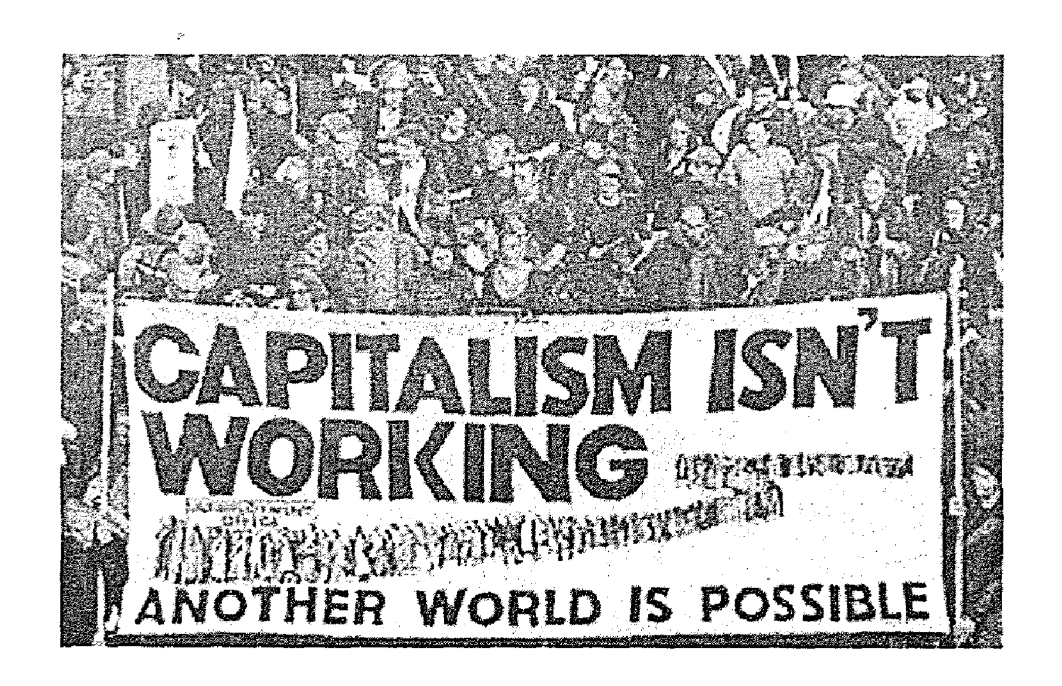

World Bank

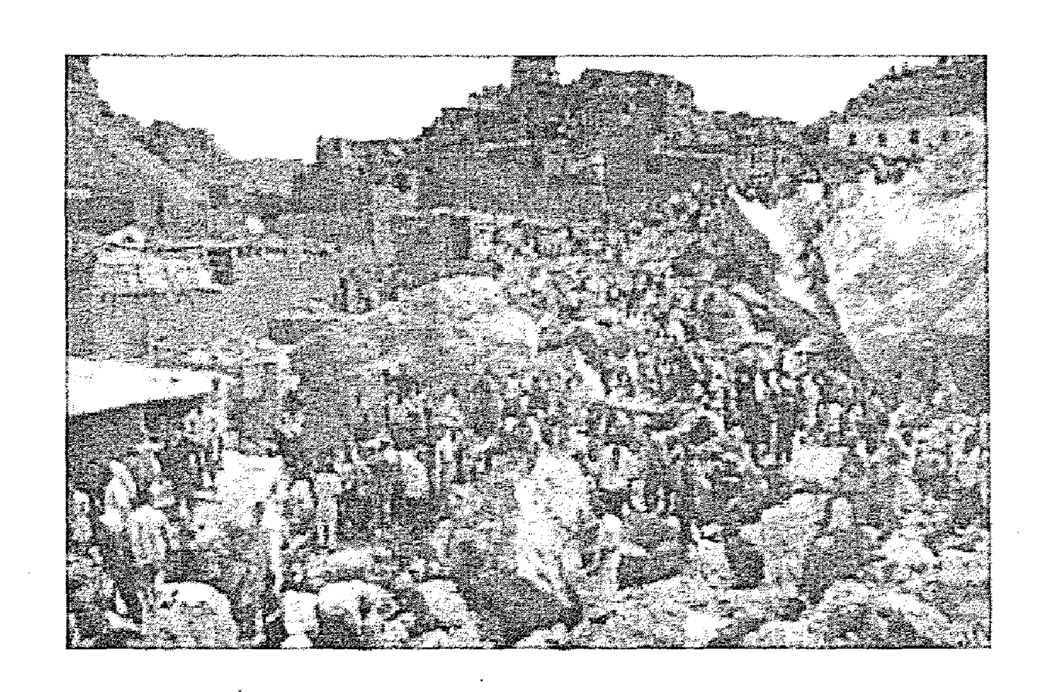









CAPITALISM ISN'T WORKING
ANOTHER WORLD IS POSSIBLE















الفهرس

منافذ بيع

الهيئة المصرية العامة للكتاب

مكتبة المعرض الدائم

١١٩٤ كورنيش النيل - رملة بولاق

مبنى الهيئة المصرية العامة للكتاب

القاهرة

ت : ٢٥٧٧٥٠٠٠
٢٥٧٧٥٢٢٨ داخلى ١٩٤
٢٥٧٧٥١٠٩

مكتبة مركز الكتاب الدولى

٣٠ ش ٢٦ يوليو - القاهرة

ت : ٢٥٧٨٧٥٤٨

مكتبة ٢٦ يوليو

١٩ ش ٢٦ يوليو - القاهرة

ت : ٢٥٧٨٨٤٣١

مكتبة شريف

٣٦ ش شريف - القاهرة

ت : ٢٣٩٣٩٦١٢

مكتبة عرابى

٥ ميدان عرابى - التوفيقية - القاهرة

ت : ٢٥٧٤٠٠٧٥

مكتبة الحسين

مدخل ٢ الباب الأخضر - الحسين - القاهرة

ت : ٢٥٩١٣٤٤٧

مكتبة المبتديان

١٣ش المبتديان - السيدة زينب

أمام دار الهلال - القاهرة

مكتبة ١٥ مايو

مدينة ١٥ مايو - حلوان خلف مبنى الجهاز

مكتبة الجيزة

١ ش مراد - ميدان الجيزة - الجيزة

ت : ٣٥٧٢١٣١١

مكتبة جامعة القاهرة

خلف كلية الإعلام - بالحرم الجامعى

بالجامعة - الجيزة

مكتبة رادوبيس

ش الهرم - محطة المساحة - الجيزة

مبنى سينما رادوبيس

مكتبة أكاديمية الفنون

ش جمال الدين الأفغانى من شارع

محطة المساحة - الهرم

مبنى أكاديمية الفنون - الجيزة

مكتبة الإسكندرية

٤٩ ش سعد زغلول - الإسكندرية

ت : ٠٣/٤٨٦٢٩٢٥

مكتبة الإسماعيلية

التمليك - المرحلة الخامسة - عمارة ٦

مدخل (أ) - الإسماعيلية

ت : ٠٦٤/٣٢١٤٠٧٨

مكتبة جامعة قناة السويس

مبنى الملحق الإدارى - بكلية الزراعة -

الجامعة الجديدة - الإسماعيلية

مكتبة بورفؤاد

بجوار مدخل الجامعة

ناصية ش ١١، ١٤ - بورسعيد

مكتبة أسوان

السوق السياحى - أسوان

ت : ٠٩٧/٢٣٠٢٩٣٠

مكتبة أسيوط

٦٠ ش الجمهورية - أسيوط

ت : ٠٨٨/٢٣٢٢٠٣٢

مكتبة المنيا

١٦ ش بن خصيب - المنيا

ت : ٠٨٦/٢٣٦٤٤٥٤

مكتبة المنيا (فرع الجامعة)

مبنى كلية الآداب -جامعة المنيا - المنيا

مكتبة طنطا

ميدان الساعة - عمارة سينما أمير - طنطا

ت : ٠٤٠/٣٣٣٢٥٩٤

مكتبة المحلة الكبرى

ميدان محطة السكة الحديد

عمارة الضرائب سابقًا - المحلة

مكتبة دمنهور

ش عبدالسلام الشاذلى - دمنهور

مكتب بريد المجمع الحكومى - توزيع

دمنهور الجديدة

مكتبة المنصورة

٥ ش السكة الجديدة - المنصورة

ت : ٠٥٠/٢٢٤٦٧١٩

مكتبة منوف

مبنى كلية الهندسة الإلكترونية

جامعة منوف

توكيل الهيئة بمحافظة الشرقية

مكتبة طلعت سلامة للصحافة والإعلام

ميدان التحرير - الزقازيق

ت : ٠٥٥٢٣٦٢٧١٠ - ٠١٠٦٥٣٣٧٣٣٢

مكتبـــات ووكـــلاء

البيع بالدول العربية

لبنان

١ - مكتبة الهيئة المصرية العامة للكتاب
شارع صيدنايا المضيطبة - بناية الدوحة - بيروت - ت: ٩٦١/١/٧٠٢١٣٣
ص. ب : ٩١١٣ - ١١ بيروت - لبنان

٢ - مكتبة الهيئة المصرية العامة للكتاب
بيـروت - الفـرع الجـديد - شـارع الصيدانى - الحمراء - رأس بيروت - بناية سنتر ماريبا
ص. ب : ١١٣/٥٧٥٢
فاكس: ٠٠٩٦١/١/٦٥٩١٥٠

سوريا

دار المدى للثقافة والنشر والتوزيع - سوريا - دمشق - شارع كرجيه حداد - المتفرع من شارع ٢٩ أيار - ص. ب: ٧٣٦٦ - الجمهورية العربية السورية

تونـس

المكتبة الحديثة - ٤ شارع الطاهر صفر - ٤٠٠٠ سوسة - الجمهورية التونسية .

المملكة العربية السعودية

١ - مـؤسـسـة العـبـيـكـان - الرياض (ص. ب: ٦٢٨٠٧) رمـز ١١٥٩٥ - تقـاطـع طريق الملك فـهـد مع طريق العـروبة - هاتف: ٤٦٥٤٤٢٤ - ٤١٦٠٠١٨ .

٢ - شركة كنوز المعرفة للمطبوعات والأدوات الكتابية - جدة - الشرفية - شـارع السـتين - ص. ب: ٣٠٧٤٦ جـدة : ٢١٤٨٧ - ت : المـكـتـب: ٦٥٧٠٧٢٢ - ٦٥١٠٤٢١ - ٦٥١٤٢٢٢ - ٦٥٧٠٦٢٨.

٣ - مكتبـة الرشد للنشر والتوزيع - الرياض - المملكة العربية السعودية - ص. ب: ١٧٥٢٢ الـريـاض: ١١٤٩٤ - ت: ٤٥٩٣٤٥١.

٤ - مـؤسـسـة عـبـد الرحـمن السـديرى الخـيـرية - الجـوف - المملكة العربية السعودية - دار الجوف لـلعلوم ص. ب: ٤٥٨ الجـــوف - هـاتف: ٠٠٩٦٦٤٦٢٤٣٩٦٠ فاكس: ٠٠٩٦٦٤٦٢٤٧٧٨٠

الأردن - عمان

١ - دار الشروق للنشر والتوزيع
ت: ٤٦١٨١٩٠ - ٤٦١٨١٩١
فاكس: ٠٠٩٦٢٦٤٦١٠٠٦٥

٢ - دار اليازورى العلمية للنشر والتوزيع
عمان - وسط البلد - شارع الملك حسين
ت: ٩٦٢٦٤٦٢٦٦٢٦ +
تلفاكس: ٩٦٢٦٤٦١٤١٨٥ +
ص. ب: ٥٢٠٦٤٦ - عمان: ١١١٥٢ الأردن.



مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب

كان لتصاعد موجة العولمة فى تسعينيات القرن العشرين، والعقـد الأول مـن القـرن الحادى والعشرين أثرة الضخم على الفقراء .فملايين الناس أسـوأ حالاً الآن مما كانـوا عليـه فى الثمانينيات . والعولمـة تساعـد التجـار والشركات عـلى فتح آفاق أرحب ، كما توسع من الفجوة بيـن الأغـنياء والفقـراء ، وتزيد مـن انقسـام العالم .

فتقرير التجارة والتنمية الـذى أصدرته منظمة أونكتـاد يشير إلـى وجود أدلـة متزايدة علـى أن التفـاوت أصبح ملمحًا ثابتًا للاقتصاد العالمـى . وبـدلا مـن المساعـدة على دمـج الشعـوب ، فإن أنشطـة العولمة تزيد من الهـوة بينها.



الهيئة المصرية العامة للكتاب

١٣ جنيها



ISBN# 9789779100371

6 221149 035676